المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم

المركز الوطني
لتطوير المناهج والتقويم
National Center
for Curriculum Development and Evaluation

الثقافة المالية

الصف التاسع

الفصل الدراسي الأول

9

فريق التأليف

د. عدلي شحادة قندح (رئيسًا)

د. رامي بسام شاهين

د. مراد كمال عوض

أ. منال عبد الكريم الخياط

أ. فاطمة أحمد العبادي (منسقًا)

الناشر: المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم

يسرُّ المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم استقبال آرائكم وملحوظاتكم على هذا الكتاب عن طريق العناوين الآتية:

06-5376262 / 214 06-5376266 P.O.Box: 2088 Amman 11941

@nccdjor feedback@nccd.gov.jo www.nccd.gov.jo

قـرَّرت وزارة التربيـة والتعليـم تدريـس هذا الكتـاب في مدارس المملكـة الأردنية الهاشـمية جميعها، بنـاءً على قـرار المجلس الأعلى للمركـز الوطنـي لتطويـر المناهـج والتقويـم في جلسـته رقـم (2025/5)، تاريـخ 2025/6/2 م، وقـرار مجلـس التربيـة والتعليـم رقـم (2025/112)، تاريـخ 2025/6/17 م، بـدءًا مـن العـام الـدراسي 2025 / 2026 م.

ISBN: 978 - 9923 - 66 - 036 - 2

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:
(2026/1/367)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب:	الثقافة المالية: الصف التاسع، الفصل الدراسي الأول
إعداد/ هيئة:	الأردن. المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم
بيانات النشر:	عمّان: المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم، 2026
رقم التصنيف:	375.001
الواصفات:	/ الثقافة المالية/ / تطوير المناهج/ / المقررات الدراسية/ / مستويات التعليم/
الطبعة:	الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة

يتحمَّل المُؤلِّف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مُصنَّفه، ولا يُعبِّر هذا المُصنَّف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

تصميم وإخراج
عمر أحمد أبو عليان

التحرير اللغوي
نضال أحمد موسى

الطبعة الأولى (التجريبية) 1446 هـ / 2025 م
أُعيدت طباعته 2026 م

قائمةُ المحتوياتِ

المُقدِّمةُ 4

الوحدةُ 1 الاستثمارُ 6

الدرسُ (1): مفهومُ الاستثمارِ ودوافعُهُ 8
الدرسُ (2): أهمِّيةُ الاستثمارِ 14
الدرسُ (3): أُسسُ الاستثمارِ 20
الدرسُ (4): أنواعُ الاستثمارِ 27
الدرسُ (5): تحدِّياتُ الاستثمارِ 37
الدرسُ (6): تأثيرُ التحوُّلِ الرَّقْميِّ في عملياتِ الاستثمارِ 43
اختبارُ نهايةِ الوحدةِ 51
مشروعُ الوحدةِ 54

الوحدةُ 2 الاقتراضُ وإدارةُ الديونِ 56

الدرسُ (1): مفهومُ الاقتراضِ ودوافعُهُ 58
الدرسُ (2): أنواعُ القروضِ 64
الدرسُ (3): أساسياتُ الاقتراضِ 72
الدرسُ (4): إدارةُ الديونِ 79
الدرسُ (5): استراتيجياتُ إدارةِ الديونِ 85
اختبارُ نهايةِ الوحدةِ 91
مشروعُ الوحدةِ 94
مسردُ المصطلحاتِ 95

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

تُعَدُّ مادة الثقافة المالية واحدة من المواد المُهِمَّة التي تُهيِّئ الطلبة لاكتساب العديد من الكفايات التعليمية، وتعرُّف المفاهيم المالية الأساسية ذات الصلة بالحياة العملية، وذلك انسجامًا مع فلسفة التربية والتعليم، وسعي المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم إلى تحديث المناهج المدرسية؛ للارتقاء بمخرجات التعلُّم لدى الطلبة، وتمكينهم من مواكبة أحدث التطوُّرات العلمية ومعطيات المعرفة في هذا المجال.

يتألَّف هذا الكتاب من وحدتين رئيستين، هما: الاستثمار، والاقتراض وإدارة الديون؛ إذ سيتعرَّف الطلبة المقصود بمفهوم الاستثمار، ودوره في تنمية أموالهم وتحقيق أهدافهم المستقبلية، إضافةً إلى استعراض أنواع الاستثمار المختلفة، وبيان المخاطر المُرتبِطة بها، وتعرُّف كيفية اتِّخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

سيتعرَّف الطلبة أيضًا المقصود بمفهوم الاقتراض، وضوابطه ومُحدِّداته، وكيف يُمكِن للفرد اختيار القرض المناسب من دون تحمُّل أعباء مالية إضافية قد تُؤثِّر سلبًا في استقراره المالي. كذلك سيتعرَّف الطلبة مجموعة من المفاهيم المالية، مثل الفوائد والضمانات، إضافةً إلى طرائق إدارة الديون بذكاء.

روعي في تأليف الكتاب بناء المفاهيم الأساسية على نحوٍ يُزوِّد الطلبة بالمعرفة والمهارات اللازمة لاتِّخاذ قرارات مالية سليمة؛ ما يساعدهم على تخطيط مستقبل أكثر أمانًا واستقرارًا.

ونحن إذ نُقدِّم هذا الكتاب، فإنَّنا نُؤمِّل أنْ يُسهِم في تحقيق أهداف الطلبة المنشودة، وتنمية الاتجاهات الإيجابية لديهم نحو العمل والتعلُّم المستمر، سائلينَ الله تعالى أنْ يُوفِّقنا لِما فيه خير بلدنا وأُمَّتنا.

المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم

الوحدةُ الأولى

1

الاستثمارُ

- كيفَ يُمكِنُني أنْ أكونَ مُستثمِرًا ناجحًا في المستقبلِ؟ وما المجالُ الذي سأختارُهُ لتنميةِ أموالي وزيادةِ مُدَّخراتي وثروتي؟

- كيفَ يُمكِنُني التأكُّدُ أنَّ قراري الاستثماريَّ مُخطَّطٌ لهُ جيِّدًا، وأنَّهُ يُوازِنُ بينَ العوائدِ المُتوقَّعةِ والمخاطرِ المُحتمَلةِ؟

- ما تأثيرُ الاستثمارِ في القطاعاتِ المختلفةِ، مثلِ التكنولوجيا والطاقةِ المُتجدِّدةِ، في تطويرِ الاقتصادِ وتعزيزِ رفاهيةِ المجتمعِ؟

الدرسُ الأوَّلُ 1

مفهومُ الاستثمارِ ودوافعُهُ

أستكشفُ

درسَتْ سعادُ موضوعَ الاستثمارِ في المدرسةِ، ثمَّ عادَتْ إلى المنزلِ في نهايةِ اليومِ الدراسيِّ، حيثُ دارَ بينَها وبينَ والدِها الحوارُ الآتي:

سعادُ: أبي، أذكرُ أنَّكَ علَّمْتَنا أهمِّيَةَ الادِّخارِ مُذْ كُنّا صِغارًا، وأنا أعلمُ أنَّكَ ادَّخرْتَ مبلغًا كبيرًا منَ المالِ، فماذا تنوي أنْ تفعلَ بهذا المبلغِ؟

الأبُ: سأحتفظُ بهِ لأتمكَّنَ منْ مواجهةِ تقلُّباتِ الزمنِ، وتوفيرِ احتياجاتِكُمْ مستقبلًا.

سعادُ: ولكنْ، لماذا لا نُفكِّرُ في استثمارِ هذا المالِ يا أبي؟ يُمكِنُنا استخدامُهُ في عملِ مشروعٍ ما، أوْ شراءِ عقارٍ ثمَّ تأجيرِهِ لتحقيقِ عوائدَ ماليةٍ؛ ما يؤدّي إلى زيادةِ هذا المبلغِ، ثمَّ الوفاءِ باحتياجاتِنا المستقبليةِ.

الأبُ (ضاحكًا): أُفضِّلُ الاحتفاظَ بالمالِ، ولا أُريدُ المخاطرةَ بهِ؛ خوفًا منْ فقدانِهِ.

أُحاوِرُ زملائي/ زميلاتي:

- لوْ كنْتُ مكانَ والدِ سعادَ، فهلْ أُفضِّلُ الاحتفاظَ بالمبلغِ المُدَّخَرِ أمْ أسعى إلى زيادتِهِ بالاستثمارِ وتحقيقِ الأرباحِ؟ أُبرِّرُ إجابتي.
- أُعبِّرُ عنْ مفهومِ الاستثمارِ بكلماتي الخاصةِ.
- أُشارِكُ زملائي/ زميلاتي في حُلْمي بكيفيةِ استثمارِ أموالي.

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- توضيحُ مفهومِ الاستثمارِ.

2- ذكرُ مصادرِ الأموالِ اللازمةِ للاستثمارِ.

3- تحديدُ دوافعِ الاستثمارِ المختلفةِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

الاستثمارُ، العائدُ، الأصولُ.

أتعلَّمُ

الاستثمارُ:

تُعَدُّ المشروعاتُ الدعامةَ الأساسيةَ لنموِّ الاقتصادِ في أيِّ دولةٍ؛ ما يوجِبُ على جميعِ الدولِ، وبخاصةٍ الدولُ الناميةُ، التركيزَ على الاستثمارِ في المشروعاتِ الإنتاجيةِ، وتوسيعَ مجالاتِ الاستثمارِ؛ لتحقيقِ التقدُّمِ والازدهارِ، وتعزيزِ التنميةِ الاقتصاديةِ الوطنيةِ.

أُفكِّرُ

- هلْ يُعَدُّ التعليمُ والحصولُ على شهاداتٍ علميةٍ عُليا استثمارًا؟
- هلْ تختلفُ دوافعُ الاستثمارِ بينَ الأفرادِ تبعًا لاختلافِ أهدافِهِمْ واحتياجاتِهِمْ؟

مفهومُ الاستثمارِ (Investment):

يُعرَّفُ الاستثمارُ بأنَّهُ استخدامُ الأموالِ في أصولٍ أوْ مشروعاتٍ بهدفِ تحقيقِ دخلٍ أوْ زيادةٍ في القيمةِ بمرورِ الوقتِ. وهذا يعني أنَّ الأفرادَ أوِ المؤسساتِ والشركاتِ يُوظِّفونَ خبراتِهِمْ أوْ جهودَهُمْ أوْ أموالَهُمْ في تنفيذِ مشروعاتٍ اقتصاديةٍ أوْ شراءِ أصولٍ؛ بُغْيَةَ تحقيقِ عوائدَ ماليةٍ مستقبلًا.

أمّا **العائدُ (Return)** فيُعرَّفُ بأنَّهُ قياسُ الأرباحِ التي حقَّقَها الاستثمارُ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُحدَّدةٍ بمعزلٍ عنِ الأصلِ، في حينِ تُعرَّفُ **الأصولُ (Assets)** – في السياقِ الماليِّ والمحاسبيِّ– بأنَّها أيُّ موردٍ اقتصاديٍّ يمتلكُهُ الفردُ أوِ المؤسسةُ، ولهُ قيمةٌ اقتصاديةٌ حاليةٌ أوْ مستقبليةٌ، ويهدفُ استخدامُهُ إلى تحقيقِ إيراداتٍ أوْ فوائدَ اقتصاديةٍ.

تُصنَّفُ الأصولُ إلى نوعينِ، هما:

1 – **الأصولُ الملموسةُ**: أصولٌ لها وجودٌ ماديٌّ بحيثُ يُمكِنُ لمسُها، وهيَ تشملُ الأراضيَ، والمبانيَ، والمعدّاتِ، والسيّاراتِ.

2 – **الأصولُ غيرُ الملموسةِ**: أصولٌ تفتقرُ إلى أيِّ وجودٍ ماديٍّ، لكنَّها تمتازُ بقيمةٍ اقتصاديةٍ، وهيَ تشملُ براءاتِ الاختراعِ، والعلاماتِ التجاريةَ، وحقوقَ النشرِ.

وفي هذا السياقِ، حَثَّ الإسلامُ على العملِ والاجتهادِ والسعيِ في الأرضِ لطلبِ الرزقِ الحلالِ، لكنَّهُ – في الوقتِ نفسِهِ– وضعَ ضوابطَ أخلاقيةً وشرعيةً لأيِّ نشاطٍ اقتصاديٍّ، بما في ذلكَ الاستثمارُ.

وقدْ جاءَ في القرآنِ الكريمِ توجيهٌ إلهيٌّ يُرسِّخُ هذا التوازنَ بينَ العملِ للدنيا والاستعدادِ للآخرةِ، قالَ تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ (القصص: 77).

– أُوضِّحُ المقصودَ بمفهومِ الاستثمارِ.

مصادرُ الأموالِ اللازمةِ للاستثمارِ:

يُمكِنُ للفردِ توفيرُ الأموالِ اللازمةِ للاستثمارِ منْ مصادرَ عِدَّةٍ، أبرزُها:

1 – **التمويلُ الذاتيُّ:** يُقصَدُ بذلكَ المُدَّخراتُ الشخصيةُ التي تزيدُ على حاجةِ الفردِ، ويُمكِنُ بها أنْ يبدأَ مشروعَهُ.

2 – **الأصدقاءُ وأفرادُ العائلةِ:** قدْ يلجأُ الفردُ إلى الاقتراضِ منَ الأصدقاءِ أوْ منْ أفرادِ العائلةِ إذا لمْ تكنْ مُدَّخراتُهُ كافيةً.

3 – **الشريكُ:** رُبَّما يحاولُ الفردُ أنْ يبحثَ عنْ شريكٍ مُموِّلٍ لهُ بالمالِ، أوْ عنْ شريكٍ آخرَ يساعدُهُ في شؤونِ الإدارةِ. في جميعِ الأحوالِ، يجبُ على الطرفينِ كتابةُ عقدِ الشراكةِ، وتحديدُ الحقوقِ والواجباتِ لكلٍّ منْهُما.

4 – **البنوكُ والمؤسساتُ:** قدْ يضطرُّ الفردُ إلى الاقتراضِ منَ البنوكِ، أوْ منَ المؤسساتِ الماليةِ.

- أُفكِّرُ: أيُّ المصادرِ السابقةِ يُعَدُّ الخيارَ الأوَّلَ والأفضلَ؟ أُبرِّرُ إجابتي.
- أُناقِشُ زملائي/ زميلاتي في كلِّ مصدرٍ منْ تلكَ المصادرِ منْ حيثُ الإيجابياتُ والسلبياتُ.

النشاطُ 1 معتقداتٌ شائعةٌ عنِ الاستثمارِ.

يناقشُ الطلبةُ بعضَ المعتقداتِ الشائعةِ عنِ الاستثمارِ، ويتبادلونَ الآراءَ بخصوصِ صِحَّتِها، مُدعِّمينَ وِجهاتِ نظرِهِمْ بالأدلَّةِ والأمثلةِ الواقعيةِ.

أوَّلًا– المعتقداتُ الواردُ ذكرُها في النشاطِ:

1 – اقتصارُ الاستثمارِ على الأغنياءِ فقطْ.

2 – تعذُّرُ البَدْءِ بأيِّ مشروعٍ استثماريٍّ منْ دونِ وجودِ رأسِ مالٍ كبيرٍ.

ثانيًا– خطواتُ العملِ:

1 – مناقشةُ الطلبةِ بعضَ المعتقداتِ الشائعةِ عنِ الاستثمارِ، وتبادلُ الآراءِ بخصوصِ صِحَّتِها، وتدعيمُ وِجهاتِ النظرِ بالأدلَّةِ والأمثلةِ الواقعيةِ.

2 – تقسيمُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ طلبةَ الصفِّ إلى مجموعتينِ.

3 – توزيعُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ المهامَّ على المجموعتينِ كما يأتي:

* **المجموعةُ الأولى (المُؤيِّدةُ):** إثباتُ صِحَّةِ هذهِ المعتقداتِ، وعرضُ المُبرِّراتِ.
* **المجموعةُ الثانيةُ (المُعارِضةُ):** نفيُ صِحَّةِ هذهِ المعتقداتِ، وبيانُ أسبابِ ذلكَ.

4- جمعُ أفرادِ كلِّ مجموعةٍ المعلوماتِ والأدلَّةَ والبراهينَ التي تدعمُ وِجهةَ نظرِهِمْ، مثلَ: التجاربِ الحقيقيةِ، وبعضِ الأمثلةِ منَ المجتمعِ، وآراءِ الخبراءِ، والآياتِ القرآنيةِ والأحاديثِ النبويةِ الداعمةِ.

5- عقدُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ مناظرةً بينَ المجموعتينِ، يعرضُ فيها أفرادُ كلِّ مجموعةٍ وِجهةَ نظرِهِمْ بصورةٍ مُنظَّمةٍ مُلتزِمةٍ.

6- منحُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ أفرادَ المجموعتينِ - في نهايةِ المناظرةِ- وقتًا كافيًا لطرحِ أيِّ أسئلةٍ أوْ تعقيبٍ.

7- إدارةُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ دَفَّةَ النقاشِ لاستخلاصِ النتيجةِ المنشودةِ، ثمَّ طرحُ السؤالِ الآتي على أفرادِ المجموعتينِ:

- هلْ ينظرُ بعضُ الأشخاصِ إلى هذهِ المعتقداتِ بوصفِها حقائقَ صحيحةً دائمًا أمْ يراها آخرونَ غيرَ صحيحةٍ؟

8- توجيهُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ أفرادَ كلِّ مجموعةٍ إلى مناقشةِ السؤالِ المطروحِ في ما بينَهُمْ للتوصُّلِ إلى الإجابةِ الصحيحةِ.

دوافعُ الاستثمارِ:

تُصنَّفُ دوافعُ الاستثمارِ إلى الأنواعِ الرئيسةِ الآتيةِ:

1- النموُّ الماليُّ؛ إذْ يُمكِنُ بالاستثمارِ زيادةُ الدخلِ أوِ الثروةِ بمرورِ الوقتِ.

2- الأمانُ والاستقرارُ الماليُّ المستقبليُّ؛ إذْ يساعدُ الاستثمارُ على تحقيقِ الأهدافِ الطويلةِ الأجلِ، مثلَ: التعليمِ، وشراءِ منزلٍ، والتقاعدِ.

3- تحقيقُ الأهدافِ الشخصيةِ، مثلَ: السفرِ، وعملِ مشروعاتٍ مُعيَّنةٍ.

4- دعمُ إحدى القضايا الإنسانيةِ أوِ الاجتماعيةِ، والاستدامةِ البيئيةِ أوْ ما يُسمّى الاستثمارَ الأخلاقيَّ؛ أيِ الاستثمارَ في مؤسساتٍ أوْ مبادراتٍ تَتَّسِقُ معَ القِيَمِ الأخلاقيةِ.

فالاستثمارُ الأخلاقيُّ هوَ اختيارُ الاستثماراتِ بناءً على معاييرَ لا تُركِّزُ فقطْ على الأرباحِ، وإنَّما تُراعي العواملَ البيئيةَ والعواملَ الاجتماعيةَ، مثلَ: حمايةِ البيئةِ، وحقوقِ الإنسانِ، والعدالةِ الاجتماعيةِ. ومنْ ثَمَّ، فإنَّ القِيَمَ الأخلاقيةَ تُدمَجُ في القراراتِ الماليةِ لهذهِ الاستثماراتِ.

- أُرتِّبُ دوافعَ الاستثمارِ المذكورةَ آنفًا ترتيبًا تنازليًّا على نحوٍ يَتَّفِقُ معَ دوافعي الشخصيةِ.

النشاط 2 الاستثمارُ الأخلاقيُّ في الإسلامِ.

عُنِيَ الإسلامُ – منذُ نشأتِهِ– بالاقتصادِ، ونظرَ إليْهِ بوصفِهِ ركيزةً أساسيةً للنهوضِ بالمجتمعِ، مُحقِّقًا بذلكَ قصبَ السَّبْقِ في هذا المجالِ قبلَ ظهورِ مفاهيمِ الاستثمارِ الحديثةِ بوقتٍ طويلٍ؛ إذْ دعا الإسلامُ إلى تحقيقِ التوازنِ بينَ الربحِ والمسؤوليةِ الأخلاقيةِ، وعَدَّ المالَ أمانةً لدى الإنسانِ، داعيًا إلى وجوبِ استثمارِهِ في أوجهِ الخيرِ والبناءِ والعطاءِ، بعيدًا عنِ الظلمِ والاستغلالِ. كذلكَ أرشدَ الإسلامُ الإنسانَ إلى طرائقِ الكسبِ المشروعِ، وأمرَهُ بتجنُّبِ الأساليبِ غيرِ المشروعةِ في جمعِ المالِ.

أبحثُ – بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي– في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ أمثلةٍ منَ التاريخِ الإسلاميِّ على الاستثمارِ الأخلاقيِّ وتوظيفِ المالِ في خدمةِ المجتمعِ، بما يُفْضي إلى تحقيقِ النفعِ العامِّ منْ دونِ الاكتفاءِ بجني الأرباحِ على المستوى الشخصيِّ، ثمَّ أعرِضُ النتائجَ التي نتوصَّلُ إليْها في المجموعةِ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

كيفَ يُمكِنُ للاستثمارِ تحسينُ الأوضاعِ الماليةِ لأُسْرتي؟

لا يتطلَّبُ الاستثمارُ وتحقيقُ الأرباحِ توافرَ مبالغَ طائلةٍ، ولا تقتصرُ فكرةُ الاستثمارِ فقطْ على تخصيصِ الموارِدِ الماليةِ، وإنَّما تمتدُّ لتشملَ أيَّ جُهْدٍ أوْ وقتٍ يُبذَلُ؛ سعيًا لزيادةِ الدخلِ، وتحقيقِ مكاسبَ عِدَّةٍ مستقبلًا. على سبيلِ المثالِ، قدْ يكونُ الاستثمارُ في التعليمِ، أوْ في اكتسابِ مهاراتٍ جديدةٍ. ولا شكَّ في أنَّ الاستثمارَ يُعَدُّ وسيلةً فعّالةً لتعزيزِ الادِّخارِ وتنميتِهِ على المدى الطويلِ.

نصيحةٌ

يُمكِنُ للفردِ أنْ يَحْلُمَ بأيِّ شيءٍ يريدُهُ، وأنْ يسعى إلى تحقيقِهِ، ولكنْ يتعيَّنُ عليْهِ أنْ يبذلَ جُهْدًا في سبيلِ الوصولِ إلى غايتِهِ، ويتحلّى بالصبرِ والانضباطِ والحِلْمِ، ويلتزمَ بالمُثُلِ والقِيَمِ، بعيدًا عنِ الخوفِ والطمعِ؛ فهُما عدوُّ الاستثمارِ اللدودُ. كذلكَ يتعيَّنُ على الفردِ أنْ يُحافِظَ على هدوئِهِ واتِّزانِهِ، وألّا يُقدِمَ على اتِّخاذِ أيِّ قرارٍ استثماريٍّ إلّا بعدَ تحليلٍ واعٍ ودراسةٍ مستفيضةٍ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بكلٍّ ممّا يأتي:
الاستثمارُ، العائدُ.

السؤالُ الثاني: أُعدِّدُ ثلاثةً منْ مصادرِ المالِ اللازمِ للاستثمارِ.

السؤالُ الثالثُ: أذكرُ ثلاثةً منَ الدوافعِ التي تُحفِّزُ الأفرادَ إلى الاستثمارِ.

السؤالُ الرابعُ: أضعُ إشارةَ (✓) بجانبِ العبارةِ الصحيحةِ، وإشارةَ (✗) بجانبِ العبارةِ غيرِ الصحيحةِ في ما يأتي:

1- يحتاجُ الاستثمارُ إلى مبالغَ كبيرةٍ حتّى يُحقِّقَ أرباحًا. ( )

2- يساعدُ الاستثمارُ على تحقيقِ الأهدافِ الطويلةِ المدى. ( )

3- يُراعي الاستثمارُ الأخلاقيُّ العواملَ البيئيةَ والعواملَ الاجتماعيةَ، ولا يُركِّزُ فقطْ على الأرباحِ. ( )

4- الدافعُ الوحيدُ إلى استثمارِ الأموالِ هوَ زيادةُ الدخلِ والثروةِ. ( )

5- يقتصرُ الاستثمارُ على الأغنياءِ؛ لأنَّهُمْ يملكونَ المالَ. ( )

6- تُعَدُّ الأراضي واحدًا منَ الأصولِ الملموسةِ. ( )

الدرسُ الثاني 2

أهمِّيةُ الاستثمارِ

أستكشفُ

كيفَ يُمكِنُ للاستثمارِ أنْ يزيدَ منْ قيمةِ المُدَّخراتِ؟

البَدْءُ صغيرًا، والتفكيرُ كبيرًا:

أحمدُ شابٌّ يقيمُ في العاصمةِ عمّانَ، وقدِ استثمرَ مُدَّخراتِهِ البالغةَ 4000 دينارٍ في مخبزٍ صغيرٍ يُقدِّمُ خبزًا ساخنًا ومُعجَّناتٍ طازجةً ذاتَ جودةٍ عاليةٍ. بدأَ أحمدُ مشروعَهُ بمحلٍّ مُتواضِعٍ يقعُ في منطقةٍ حيويةٍ، وحرصَ على بيعِ مُنتَجاتٍ تقليديةٍ بأسعارٍ مناسبةٍ، مُستخدِمًا في ذلكَ مُكوِّناتٍ طازجةً؛ ما جعلَهُ يحظى بسمعةٍ طيِّبةٍ، ويجذبُ كثيرًا منَ الزبائنِ.

في هذهِ الأثناءِ، سعى أحمدُ إلى تقليلِ التكاليفِ، فاستعانَ بعائلتِهِ في العملِ؛ بأنْ تولَّتْ زوجتُهُ الحساباتِ واستقبالَ الطلباتِ، وشاركَ إخوتُهُ في إعدادِ الخبزِ وعمليةِ التوصيلِ. بعدَ ذلكَ أخذَ أحمدُ يستثمرُ أرباحَهُ في زيادةِ أصنافِ المُنتَجاتِ وتحديثِ المعدّاتِ، مثلَ شراءِ خلّاطٍ حديثٍ لعجنِ الدقيقِ؛ ما زادَ منْ عددِ الزبائنِ.

بعدَ مرورِ عامينِ، تضاعفَتْ إيراداتُ المخبزِ؛ ما مكَّنَ أحمدَ منْ توفيرِ دخلٍ ثابتٍ لهُ ولأُسْرتِهِ، وتوظيفِ أفرادٍ منَ المجتمعِ المحلِّيِّ في مخبزِهِ. ثمَّ قرَّرَ أحمدُ تقديمَ مُنتَجاتٍ جديدةٍ، مثلَ الحلوياتِ على اختلافِ أنواعِها؛ ما أسهمَ في شهرةِ المخبزِ وديمومتِهِ.

- أدرسُ - بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي - الحالةَ السابقةَ (مشروعُ أحمدَ).
- أُناقِشُ أفرادَ المجموعةِ في هذهِ الحالةِ لاستنتاجِ أهمِّيةِ الاستثمارِ.
- أَعرِضُ ما نتوصَّلُ إليْهِ منْ نتائجَ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى.

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- بيانُ أهمِّيةِ الاستثمارِ.

2- تقديرُ دورِ الاستثمارِ في دعمِ الاقتصادِ الوطنيِّ.

3- توضيحُ المزايا الاستثماريةِ التي تجعلُ الأردنَّ بيئةً جاذبةً للاستثمارِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

الدخلُ القوميُّ، التضخُّمُ، المُناخُ الاستثماريُّ.

أتعلَّمُ

أهمِّيةُ الاستثمارِ:

يوجدُ للاستثمارِ العديدُ منَ الفوائدِ والمزايا التي تعودُ بالنفعِ على الأفرادِ خاصةً، وعلى المجتمعِ بوجهٍ عامٍّ. وهذهِ أبرزُها:

1- زيادةُ **الدخلِ القوميِّ** **(National Income)**: يُعرَّفُ الدخلُ القوميُّ بأنَّهُ مجموعُ الدخلِ الذي تُحقِّقُهُ الدولةُ خلالَ سنةٍ واحدةٍ منْ إنتاجِ السلعِ والخدماتِ، وهوَ يُعَدُّ أداةً لقياسِ مستوى النشاطِ الاقتصاديِّ في الدولةِ، ويعملُ على مضاعفةِ حجمِ الإنتاجِ ورفعِهِ، ويزيدُ منْ إيراداتِ الدولةِ؛ ما يُحسِّنُ مستوى المَعيشةِ لأفرادِ المجتمعِ.

2- توفيرُ فرصِ العملِ: يُسهِمُ الاستثمارُ في إيجادِ وظائفَ جديدةٍ، والحَدِّ منَ البطالةِ، وزيادةِ دخلِ الأُسَرِ.

3- تنميةُ أموالِ المُستثمِرينَ: يساعدُ الاستثمارُ على زيادةِ رأسِ المالِ، وإعادةِ استثمارِهِ.

4- بناءُ الثروةِ، وتحقيقُ العوائدِ: يُحقِّقُ الاستثمارُ دخلًا أكثرَ منَ الادِّخارِ، ويؤدّي دورًا مُهِمًّا في زيادةِ المُدَّخراتِ.

5- دعمُ الاقتصادِ، ومواجهةُ التضخُّمِ: يعملُ الاستثمارُ على تشجيعِ الابتكارِ وزيادةِ حجمِ الإنتاجِ، ويُسهِمُ في الحفاظِ على قيمةِ المالِ في ظلِّ ارتفاعِ الأسعارِ.

يُعرَّفُ **التضخُّمُ** **(Inflation)** بأنَّهُ الزيادةُ المُستمِرَّةُ في المستوى العامِّ لأسعارِ السلعِ والخدماتِ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُعيَّنةٍ؛ ما يؤدّي إلى انخفاضِ القوَّةِ الشرائيةِ للعملةِ المُتداوَلةِ.

بعبارةٍ أُخرى، فإنَّ التضخُّمَ يعني شراءَ كميةٍ أقلَّ منَ السلعِ والخدماتِ بنفسِ المبلغِ منَ المالِ مقارنةً بما كانَ يُشترى بهِ قديمًا.

- أكتبُ ما تعلَّمْتُهُ عنْ فوائدِ الاستثمارِ على ورقةٍ، وأستخدمُ لذلكَ العباراتِ التي تُعبِّرُ عنْ أفكاري وفهمي الشخصيِّ.
- أتبادلُ الورقةَ معَ زميلي/ زميلتي في الصفِّ، ثمَّ أقرأُ المعلوماتِ المُدوَّنةَ في ورقةِ زميلي/ زميلتي بتدبُّرٍ، ثمَّ أُقدِّمُ التغذيةَ الراجعةَ اللازمةَ.

النشاط 1 أهمّيةُ الاستثمارِ.

- يُقسِّمُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ طلبةَ الصفِّ إلى مجموعاتٍ.
- يطلبُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ إلى أفرادِ كلِّ مجموعةٍ البحثَ في فائدةٍ منْ فوائدِ الاستثمارِ، وجمعَ معلوماتٍ إضافيةٍ عنْ هذهِ الفائدةِ.
- يُوجِّهُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ أفرادَ كلِّ مجموعةٍ إلى إعدادِ عرضٍ تقديميٍّ عنِ النتائجِ التي توصَّلوا إليْها، ثمَّ عرضِهِ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى.

المُناخُ الاستثماريُّ:

نظرًا إلى أهمِّيةِ الاستثمارِ وآثارِهِ الإيجابيةِ في الفردِ والمجتمعِ؛ فقدْ أكَّدَ صاحبُ الجلالةِ المَلِكُ عبدُ اللهِ الثاني ابنُ الحسينِ - حفظَهُ اللهُ- وجوبَ تقديمِ الدعمِ اللازمِ للقطاعاتِ الاستثماريةِ، بما يُمكِّنُها منْ تنفيذِ مشروعاتِها في جميعِ محافظاتِ المملكةِ، وذلكَ بتوفيرِ المُناخِ الاستثماريِّ المُلائِمِ، وتذليلِ العقباتِ التي تعترضُ طريقَ الاستثماراتِ. فما المقصودُ بالمُناخِ الاستثماريِّ؟

المُناخُ الاستثماريُّ (The investment climate): هوَ البيئةُ المحيطةُ بالمشروعاتِ الإنتاجيةِ التي يُستثمَرُ فيها، مثلَ: درجةِ الاستقرارِ السياسيِّ، والبِنيةِ التحتيةِ، وتوافرِ التمويلِ، والشفافيةِ، والأنظمةِ الضريبيةِ. وهذا المُناخُ إمّا أنْ يكونَ جاذبًا للاستثمارِ ومُلائِمًا لهُ، وإمّا أنْ يكونَ طاردًا للاستثمارِ ومُنفِّرًا منْهُ.

المُناخُ الاستثماريُّ في الأردنِّ:

يُشكِّلُ المُناخُ الاستثماريُّ في الأردنِّ محورًا مُهِمًّا وركيزةً أساسيةً لجذبِ رؤوسِ الأموالِ وتحفيزِ النموِّ الاقتصاديِّ؛ لِما يتمتَّعُ بهِ الأردنُّ منْ مزايا عديدةٍ، أبرزُها:

1- **الموقعُ الاستراتيجيُّ:** تمتازُ المملكةُ الأردنيةُ الهاشميةُ بموقعٍ استراتيجيٍّ يتوسَّطُ منطقةَ الشرقِ الأوسطِ، ويُسهِّلُ الوصولَ إلى جميعِ أنحاءِ العالَمِ؛ إذْ يُمكِنُ السفرُ منَ المملكةِ مباشرةً إلى أكثرَ منْ 45 وِجهةً حولَ العالَمِ. كذلكَ تمتازُ المملكةُ بالأمانِ والاستقرارِ سياسيًّا واقتصاديًّا.

2- **الحوافزُ الاستثماريةُ:** تبنَّتِ الحكومةُ الأردنيةُ العديدَ منَ الأُطرِ التشريعيةِ الناظمةِ للاستثمارِ، في سعيِها لجذبِ الاستثماراتِ الخارجيةِ، ودعمِ الاستثماراتِ المحلِّيةِ. وقدْ أفضى ذلكَ إلى إصدارِ قانونِ البيئةِ الاستثماريةِ، الذي تضمَّنَ العديدَ منَ الحوافزِ الاستثماريةِ، مثلَ: الإعفاءِ منَ الرسومِ الجمركيةِ وضريبةِ المبيعاتِ، وتخفيضِ ضريبةِ الدخلِ على أرباحِ الشركاتِ، فضلًا عنْ إنشاءِ العديدِ منَ المناطقِ التنمويةِ والمناطقِ الحُرَّةِ لمختلفِ الأنشطةِ الاقتصاديةِ، وتسهيلِ الإجراءاتِ الخاصةِ بإقامةِ المشروعاتِ الاستثماريةِ وترخيصِها.

3 – **القوى العاملةُ الشابَّةُ والمُؤهَّلةُ:** يمتازُ المجتمعُ الأردنيُّ بأنَّهُ مجتمعٌ فَتِيٌّ؛ إذْ تُمثِّلُ فيهِ فئةُ الشبابِ (دونَ سِنِّ الرابعةِ والعشرينَ) أكثرَ منْ نصفِ إجماليِّ عددِ السُّكّانِ، إضافةً إلى الأعدادِ الكبيرةِ منْ خرّيجي الجامعاتِ الأردنيةِ في مختلفِ التخصُّصاتِ، الذينَ يتفرَّدونَ بالعديدِ منَ المهاراتِ، مثلَ التحدُّثِ باللغةِ الإنجليزيةِ واللغةِ العربيةِ بطلاقةٍ، إلى جانبِ عددٍ منَ اللغاتِ الأُخرى.

4 – **التقدُّمُ والابتكارُ:** تأتي المملكةُ في مُقدِّمةِ الدولِ الرائدةِ في مجالِ الطاقةِ المُتجدِّدةِ؛ إذْ تتبوَّأُ المرتبةَ الأولى على مستوى الدولِ العربيةِ منْ حيثُ إنتاجُ الطاقةِ المُتجدِّدةِ نسبةً إلى إجماليِّ الطاقةِ المُولَّدةِ. كذلكَ تُعَدُّ المملكةُ رائدةً في مجالِ البِنيةِ التحتيةِ لتكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ.

5 – **البيئةُ الداعمةُ لريادةِ الأعمالِ:** تُعَدُّ المملكةُ حاضنةً مثاليةً للشركاتِ الناشئةِ ذاتِ الإمكاناتِ والقدراتِ المُتميِّزةِ؛ إذْ أظهرَتِ البياناتُ أنَّ 27 شركةً ناشئةً في الأردنِّ كانَتْ ضمنَ أفضلِ 100 شركةٍ ناشئةٍ في المنطقةِ، وأشارَتْ إلى أنَّ القوى العاملةَ الأردنيةَ مُدرَّبةٌ ومُؤهَّلةٌ وخبيرةٌ، وأنَّ لها قيمةً مضافةً كبيرةً في الشركاتِ التي تعملُ فيها، والتي تنتشرُ في مختلفِ دولِ العالَمِ.

أُفكّرُ

تسعى رؤيةُ التحديثِ الاقتصاديِّ التي أطلقَها جلالةُ المَلِكِ عبدُ اللهِ الثاني ابنُ الحسينِ –حفظَهُ اللهُ– إلى جذبِ استثماراتٍ أجنبيةٍ بقيمةِ 18 مليارَ دولارٍ بحلولِ عامِ 2033م، وتهدفُ إلى تعزيزِ القطاعاتِ الحيويةِ، مثلِ: النقلِ، والطاقةِ، والمياهِ، والتكنولوجيا، والصناعةِ.

– ما دورُ الحكومةِ الأردنيةِ ودوري – بوصفي مُواطِنًا– في تحقيقِ هذهِ الرؤيةِ؟

– أُصمِّمُ خريطةً مفاهيميةً تُوضِّحُ المزايا الاستثماريةَ التي تجعلُ المملكةَ بيئةً استثماريةً جاذبةً.

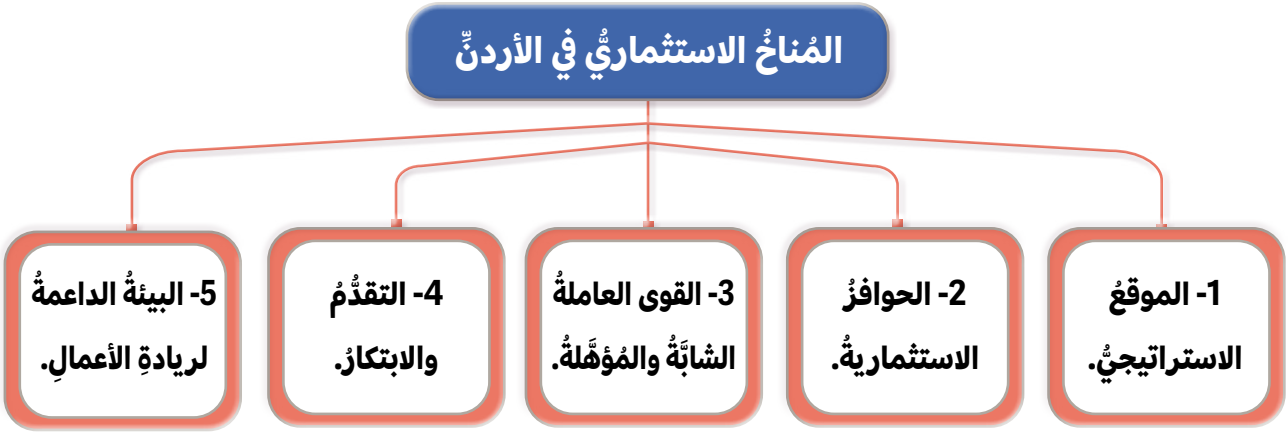

النشاطُ 2 جهودٌ منهجيةٌ طموحةٌ.

- أبحثُ في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ جهودِ صاحبِ الجلالةِ المَلِكِ عبدِ اللهِ الثاني ابنِ الحسينِ -حفظَهُ اللهُ- في تشجيعِ الاستثمارِ بالمملكةِ، التي تُمثِّلُ رؤيتَهُ الهادفةَ إلى تعزيزِ الاقتصادِ الوطنيِّ، وتحقيقِ التنميةِ الشاملةِ، ثمَّ أكتبُ تقريرًا عنْ ذلكَ في البيتِ.
- أَعرِضُ التقريرَ على المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ، ثمَّ أحفظُهُ في ملفِّ الأعمالِ.
- أقرأُ التقريرَ على مسامعِ الطلبةِ في الإذاعةِ المدرسيةِ.

الربطُ معَ التكنولوجيا

تُسهِمُ المواقعُ الإلكترونيةُ إسهامًا كبيرًا في تعزيزِ قطاعِ الاستثمارِ؛ إذْ وفَّرَتِ البوّاباتُ الإلكترونيةُ، مثلُ موقعِ استثمرْ في الأردنِّ (Invest Jo)، منصَّةً مثاليةً لدعمِ الاستثمارِ في المملكةِ.
يتيحُ هذا الموقعُ للمُستثمِرينَ استكشافَ الأسبابِ التي تجعلُ المملكةَ سوقًا حيويًّا وجاذبًا، وتعرُّفَ العديدِ منَ الحوافزِ المُعَدَّةِ فقطْ للوفاءِ باحتياجاتِهِمْ. كذلكَ يُمكِنُ للمُستثمِرينَ الوصولُ بسهولةٍ إلى المعلوماتِ القانونيةِ الأساسيةِ اللازمةِ لاتِّخاذِ قراراتِهِمُ الاستثمارية.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

لا يُنظَرُ إلى الاستثمارِ بوصفِهِ وسيلةً لزيادةِ الثروةِ فقطْ، وإنَّما يُعَدُّ أداةً لتحقيقِ الأمانِ الماليِّ وتعزيزِ التنميةِ الاقتصاديةِ؛ فهوَ يُسهِمُ في نموِّ الاقتصادِ الوطنيِّ عنْ طريقِ زيادةِ الإنتاجِ ورفعِ إجماليِّ الناتجِ المحلِّيِّ، ويعملُ على إيجادِ فرصِ عملٍ جديدةٍ، ويُحسِّنُ دخلَ الأفرادِ. كذلكَ يُسهِمُ الاستثمارُ في تطويرِ البِنيةِ التحتيةِ، ويزيدُ منْ جودةِ الخدماتِ العامةِ، مثلَ الصِّحَّةِ والتعليمِ؛ ما يُعزِّزُ مستوى المَعيشةِ والرفاهيةِ في المجتمعِ.

نصيحةٌ

«الاستثمارُ في الأردنِّ هو في الواقعِ استثمارٌ أكبرُ بكثيرٍ في الاستقرارِ والمرونةِ والأملِ، ليسَ فقطْ لأولئكَ القاطنينَ في بلدي، ولكنْ أيضًا للمنطقةِ».

منْ أقوالِ جلالةِ المَلِكِ عبدِ اللهِ الثاني ابنِ الحسينِ حفظَهُ اللهُ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بكلٍّ ممّا يأتي:
التضخُّمُ، المُناخُ الاستثماريُّ.

السؤالُ الثاني: أُعلِّلُ ما يأتي:

1- كلَّما زادَ حجمُ الاستثمارِ، زادَ الدخلُ القوميُّ.

2- يُقلِّلُ الاستثمارُ منْ أثرِ التضخُّمِ.

3- يُعَدُّ موقعُ المملكةِ الاستراتيجيُّ منَ المزايا الجاذبةِ للاستثمارِ.

السؤالُ الثالثُ: ما الحوافزُ الاستثماريةُ التي تضمَّنَها قانونُ البيئةِ الاستثماريةِ الأردنيُّ؟

السؤالُ الرابعُ: لماذا تُعَدُّ المملكةُ الأردنيةُ الهاشميةُ بيئةً جاذبةً للاستثمارِ؟

الدرسُ الثالثُ 3

أُسسُ الاستثمارِ

أستكشفُ

- ما الذي يجعلُ الاستثمارَ مُربِحًا أوْ خاسرًا؟
- ما الوقتُ المناسبُ للاستثمارِ؟
- كيفَ يُمكِنُ أنْ أكونَ مُستثمِرًا ناجحًا وليسَ لديَّ أيُّ خبراتٍ في مجالِ الاستثمارِ؟

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- توضيحُ أُسسِ الاستثمارِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

أُسسُ الاستثمارِ.

أتعلَّمُ

يُواجِهُ المُستثمِرونَ اليومَ أحوالًا مُتغيِّرةً في السوقِ باستمرارٍ. كذلكَ يَحْفلُ السوقُ بالعديدِ منْ خياراتِ الاستثمارِ؛ ما يُحتِّمُ على المُستثمِرِ اتِّخاذَ القرارِ الاستثماريِّ الصائبِ الذي يعودُ عليْهِ بالنفعِ، ويُحقِّقُ لهُ العائدَ المنشودَ مستقبلًا. فما الأُسسُ التي يُمكِنُ للمُستثمِرينَ التزامُها لتحقيقِ أفضلِ النتائجِ بمرورِ الوقتِ؟

أُسسُ الاستثمارِ (Principles of Investment):

هيَ مجموعةٌ منَ المبادئِ والإرشاداتِ التي يعتمدُ عليْها الأفرادُ والمؤسساتُ عندَ اتِّخاذِ القراراتِ الاستثماريةِ؛ لتحقيقِ أفضلِ النتائجِ الماليةِ، وتقليلِ المخاطرِ. وهذهِ أبرزُ أُسسِ الاستثمارِ:

1 – اعتمادُ الادِّخارِ نهجًا في الحياةِ:

يتطلَّبُ الاستثمارُ الوعيَ بأهمِّيةِ الادِّخارِ، وجعلَهُ عادةً مُستمِرَّةً. وفي هذا السياقِ، يقالُ: «ادفعْ لنفسِكَ أوَّلًا»؛ أي اقتطِعْ جزءًا منْ دخلِكَ، وادَّخِرْهُ قبلَ الشروعِ في إنفاقِ هذا الدخلِ. فهذا الادِّخارُ سيكونُ الأساسَ الذي تعتمدُ عليْهِ في استثماراتِكَ مستقبلًا.

ولهذا، فمنَ المُهِمِّ إدراكُ أنَّهُ لا يُمكِنُ الحديثُ عنِ الاستثمارِ منْ دونِ وجودِ ادِّخارٍ. فالأموالُ لا تنمو إلّا إذا خُصِّصَ جزءٌ منْها ليكونَ رأسَ المالِ الذي يُوظَّفُ في مشروعاتٍ واستثماراتٍ تُفْضي إلى تنميتِهِ وزيادتِهِ.

2 – التخطيطُ (تحديدُ الأهدافِ الاستثماريةِ، ووضعُ خُطَّةٍ استثماريةٍ):

يتطلَّبُ تخطيطُ الاستثمارِ تحديدَ الأهدافِ بدِقَّةٍ ووضوحٍ؛ سواءٌ أكانَتْ هذهِ الأهدافُ قصيرةً أمْ طويلةَ الأجلِ؛ لأنَّ ذلكَ يساعدُ على اختيارِ الاستثماراتِ المناسبةِ. فمثلًا، إذا كانَ الهدفُ المُعلَنُ هوَ الحصولَ على دخلٍ ثابتٍ، فإنَّهُ يُفضَّلُ الاستثمارُ في أشياءَ مُنخفِضةِ المخاطرِ، مثلِ العقاراتِ المُؤجَّرةِ.

أمّا إذا كانَ الهدفُ نموَّ المالِ على المدى الطويلِ، فقدْ تكونُ الأراضي أوِ العقاراتُ في المناطقِ الناميةِ خيارًا أفضلَ.

ومنْ ثَمَّ، فإذا حدَّدَ المُستثمِرُ أهدافَهُ تحديدًا دقيقًا، وأدركَ قدرتَهُ على تحمُّلِ المخاطرِ، فإنَّهُ يستطيعُ اتِّخاذَ قراراتٍ ماليةٍ صحيحةٍ، ووضعَ خُطَّةٍ تساعدُهُ على تحقيقِ ما يطمحُ إليْهِ.

أُفكِّرُ

- كيفَ أتخيَّلُ نفسي مُستثمِرًا/ مُستثمِرةً مستقبلًا؟
- أيُّ أنواعِ المُستثمِرينَ أرغبُ أنْ أكونَ؟

؟ – أستنتجُ أهمِّيةَ وضعِ خُطَّةٍ للاستثمارِ.

3 – التعلُّمُ المُستمِرُّ، والاستثمارُ في المعرفةِ:

ينبغي للمُستثمِرِ قبلَ اتِّخاذِ أيِّ قراراتٍ استثماريةٍ أنْ يُثقِّفَ نفسَهُ بقراءةِ الكتبِ المُتخصِّصةِ، وحضورِ الدوراتِ التدريبيةِ، ومتابعةِ الأخبارِ الماليةِ والتطوُّراتِ الاقتصاديةِ العالميةِ. فالتعلُّمُ منَ الممارساتِ الاستثماريةِ الرائدةِ يُعَدُّ خطوةً مُهِمَّةً لتعزيزِ القراراتِ الاستثماريةِ، وزيادةِ فرصِ النجاحِ. ومنْ ثَمَّ، فإنَّهُ يتعيَّنُ على المُستثمِرِ أنْ يبحثَ عنِ الفرصِ الاستثماريةِ المتاحةِ، ثمَّ يختارَ أنسبَها بدلًا منْ وضعِ مُدَّخراتِهِ في أوَّلِ فرصةٍ استثماريةٍ.

أمّا إذا افتقرَ المُستثمِرُ إلى الخبرةِ الكافيةِ، أوْ لمْ يجدِ الوقتَ الكافيَ للبحثِ والتحليلِ، فمنَ الأفضلِ لهُ الاستعانةُ بمستشارينَ ماليينَ مُحترِفينَ؛ إذْ يُمكِنُ لهؤلاءِ تقديمُ نصائحَ مَبْنيةٍ على التحليلِ والدراساتِ بما يتناسبُ معَ أهدافِ المُستثمِرِ ووضعِهِ الماليِّ.

4 – دراسةُ المخاطرِ والعوائدِ المُتوقَّعةِ لكلِّ خيارٍ استثماريٍّ، والمقارنةُ بينَها:

ينطوي كلُّ استثمارٍ على درجةٍ مُعيَّنةٍ منَ المخاطرةِ؛ وهيَ احتمالُ الإخفاقِ والفشلِ (الخسارةُ الماليةُ) بدلًا منْ تحقيقِ الأرباحِ المُتوقَّعةِ. كذلكَ، فإنَّ لكلِّ استثمارٍ تكاليفَ مُحدَّدةً، مثلَ: الرسومِ الإداريةِ، والضرائبِ؛ ما قدْ يُؤثِّرُ سلبًا في العوائدِ. لذلكَ، يتعيَّنُ على المُستثمِرِ أنْ يَعِيَ طبيعةَ هذهِ المخاطرِ، ويُقيِّمَ مستوى المخاطرةِ المُرتبطَ بكلِّ استثمارٍ، إضافةً إلى حسابِ التكاليفِ المُترتِّبةِ عليْهِ. وتأسيسًا على ذلكَ، يُقارِنُ المُستثمِرُ بينَ الخياراتِ الاستثماريةِ المختلفةِ، ثمَّ يختارُ أنسبَها وأكثرَها مُلاءَمةً لهُ.

5 – تحليلُ السوقِ، وفهمُ القوانينِ:

يتعيَّنُ على المُستثمِرِ متابعةُ أوضاعِ السوقِ والعواملِ المُؤثِّرةِ فيهِ، بما في ذلكَ العواملُ الاقتصاديةُ (مثلُ: التضخُّمِ، وأسعارِ الفائدةِ)، والعواملُ السياسيةُ، إضافةً إلى الفهمِ الشاملِ للإطارِ القانونيِّ والتنظيميِّ الخاصِّ بالاستثمارِ؛ بُغْيَةَ الحَدِّ منْ تأثيرِ هذهِ العواملِ، وزيادةِ فرصِ النجاحِ.

6 – التنويعُ:

يُعَدُّ التنويعُ استراتيجيةً أساسيةً لتقليلِ المخاطرِ وزيادةِ فرصِ تحقيقِ عوائدَ مُستقِرَّةٍ على المدى الطويلِ، ويتضمَّنُ ذلكَ توزيعَ الاستثماراتِ على قطاعاتٍ وأصولٍ مُتنوِّعةٍ وغيرِ مُترابطةٍ، مثلَ: الأسهمِ، والسنداتِ، والعقاراتِ. أمّا الهدفُ منْ هذا النهجِ فهوَ تجنُّبُ حدوثِ خسائرَ كبيرةٍ في حالِ تراجعَ أداءُ قطاعٍ مُعيَّنٍ، أوِ انخفضَتْ قيمةُ أحدِ الأصولِ.

7 – مراقبةُ الاستثماراتِ:

يجبُ على المُستثمِرِ أنْ يُتابِعَ استثماراتِهِ بانتظامٍ، وذلكَ بمراجعةِ أدائِها، وتقييمِ مستوى التقدُّمِ نحوَ تحقيقِ أهدافِهِ الماليةِ، وهوَ ما قدْ يتطلَّبُ تعديلَ الاستراتيجيةِ، أوْ إعادةَ تخصيصِ الأصولِ وَفقًا للتغيُّراتِ في السوقِ، أوْ ما يعتري حياةَ المُستثمِرِ الشخصيةَ منْ مُستجدّاتٍ.

8 – التحلّي بالصبرِ والانضباطِ:

يتطلَّبُ الاستثمارُ الصبرَ وعدمَ الانسياقِ وراءَ المشاعرِ أوِ التغيُّراتِ اللحظيةِ في السوقِ. فالاستثمارُ غالبًا يستغرقُ وقتًا لتحقيقِ العوائدِ المنشودةِ. ولا شكَّ في أنَّ الصبرَ والانضباطَ يساعدانِ على الالتزامِ بالخُطَّةِ الموضوعةِ، وعدمِ اتِّخاذِ قراراتٍ عشوائيةٍ.

النشاطُ 1 نصائحُ ذهبيةٌ للاستثمارِ.

– سأعملُ ضمنَ مجموعةٍ.

– أُشارِكُ أفرادَ مجموعتي في اختيارِ إحدى الجملِ الآتيةِ:

* أستثمرُ مُبكِّرًا؛ فالاستثمارُ المُبكِّرُ قدْ يؤتي ثمارَهُ على المدى الطويلِ.
* أستثمرُ بانتظامٍ؛ فاتِّباعُ نهجٍ مُنضبِطٍ يُسهِمُ في بناءِ مزيدٍ منَ الثروةِ.
* أستثمرُ بما فيهِ الكفايةُ؛ أيْ أدَّخِرُ ما يكفي منَ المالِ اليومَ لتحقيقِ الأهدافِ الماليةِ الطويلةِ الأجلِ.
* أستثمرُ فقطْ ما أستطيعُ تحمُّلَ خسارتِهِ.

– أبحثُ – بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي – في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ معلوماتٍ خاصةٍ بالموضوعِ الذي تُمثِّلُهُ الجملةُ المختارةُ.

– أعرِضُ النتائجَ التي نتوصَّلُ إليْها في المجموعةِ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى، ثمَّ نُناقِشُهُمْ فيها، مُقدِّمينَ الأمثلةَ والأدلَّةَ اللازمةَ لإثباتِ وِجهةِ نظرِنا في المجموعةِ.

– أُكمِلُ – بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي – المُخطَّطَ الذي يُمثِّلُهُ الشكلُ (1)، ويحملُ عنوانَ (أُسسُ الاستثمارِ)، ثمَّ أطرحُ الأسئلةَ التي تليهِ على أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى.

الشكلُ (1): أُسسُ الاستثمارِ.

1 – أنا مِنْ أُسسِ الاستثمارِ، مَنْ يتبعْني أُجنِّبْهُ خسائرَ كبيرةً في حالِ تراجعَ أداءُ قطاعٍ مُعيَّنٍ، أوِ انخفضَتْ قيمةُ أحدِ الأصولِ المُستثمَرِ فيها؛ فمَنْ أكونُ؟

2 – لا يُمكِنُ الحديثُ عنِ الاستثمارِ منْ دونِ أنْ أكونَ حاضرًا. فالأموالُ لا تنمو إلّا إذا خصَّصْتُ جزءًا منْها لتكونَ رأسَ مالٍ يُوظَّفُ في مشروعاتٍ واستثماراتٍ تعملُ على تنميتِهِ وزيادتِهِ؛ فمَنْ أنا؟

3 – صفةٌ تُعَدُّ منْ أُسسِ الاستثمارِ، وهيَ تساعدُ على عدمِ الانسياقِ وراءَ المشاعرِ والتغيُّراتِ اللحظيةِ في السوقِ؛ فمَنْ أنا؟

الربطُ معَ التكنولوجيا

لكلٍّ منْ أُسسِ الاستثمارِ أدواتٌ رَقْميةٌ وتطبيقاتٌ حديثةٌ تُسهِمُ في اتِّخاذِ قراراتٍ استثماريةٍ أفضلَ. ومنَ الأمثلةِ على هذهِ الأدواتِ والتطبيقاتِ:

– المِنصّاتُ التعليميةُ التي يستفادُ منْها في تعرُّفِ مفاهيمِ الاستثمارِ وأُسسِهِ.
– المواقعُ الماليةُ التي تعرضُ آخرَ الأخبارِ الاقتصاديةِ.
– برامجُ المحاكاةِ التي تتيحُ للأفرادِ تجربةَ الاستثمارِ منْ دونِ مخاطرةٍ.
– أدواتُ الذكاءِ الاصطناعيِّ التي تُحلِّلُ الأسواقَ، وتتوقَّعُ الاتِّجاهاتِ.
– مِنصّاتُ الاستثمارِ الذكيةُ التي تتيحُ شراءَ أنواعٍ مُتعدِّدةٍ منَ الأصولِ، ومتابعةَ الأصولِ بسهولةٍ.

أبحثُ – بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي– في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ أمثلةٍ على أدواتٍ وتطبيقاتٍ تكنولوجيةٍ تساعدُ على تطبيقِ هذهِ الأُسسِ، وتُبيِّنُ كيفَ تُسهِمُ في اتِّخاذِ قراراتٍ استثماريةٍ أفضلَ.

أنواعُ المُستثمِرينَ:

يُمكِنُ تصنيفُ المُستثمِرينَ إلى ثلاثةِ أنواعٍ، هيَ:

1 – **المُستثمِرُ المُتحفِّظُ:** يُفضِّلُ هذا المُستثمِرُ الاستثماراتِ ذاتَ المخاطرِ المُنخفِضةِ، ويحرصُ على حفظِ رأسِ المالِ بدلًا منْ تحقيقِ أرباحٍ كثيرةٍ.

2 – **المُستثمِرُ المُعتدِلُ:** يمزجُ هذا المُستثمِرُ بينَ الأمانِ والمخاطرةِ لتحقيقِ عوائدَ مُستقِرَّةٍ، ويسعى إلى إيجادِ توازنٍ بينَ الحفاظِ على رأسِ المالِ وتنميتِهِ.

3 – **المُستثمِرُ المُغامِرُ:** يسعى هذا المُستثمِرُ إلى تحقيقِ عوائدَ مُرتفِعةٍ، وهوَ مُستعِدٌّ لتحمُّلِ مخاطرَ كبيرةٍ؛ لذا يُركِّزُ على الاستثماراتِ ذاتِ العائدِ الأعلى، حتّى لوِ انطوى ذلكَ على تقلُّباتٍ كبيرةٍ في السوقِ.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

يُعَدُّ فهمُ المُستثمِرِ لأساسياتِ الاستثمارِ الخطوةَ الأولى لتحقيقِ أهدافِهِ الماليةِ؛ ذلكَ أنَّ وضعَ الخُطَطِ الاستثماريةِ، وتحديدَ الأهدافِ، وإدارةَ المخاطرِ عنْ طريقِ تنويعِ الأصولِ، والتحلّي بالصبرِ والانضباطِ، ومتابعةَ الأداءِ وأوضاعِ السوقِ دوريًّا، وتعديلَ الاستراتيجيةِ المختارةِ؛ سيتيحُ للمُستثمِرِ اتِّخاذَ أفضلِ القراراتِ الاستثماريةِ الصحيحةِ، ويُجنِّبُهُ العديدَ منَ المخاطرِ.

نصيحةٌ

أتجنَّبُ استثمارَ جميعِ أموالي في مشروعٍ واحدٍ أوْ نوعٍ واحدٍ منَ الأصولِ، وأحرصُ على تخصيصِ جزءٍ مُحدَّدٍ منْ دخلي للاستثمارِ، والاحتفاظِ بصندوقِ طوارئَ لمواجهةِ أيِّ مُستجدّاتٍ غيرِ مُتوقَّعةٍ، وأتذكَّرُ دائمًا أنَّ إدارةَ رأسِ المالِ بحكمةٍ تساعدُني على تجنُّبِ الوقوعِ في الدَّيْنِ أوِ الإفلاسِ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُعدِّدُ أربعةً منْ أُسسِ الاستثمارِ.

السؤالُ الثاني: أُفسِّرُ ما يأتي:

1 – يُعَدُّ التنويعُ استراتيجيةً أساسيةً لتقليلِ المخاطرِ وزيادةِ فرصِ تحقيقِ عوائدَ مُستقِرَّةٍ على المدى الطويلِ.

2 – يجبُ على المُستثمِرِ متابعةُ استثماراتِهِ بانتظامٍ عنْ طريقِ مراجعةِ أدائِها.

3 – يتطلَّبُ الاستثمارُ الصبرَ، وعدمَ الانسياقِ وراءَ المشاعرِ والتغيُّراتِ اللحظيةِ في السوقِ.

السؤالُ الثالثُ: أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – إذا كانَ المُستثمِرُ يفتقرُ إلى الخبرةِ الكافيةِ، أوْ لا يملكُ الوقتَ الكافيَ للبحثِ والتحليلِ، فإنَّ أفضلَ إجراءٍ يقومُ بهِ هوَ:

أ) توظيفُ مُدَّخراتِهِ في أوَّلِ فرصةٍ استثماريةٍ.
ب) ادِّخارُ أموالِهِ، والحفاظُ عليْها.
جـ) الاستعانةُ بمستشارينَ ماليينَ مُحترِفينَ.
د) الصبرُ، والانضباطُ، وعدمُ الاستثمارِ.

2 – الهدفُ الذي يجعلُ المُستثمِرَ يُتابِعُ أوضاعَ السوقِ والعواملَ المُؤثِّرةَ فيهِ هوَ:

أ) تقليلُ تأثيرِ هذهِ العواملِ، وزيادةُ فرصِ النجاحِ.
ب) فهمُ القوانينِ والإطارِ التنظيميِّ للاستثمارِ.
جـ) إعدادُ خُطَّةٍ استثماريةٍ واضحةٍ.
د) تحديدُ أهدافٍ طويلةِ المدى.

3 – ينطوي كلُّ استثمارٍ على درجةٍ مُعيَّنةٍ منَ المخاطرةِ. معنى المخاطرةِ هوَ:

أ) التركيزُ على الاستثماراتِ ذاتِ العائدِ الأعلى.
ب) الموازنةُ بينَ الحفاظِ على رأسِ المالِ وتنميتِهِ.
جـ) احتمالُ الخسارةِ الماليةِ بدلًا منْ تحقيقِ الأرباحِ.
د) توزيعُ الاستثماراتِ على قطاعاتٍ وأصولٍ مُتنوِّعةٍ.

الدرسُ الرابعُ 4

أنواعُ الاستثمارِ

أستكشفُ

أتأمَّلُ الصورَ في الشكلِ (1)، ثمَّ أُجيبُ عنِ السؤالينِ التاليينِ:

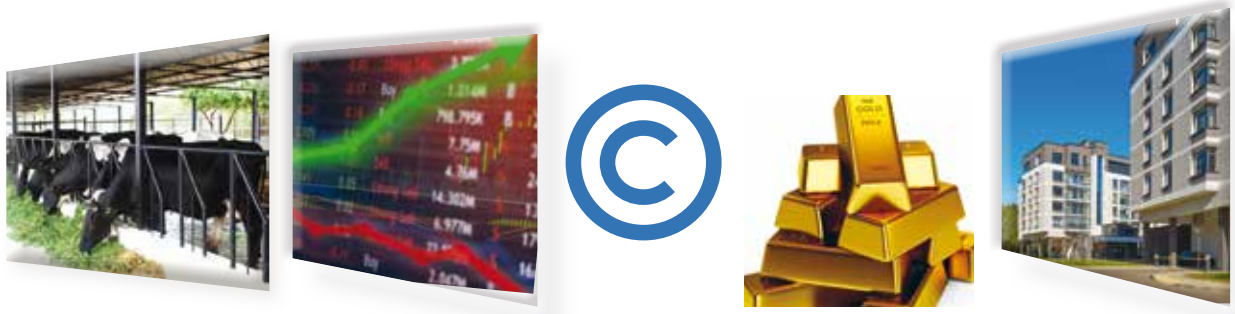

الشكلُ (1): أمثلةٌ على أنواعِ الاستثمارِ.

1- أستنتجُ منَ الشكلِ أنواعًا مختلفةً منَ الاستثمارِ.

2- أُفكِّرُ: هلْ تتساوى المخاطرُ والعوائدُ المُتوقَّعةُ في جميعِ أنواعِ الاستثمارِ؟

أتعلَّمُ

أنواعُ الاستثمارِ:

يُمكِنُ للمُستثمِرِ أنْ يُوظِّفَ أموالَهُ في كثيرٍ منَ المجالاتِ والقطاعاتِ المُتعدِّدةِ، مثلَ: الصناعةِ، والسياحةِ، والزراعةِ، والتعليمِ، والصِّحَّةِ، والتكنولوجيا؛ إذْ تمتازُ هذهِ المجالاتُ والقطاعاتُ بتنوُّعِ الاستثماراتِ فيها، واختلافِها منْ حيثُ درجةُ الربحيةِ ونسبةُ المخاطرةِ؛ ما يمنحُ المُستثمِرَ خياراتٍ مُتعدِّدةً تساعدُهُ على اختيارِ نوعِ الاستثمارِ الأنسبِ لأهدافِهِ الماليةِ وقدرتِهِ على تحمُّلِ المخاطرِ.

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- التمييزُ بينَ أنواعِ الاستثمارِ.

2- المقارنةُ بينَ أنواعِ الاستثمارِ منْ حيثُ المخاطرُ والعوائدُ المُتوقَّعةُ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

الاستثماراتُ العقاريةُ، الاستثماراتُ الماديةُ، الأسهمُ، السنداتُ، صناديقُ الاستثمارِ، الأصولُ غيرُ الملموسةِ.

أُفكّرُ

- كيفَ يُمكِنُ للاستثماراتِ في مجالِ الطاقةِ المُتجدِّدةِ (أي الطاقةِ المُستمَدَّةِ منْ مصادرَ طبيعيةٍ غيرِ قابلةٍ للنفادِ، مثلَ: الطاقةِ الشمسيةِ، وطاقةِ الرياحِ) أنْ تكونَ جزءًا منْ حمايةِ البيئةِ وتحقيقِ الأرباحِ؟
- كيفَ يُمكِنُ للاستثمارِ في المهاراتِ الشخصيةِ واستثمارِ الوقتِ والمالِ في دوراتِ تطويرِ الذاتِ والمهاراتِ القياديةِ أنْ يعودَ بالفائدةِ على المُستثمِرِ مستقبلًا؟

تُصنَّفُ أنواعُ الاستثمارِ بحسبِ طبيعةِ الأصولِ إلى ثلاثةِ أنواعٍ رئيسةٍ، هيَ:

1 – الأصولُ الحقيقيةُ، مثلُ: الاستثماراتِ العقاريةِ، والاستثماراتِ الماديةِ، والمشروعاتِ الاقتصاديةِ.

2 – الأصولُ الماليةُ، مثلُ: الأسهمِ، والسنداتِ، وصناديقِ الاستثمارِ.

3 – الأصولُ غيرُ الملموسةِ، مثلُ: العلاماتِ التجاريةِ، والمواقعِ الإلكترونيةِ.

أنظرُ الشكلَ (2).

؟ – أُصنِّفُ أنواعَ الاستثمارِ تبعًا لطبيعةِ الأصولِ.

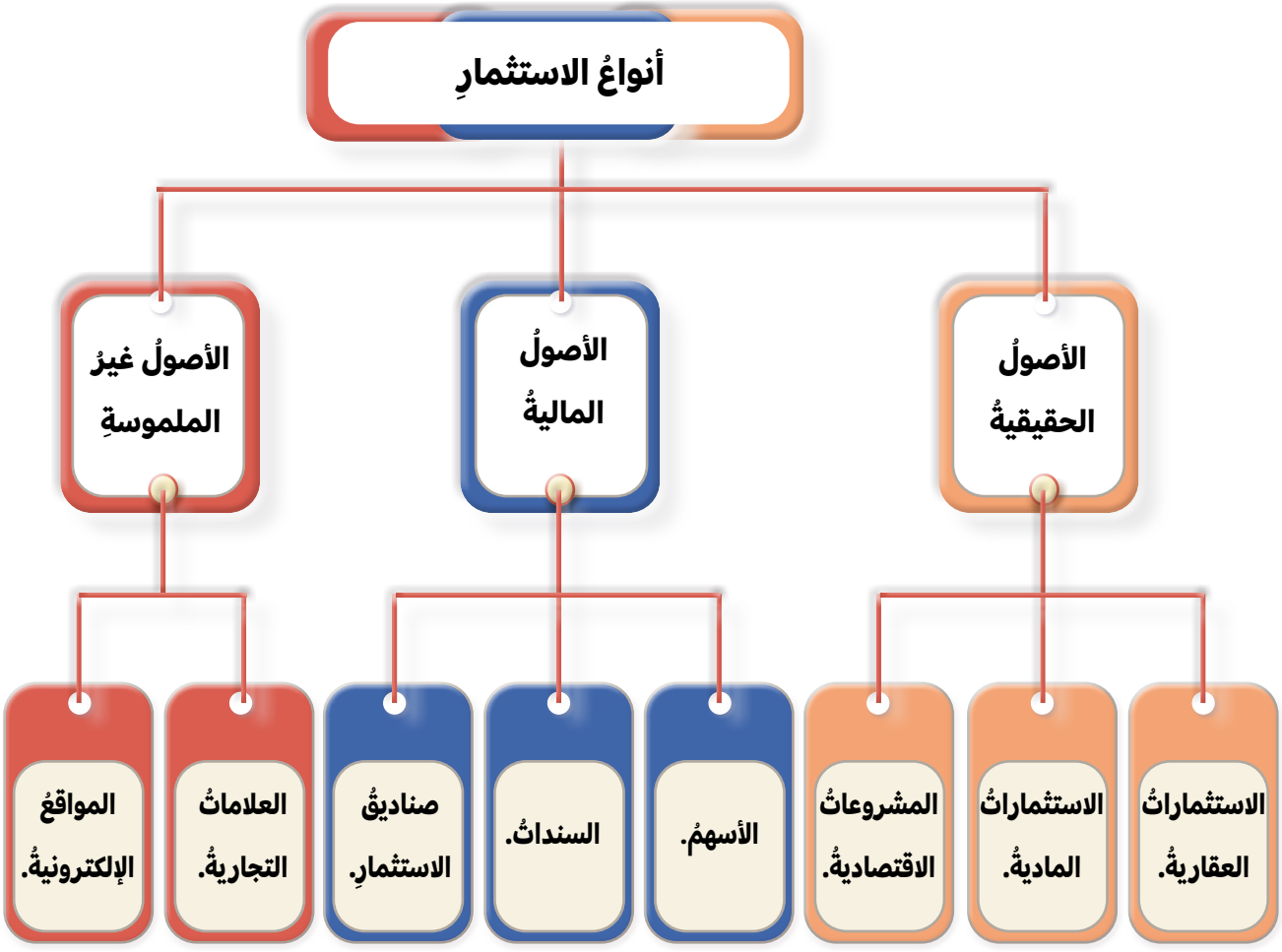

الشكلُ (2): أمثلةٌ على أنواعِ الاستثمارِ.

1 – الأصولُ الحقيقيةُ:

أ– الاستثماراتُ العقاريةُ (Real Estate):

يحرصُ كثيرٌ منَ الأفرادِ على الاستثمارِ في مجالِ العقاراتِ (مثلُ شراءِ الأراضي والمباني) بهدفِ تأجيرِها أوْ بيعِها لاحقًا لتحقيقِ الربحِ؛ إذْ يُعَدُّ الاستثمارُ في العقارِ خيارًا شائعًا بينَ المُستثمِرينَ؛ لِما يُوفِّرُهُ منْ مزايا فريدةٍ، لكنَّهُ – في الوقتِ نفسِهِ– لا يخلو منَ المخاطرِ المُتعدِّدةِ.

مزايا الاستثمارِ في العقارِ:

1 – درجةُ الأمانِ المُرتفِعةُ: يُعَدُّ الاستثمارُ العقاريُّ واحدًا منَ الاستثماراتِ الآمنةِ الطويلةِ الأجلِ؛ إذْ تميلُ فيهِ قيمةُ العقاراتِ إلى الارتفاعِ بمرورِ الوقتِ.

2 – عدمُ التأثُّرِ بالتضخُّمِ: تُعَدُّ العقاراتُ وسيلةً فعّالةً للحفاظِ على قوَّةِ المُستثمِرِ الشرائيةِ؛ فهيَ تحتفظُ بقيمتِها عندَ ارتفاعِ مُعدَّلاتِ التضخُّمِ، بلْ قدْ تزدادُ هذهِ القيمةُ.

3 – توفيرُ دخلٍ مُستقِرٍّ: يُعَدُّ الاستثمارُ في العقاراتِ مصدرًا للدخلِ؛ فهوَ يُحقِّقُ تدفُّقًا نقديًّا مُنتظَمًا منَ الإيجاراتِ.

مخاطرُ الاستثمارِ في العقارِ:

1 – قِلَّةُ السيولةِ: يستغرقُ بيعُ العقاراتِ وقتًا طويلًا؛ ما يجعلُها استثمارًا غيرَ مناسبٍ لمَنْ يحتاجُ إلى السيولةِ السريعةِ.

2 – تكاليفُ الصيانةِ والإدارةِ: يتطلَّبُ العقارُ تخصيصَ مبالغَ ونفقاتٍ دوريةٍ للصيانةِ وإدارةِ الممتلكاتِ؛ ما قدْ يُؤثِّرُ في صافي الأرباحِ.

ب- الاستثماراتُ الماديةُ (Commodities):

يشملُ هذا النوعُ الاستثمارَ في السلعِ، مثلَ: الموارِدِ الطبيعيةِ التي تُستخدَمُ في مجالِ التعدينِ، وتلكَ التي تُستخرَجُ منْ باطنِ الأرضِ، مثلَ: الذهبِ، والنفطِ، والنحاسِ، والغازِ الطبيعيِّ. كذلكَ يشملُ السلعَ الزراعيةَ، مثلَ: القهوةِ، والقمحِ، والقطنِ، إضافةً إلى السلعِ والمُنتَجاتِ الحيوانيةِ، مثلَ: اللحومِ، والجلودِ. علمًا بأنَّ شراءَ هذهِ السلعِ والاحتفاظَ بها أوْ بيعَها يكونُ في حالِ ارتفاعِ سعرِها؛ سعيًا لتحقيقِ الربحِ. تعملُ هذهِ الاستثماراتُ على زيادةِ الدخلِ القوميِّ، لكنَّها تتطلَّبُ دفعَ نفقاتِ النقلِ والتخزينِ وما شابهَ.

ج- المشروعاتُ الاقتصاديةُ:

تمتازُ المشروعاتُ الاقتصاديةُ بتنوُّعِ أنشطتِها. وهذهِ أبرزُ الأنشطةِ:

1- **النشاطُ التجاريُّ**: يكونُ ذلكَ مثلاً بفتحِ متجرٍ لبيعِ الأدواتِ المدرسيةِ أوِ الملابسِ.

2- **النشاطُ الصناعيُّ**: يكونُ ذلكَ مثلاً بإنشاءِ مصنعٍ صغيرٍ لإنتاجِ العصائرِ أوْ صنعِ الحلوياتِ.

3- **النشاطُ الزراعيُّ**: يكونُ ذلكَ مثلاً بزراعةِ الخضراواتِ أوْ غرسِ أشجارِ الفاكهةِ في مزرعةٍ صغيرةٍ.

4- **النشاطُ الخدميُّ**: يكونُ ذلكَ مثلاً بفتحِ صالونٍ للحلاقةِ أوْ مكتبٍ لتوصيلِ الطلباتِ إلى المنازلِ.

لذا يُعَدُّ الاستثمارُ في المشروعاتِ الاقتصاديةِ منْ أهمِّ أدواتِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، لا سيَّما أنَّهُ يتفرَّدُ بكثيرٍ منَ المزايا؛ ما يجعلُهُ خيارًا مُفضَّلاً للعديدِ منَ المُستثمِرينَ. فهوَ يُفْضي إلى تحقيقِ عوائدَ ماليةٍ مُرتفِعةٍ، وتوفيرِ عددٍ منْ فرصِ العملِ، وخفضِ مُعدَّلاتِ البطالةِ، وتحسينِ مستوى المَعيشةِ، إضافةً إلى المساهمةِ في التنميةِ الاقتصاديةِ. أمّا أبرزُ مخاطرِ هذا الاستثمارِ فهيَ: فقدانُ رأسِ المالِ، وعدمُ إمكانيةِ استعادةِ رأسِ المالِ، والإخفاقُ في تسويقِ مُنتَجاتِ المشروعاتِ.

2- الأصولُ الماليةُ:

يوجدُ العديدُ منْ أنواعِ الاستثماراتِ الماليةِ، ويُمكِنُ إجمالُ أبرزِها في ما يأتي:

أ- الأسهمُ (Stocks):

هيَ أوراقٌ ماليةٌ تُمثِّلُ حَقَّ المُلْكيةِ لمُشتريها. فمثلاً، إذا اشترى مُستثمِرٌ بعضَ الأسهمِ، فهذا يعني أنَّهُ اشترى حِصَّةً صغيرةً في شركةٍ ما، وأنَّ لهُ نصيبًا منْ أرباحِها في حالِ أحرزَتِ الشركةُ نجاحًا وتقدُّمًا في أعمالِها؛ إذْ ترتفعُ قيمةُ أسهمِها عندئذٍ، ومنْ ثَمَّ يحصلُ المُستثمِرُ على جزءٍ منَ الأرباحِ. أمّا إذا واجهَتِ الشركةُ صعوباتٍ فقدْ تنخفضُ قيمةُ هذهِ الأسهمِ، ورُبَّما يخسرُ المُستثمِرُ الأموالَ التي استثمرَها في أسهمِ الشركةِ. يُذكَرُ أنَّ أسعارَ الأسهمِ تتأثَّرُ أيضًا بعواملَ أُخرى، مثلَ: العرضِ والطلبِ، وأسعارِ الفائدةِ، والاقتصادِ، وغيرِ ذلكَ.

تُصنَّفُ الأسهمُ بحسبِ الحقوقِ والامتيازاتِ المستحقةِ لأصحابِها إلى نوعينِ رئيسينِ، هما:

1- **الأسهمُ العاديةُ**: هيَ أسهمٌ يحقُّ لحاملِها التصويتُ في اجتماعاتِ الجمعيةِ العموميةِ للشركةِ؛ ما يمنحُهُ دورًا في اتِّخاذِ القراراتِ المُهِمَّةِ، مثلَ: تعيينِ مجلسِ الإدارةِ، والموافقةِ على خُطَطِ الشركةِ. كذلكَ يحصلُ حاملُ هذهِ الأسهمِ على أرباحٍ منَ الشركةِ بناءً على أدائِها، لكنَّ توزيعَ الأرباحِ ليسَ مضمونًا في جميعِ الأحوالِ؛ إذْ إنَّهُ يأتي في آخرِ سُلَّمِ الأولوياتِ. فبعدَ الوفاءِ بجميعِ التزاماتِ الشركةِ، يحصلُ حاملُ الأسهمِ على ما تبقّى منْ أصولِ الشركةِ؛ إذْ يتعيَّنُ أوَّلًا سدادُ الديونِ، والوفاءُ بالتزاماتِ حملةِ الأسهمِ الممتازةِ، ثمَّ قدْ تتوافرُ فرصةٌ لتحقيقِ عوائدَ أعلى على المدى الطويلِ. غيرَ أنَّ حجمَ المخاطرِ يزدادُ بسببِ تقلُّبِ الأسعارِ، وعدمِ ضمانِ الأرباحِ.

2- **الأسهمُ الممتازةُ**: يحصلُ حاملُ هذهِ الأسهمِ على أرباحٍ ثابتةٍ تُدفَعُ بصورةٍ دوريةٍ، ويُعطى أولويةً في التوزيعِ قبلَ حملةِ الأسهمِ العاديةِ. صحيحٌ أنَّ حاملَ الأسهمِ الممتازةِ لا يُمنَحُ عادةً حَقَّ التصويتِ، لكنَّهُ يُقدَّمُ على حاملِ الأسهمِ العاديةِ في توزيعِ الأرباحِ، واستردادِ رأسِ المالِ عندَ تصفيةِ الشركةِ.

بوجهٍ عامٍّ، يمتازُ هذا النوعُ منَ الأسهمِ بإمكانيةِ تحقيقِ عائداتٍ مُرتفعةٍ على المدى الطويلِ، والسهولةِ في عملياتِ التداولِ والبيعِ والشراءِ. أمّا أبرزُ مخاطرِ هذهِ الأسهمِ فتتمثَّلُ في تقلُّباتِ السوقِ الشديدةِ، وفقدانِ رأسِ المالِ.

؟ - أُوضِّحُ الفروقَ بينَ الأسهمِ العاديةِ والأسهمِ الممتازةِ.

الربطُ معَ التكنولوجيا

تُعَدُّ العملاتُ الرَّقميةُ منَ الاستثماراتِ الحديثةِ التي تمتازُ بتقلُّباتِها الكبيرةِ. وبالرغمِ منْ إقبالِ بعضِ الأفرادِ على شرائِها وتداولِها لاعتقادِهِمْ أنَّها تُمثِّلُ فرصًا سانحةً لعوائدَ كبيرةٍ، فإنَّها تحملُ في طيّاتِها مخاطرَ كثيرةً جدًّا بسببِ عدمِ الاستقرارِ، وعدمِ اليقينِ في الأسواقِ، فضلًا عنِ القرصنةِ، والاحتيالِ، والتلاعبِ بالسوقِ، وغيرِ ذلكَ. ولهذا يُنصَحُ المُستثمِرونَ أنْ يبحثوا في هذا الموضوعِ بحثًا شاملًا مستفيضًا، وأنْ يتوخَّوا الحذرَ في اختياراتِهِمْ؛ لأنَّ بعضَ الدولِ لا تعترفُ بالعملاتِ الرَّقميةِ.

ب- السنداتُ (Bonds):

هيَ أوراقٌ ماليةٌ تُستخدَمُ لإقراضِ الحكومةِ والشركاتِ المالَ اللازمَ لتمويلِ مشروعاتِها لقاءَ الحصولِ على فوائدَ دوريةٍ ثابتةٍ. وفيها تلتزمُ الحكومةُ أوِ الشركةُ بدفعِ قيمةِ السندِ عندَ الاستحقاقِ، إضافةً إلى دفعِ الفوائدِ المُتَّفَقِ عليْها. منْ مزايا السنداتِ أنَّها مصدرُ دخلٍ ثابتٌ ومُنتظَمٌ، وأنَّها تُعَدُّ استثمارًا أقلَّ مخاطرةً منَ الأسهمِ.

أمّا أبرزُ مخاطرِها فتتمثَّلُ في التضخُّمِ؛ إذْ قدْ تفقدُ قيمتَها بمرورِ الوقتِ، والتعثُّرِ؛ أيْ عدمِ قدرةِ المُقترِضِ على سدادِ الدَّيْنِ. صحيحٌ أنَّها تُعَدُّ أقلَّ خطورةً منَ الأسهمِ، لكنَّها تُقدِّمُ عوائدَ مُحتمَلةً أقلَّ.

ج- صناديقُ الاستثمارِ (Mutual Funds and ETFs):

هيَ أدواتٌ ماليةٌ تهدفُ إلى جمعِ الأموالِ منْ بعضِ المُستثمِرينَ، ثمَّ استثمارِها في مجموعةٍ مُتنوِّعةٍ منَ الأصولِ، مثلَ: الأسهمِ، والسنداتِ، والعقاراتِ. لذا، فإنَّ عمليةَ الاستثمارِ في الصناديقِ تعني شراءَ استثماراتٍ جاهزةٍ.

يديرُ بعضَ الصناديقِ شخصٌ مُتخصِّصٌ في الاستثمارِ نيابةً عنِ المُستثمِرِ. وتتضمَّنُ الصناديقُ العديدَ منَ الاستثماراتِ المختلفةِ بدلًا منْ حصرِها في استثمارٍ واحدٍ فقطْ؛ لذا أخذَ كثيرٌ منَ الناسِ يستثمرونَ في هذهِ الصناديقِ.

تمتازُ صناديقُ الاستثمارِ بأنَّها قليلةُ المخاطرِ؛ نظرًا إلى الاستثمارِ في مجموعةٍ مُتنوِّعةٍ منَ الأصولِ، وتولّي خبراءَ ماليينَ إدارتَها، إضافةً إلى السهولةِ في عملياتِ التداولِ والبيعِ والشراءِ. أمّا أبرزُ مخاطرِها فتتمثَّلُ في فرضِ رسومِ إدارةٍ سنويةٍ عليْها، فضلًا عنْ مخاطرِ السوقِ؛ أيْ تقلُّباتِ قيمةِ استثماراتِها.

؟ - ما نوعُ الاستثمارِ الذي ينطوي على أقلِّ المخاطرِ باعتقادي؟ أُبرِّرُ إجابتي.

3 - الأصولُ غيرُ الملموسةِ (Invisible Assets):

هيَ أصولٌ طويلةُ الأجلِ يتعذَّرُ لمسُها أوْ رؤيتُها، مثلَ: براءاتِ الاختراعِ، والعلاماتِ التجاريةِ، وحقوقِ النشرِ، والتقنياتِ، والبرمجياتِ. وفي ظلِّ الهيمنةِ المُتزايدةِ للاقتصادِ الرَّقْميِّ والتقدُّمِ التكنولوجيِّ السريعِ، زادَتْ أهمِّيةُ الأصولِ غيرِ الملموسةِ، وأصبحَتْ تؤدّي دورًا حاسمًا في دفعِ الأداءِ الماليِّ للشركاتِ وتقييمِ السوقِ؛ إذْ تُوفِّرُ هذهِ الأصولُ أساسًا للنموِّ المستدامِ والربحيةِ.

وقدْ أبدَتِ الاستثماراتُ غيرُ الملموسةِ مرونةً كبيرةً؛ ما جعلَها تنمو بنحوِ ثلاثةِ أضعافِ مُعدَّلِ نموِّ الاستثماراتِ الملموسةِ خلالَ الأعوامِ العشرةِ الماضيةِ.

في ما يأتي أبرزُ مزايا الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ:

أ- **القابليةُ للنموِّ السريعِ:** تَتَّصِفُ الأصولُ غيرُ الملموسةِ (مثلُ: التكنولوجيا، والبرمجياتِ) بإمكانياتٍ كبيرةٍ للنموِّ السريعِ؛ ما يتيحُ للمُستثمِرينَ تحقيقَ عوائدَ مُرتفِعةٍ في وقتٍ قصيرٍ.

ب- **انخفاضُ التكاليفِ الماديةِ:** لا يتطلَّبُ الاستثمارُ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ غالبًا وجودَ منشآتٍ كبيرةٍ أوْ معدّاتٍ ماديةٍ؛ ما يُقلِّلُ منَ التكاليفِ المُرتبطةِ بعملياتِ التصنيعِ والصيانةِ.

ج- **زيادةُ الميزةِ التنافسيةِ:** تساعدُ العلاماتُ التجاريةُ والمُلْكيةُ الفكريةُ الشركاتِ على التميُّزِ عنْ مُنافِسيها؛ ما يُعزِّزُ منْ حِصَّتِها السوقيةِ، ويزيدُ منْ قدرتِها على جذبِ العملاءِ.

د- **المرونةُ وسهولةُ التوسُّعِ:** يُمكِنُ توسيعُ مجالِ استخدامِ الأصولِ غيرِ الملموسةِ بسهولةٍ (مثلُ: البرمجياتِ، والمِنصّاتِ الرَّقْميةِ)؛ إمّا بالعملِ في أسواقٍ مختلفةٍ، وإمّا بزيادةِ عددِ المُستخدِمينَ، منْ دونِ حاجةٍ إلى استثماراتٍ كبيرةٍ إضافيةٍ.

هـ- **العوائدُ الطويلةُ الأجلِ:** تُوفِّرُ الأصولُ غيرُ الملموسةِ (مثلُ: براءاتِ الاختراعِ، والعلاماتِ التجاريةِ) دخلًا مستدامًا مُدَّةً طويلةً منَ الزمنِ.

و- **التأثيرُ الأقلُّ للتقلُّباتِ الاقتصاديةِ:** تمتازُ بعضُ الأصولِ غيرِ الملموسةِ (مثلُ حقوقِ المُلْكيةِ الفكريةِ) بأنَّها أقلُّ عُرْضةً للتأثُّرِ بالتقلُّباتِ الاقتصاديةِ مقارنةً بالأصولِ الماديةِ. أنظرُ الشكلَ (3).

الشكلُ (3): مزايا الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ.

أمّا أبرزُ مخاطرِ الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ فهيَ:

أ- **التقييمُ غيرُ الدقيقِ**: يصعبُ تحديدُ القيمةِ السوقيةِ الدقيقةِ للأصولِ غيرِ الملموسةِ؛ إذْ يعتمدُ ذلكَ على توقُّعاتِ الأداءِ المستقبليِّ، ولا يعتمدُ على أيِّ معاييرَ حِسِّيَّةٍ؛ ما قدْ يؤدّي إلى تقييمٍ مُفرِطٍ، أوْ تقييمٍ أقلَّ منَ اللازمِ.

ب- **تقادمُ الأصولِ**: قدْ تفقدُ الأصولُ غيرُ الملموسةِ (مثلُ: التقنياتِ، والبرمجياتِ) قيمتَها بسرعةٍ نتيجةَ التطوُّرِ التكنولوجيِّ السريعِ، وظهورِ ابتكاراتٍ جديدةٍ.

ج- **التبعيةُ الكبيرةُ للسوقِ**: تعتمدُ قيمةُ الأصولِ غيرِ الملموسةِ اعتمادًا كبيرًا على تفاعلِ السوقِ معَ العلامةِ التجاريةِ أوِ المُنتَجِ؛ ما يعني أنَّ أيَّ تغييرٍ في أذواقِ المُستهلِكينَ قدْ يُؤثِّرُ في قيمتِها.

د- **ضَعْفُ الحمايةِ القانونيةِ**: قدْ تتعرَّضُ المُلْكيةُ الفكريةُ لانتهاكاتٍ عديدةٍ أوْ تحدِّياتٍ قانونيةٍ، وبخاصةٍ في الأسواقِ التي تفتقرُ إلى قوانينِ الحمايةِ الفعّالةِ.

هـ- **ضَعْفُ السيولةِ**: لا يُمكِنُ تحويلُ الأصولِ غيرِ الملموسةِ إلى نقدٍ بصورةٍ سريعةٍ مقارنةً بالأصولِ الملموسةِ مثلِ العقاراتِ.

و- **المخاطرُ الأخلاقيةُ**: يُمكِنُ للعلامةِ التجاريةِ والمُنتَجِ المُرتبِطِ بالأصلِ غيرِ الملموسِ أنْ يتعرَّضا لأيِّ ضررٍ يَمسُّ السمعةَ؛ ما يؤدّي إلى انخفاضٍ كبيرٍ في القيمةِ. أنظرُ الشكلَ (4).

الشكلُ (4): مخاطرُ الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ.

- برأيي، أيُّ أنواعِ الاستثمارِ المذكورةِ آنفًا أنسبُ لي؟ أُبرِّرُ إجابتي.
- أُوضِّحُ مزايا الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ.
- أُناقِشُ زملائي/ زميلاتي في مخاطرِ الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ.

النشاط 1 المُستثمِرُ الذكيُّ.

- يُقسِّمُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ طلبةَ الصفِّ إلى مجموعاتٍ رباعيةٍ أوْ خماسيةٍ، ثمَّ يطلبُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ إلى أفرادِ كلِّ مجموعةٍ اختيارَ نوعٍ مُعيَّنٍ منَ الاستثمارِ، مثلَ:
  - ❋ الاستثمارِ في مشروعِ متجرٍ صغيرٍ.
  - ❋ الاستثمارِ في أسهمِ شركةٍ تقنيةٍ ناشئةٍ.
  - ❋ الاستثمارِ في شراءِ عقارٍ، ثمَّ تأجيرِهِ.
  - ❋ الاستثمارِ في شراءِ معدّاتٍ، ثمَّ تأجيرِها للمُزارِعينَ.
  - ❋ الاستثمارِ في تطبيقٍ برمجيٍّ.
- يمنحُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ أفرادَ كلِّ مجموعةٍ فرصةً للإبداعِ واقتراحِ أيِّ مشروعٍ يرغبونَ الاستثمارَ فيهِ.
- يُوجِّهُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ أفرادَ كلِّ مجموعةٍ إلى إعدادِ عرضٍ تقديميٍّ يتضمَّنُ بيانَ سببِ اختيارِهِمْ لهذا الاستثمارِ، إضافةً إلى تحليلِ مزاياهُ ومخاطرِهِ.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

توجدُ أنواعٌ كثيرةٌ منَ الاستثماراتِ، وهيَ تختلفُ في ما بينَها منْ حيثُ درجةُ الربحيةِ، ومستوى المخاطرةِ. ولا شكَّ في أنَّ التخطيطَ الماليَّ الصحيحَ، وتقييمَ المخاطرِ والعوائدِ المُتوقَّعةِ عندَ اتِّخاذِ أيِّ قرارٍ استثماريٍّ؛ يساعدُ على اختيارِ الاستثمارِ الأنسبِ لأهدافِ المُستثمِرِ الماليةِ، وبيانِ مدى قدرتِهِ على تحمُّلِ المخاطرِ.

نصيحةٌ

إنَّ دراسةَ مزايا أنواعِ الاستثماراتِ والمخاطرِ المُتعلِّقةِ بها، والبَدْءَ باستثمارٍ مبالغَ صغيرةٍ؛ قدْ يُمثِّلانِ وسيلةً جيِّدةً لاكتسابِ خبرةٍ أوَّليةٍ في الاستثمارِ. ومنْ ثَمَّ يُمكِنُ للفردِ مراقبةُ أداءِ استثمارِهِ، وتعلُّمُ كيفيةِ إدارتِهِ، ثمَّ زيادةُ مستوى المخاطرةِ تدريجيًّا إذا كانَ مُستعِدًّا لذلكَ مستقبلًا.

أُقيّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بكلٍّ ممّا يأتي:
الأسهمُ، صناديقُ الاستثمارِ.

السؤالُ الثاني: أذكرُ مثالًا على كلٍّ ممّا يأتي:
1 – الأصولُ غيرُ الملموسةِ.
2 – الاستثماراتُ العقاريةُ.
3 – الأصولُ الماليةُ.

السؤالُ الثالثُ: أُقارِنُ بينَ الأسهمِ العاديةِ والأسهمِ الممتازةِ منْ حيثُ:
1 – حَقُّ التصويتِ.
2 – الأولويةُ في توزيعِ الأرباحِ.

السؤالُ الرابعُ: يُمثِّلُ الجدولُ التالي قائمتينِ، تحتوي أُولاهُما على أنواعٍ مختلفةٍ منَ الاستثماراتِ، في حينِ تحتوي القائمةُ الثانيةُ على المخاطرِ المُرتبطةِ بكلِّ نوعٍ منْ هذهِ الاستثماراتِ.
أختارُ منَ القائمةِ الثانيةِ الخطرَ الذي يتعلَّقُ بنوعِ الاستثمارِ في القائمةِ الأولى.

القائمةُ الأولى	القائمةُ الثانيةُ
الأسهمُ	التكاليفُ الدوريةُ للصيانةِ.
السنداتُ	فقدانُ القيمةِ بمرورِ الوقتِ.
الأصولُ غيرُ الملموسةِ	التقييمُ غيرُ الدقيقِ للقيمةِ في السوقِ.
العقاراتُ	تقلُّباتُ السوقِ الشديدةُ.
	الإخفاقُ في تسويقِ مُنتَجاتِ المشروعِ.

السؤالُ الخامسُ: أفترضُ أنَّني خبيرٌ اقتصاديٌّ مُتخصِّصٌ في مجالِ الاستثماراتِ. ما النصيحةُ التي أُقدِّمُها لاختيارِ نوعِ الاستثمارِ الأنسبِ لكلِّ حالةٍ منَ الحالاتِ الآتيةِ:
1 – ترغبُ سلمى أنْ تضعَ أموالَها في استثمارٍ يمتازُ بدرجةٍ عاليةٍ منَ الأمانِ، ويُوفِّرُ دخلًا مُنتظَمًا.
2 – يرغبُ حازمٌ أنْ يستثمرَ أموالَهُ في أصولٍ مُتنوِّعةٍ يديرُها خبراءُ ماليونَ.
3 – ترغبُ زينةُ أنْ تضعَ أموالَها في استثمارٍ قليلِ التكلفةِ، وقليلِ التأثُّرِ بالتقلُّباتِ الاقتصاديةِ.

الدرسُ الخامسُ 5

تحدِّياتُ الاستثمارِ

أستكشفُ

أُفكِّرُ:

- ما التحدِّياتُ التي قدْ يُواجِهُها الأفرادُ والشركاتُ عندَ الاستثمارِ في المالِ؟
- كيفَ يُمكِنُ مواجهةُ التحدِّياتِ التي تعترضُ طريقَ الاستثماراتِ؟

أتعلَّمُ

تعرَّفْتُ في الدرسِ السابقِ أنَّ فرصَ الاستثمارِ تشيرُ إلى أيِّ موقفٍ يُمكِّنُ الأفرادَ أوِ المؤسساتِ منَ استخدامِ المالِ أوْ توظيفِ الوقتِ والجُهْدِ في أصولٍ تزيدُ قيمتُها، أوْ في مشروعاتٍ تُحقِّقُ عائدًا ماليًّا بمرورِ الوقتِ. تعرَّفْتُ أيضًا القطاعاتِ المختلفةَ التي يُمكِنُ الاستثمارُ فيها، وأبرزَ أنواعِ الاستثمارِ التي تُعَدُّ فرصًا واعدةً، دونَ التقليلِ منْ أهمِّيةِ تقييمِ المخاطرِ والعوائدِ المُتوقَّعةِ عندَ اتِّخاذِ القراراتِ الاستثماريةِ. والآنَ سأتعرَّفُ أبرزَ التحدِّياتِ التي يُواجِهُها الاستثمارُ بوجهٍ عامٍّ.

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1 – اكتشافُ التحدِّياتِ التي قدْ تُواجِهُها أنواعُ الاستثمارِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

دورانُ العملِ.

تحدِّياتُ الاستثمارِ:

يوجدُ العديدُ منَ التحدِّياتِ التي تُؤثِّرُ سلبًا في مختلفِ أنواعِ الاستثمارِ، وتؤدّي إلى انخفاضِها ومنعِ انتشارِها. تتمثَّلُ أبرزُ هذهِ التحدِّياتِ في ما يأتي:

1 – **التحدِّياتُ الماليةُ:** يُقصَدُ بذلكَ الشؤونُ الماليةُ ومصادرُ التمويلِ، مثلَ: قِلَّةِ رؤوسِ الأموالِ، ونقصِ التمويلاتِ الماليةِ، وارتفاعِ التكاليفِ الإجماليةِ للمشروعِ، واحتمالِ خسارةِ رأسِ المالِ، والسيولةِ المحدودةِ، وصيانةِ الأصولِ (في العقاراتِ خاصةً).

2 – **التحدِّياتُ الاقتصاديةُ، مثلُ:** تذبذبِ أسواقِ المالِ وعدمِ استقرارِها، والركودِ الاقتصاديِّ، وارتفاعِ الأسعارِ، والتضخُّمِ، وأسعارِ الفائدةِ، والسياساتِ الضريبيةِ التي تُؤثِّرُ في قيمةِ الاستثماراتِ.

3 – **التحدِّياتُ الإداريةُ، مثلُ:** نقصِ الخبراتِ الإداريةِ للقائمينَ على الاستثمارِ في المؤسساتِ، و**دورانِ العملِ (Staff Turnover)**؛ أيْ: عددُ العاملينَ في المؤسسةِ الذينَ يتركونَ العملَ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُعيَّنةٍ.

أُفكِّرُ

- كيفَ تُؤثِّرُ الضرائبُ وأسعارُ الفائدةِ في رغبةِ الأفرادِ في الاستثمارِ؟
- لماذا يُحفِّزُ تخفيضُ الفائدةِ أوْ تقليلُ الضرائبِ الأفرادَ إلى الاستثمارِ في قطاعٍ مُعيَّنٍ، في حينِ يؤدّي ارتفاعُ الضرائبِ أوِ انخفاضُ نسبةِ الربحِ إلى ضَعْفِ الاستثمارِ أوْ توقُّفِهِ؟

4 – **التحدِّياتُ الفنيةُ، مثلُ:** نقصِ العَمالةِ المُؤهَّلةِ؛ إذْ تفتقرُ بعضُ المشروعاتِ إلى العَمالةِ والأيدي العاملةِ المُدرَّبةِ والمُؤهَّلةِ، وإلى أصحابِ الخبراتِ والكفاءاتِ؛ ما يؤدّي إلى حدوثِ خللٍ في عمليةِ الاستثمارِ، ويَحولُ دونَ تطوُّرِها. كذلكَ عدمُ إجراءِ دراساتِ جدوى اقتصاديةٍ للمشروعاتِ، والجهلُ العامُّ بالأفكارِ الاستثماريةِ.

5 – **التحدِّياتُ القانونيةُ والتنظيميةُ:** يُقصَدُ بذلكَ العقباتُ أوِ القيودُ التي تنشأُ منَ القوانينِ والتشريعاتِ التي تُنظِّمُ البيئةَ الاستثماريةَ، مثلَ: الإجراءاتِ الطويلةِ والمُعقَّدةِ التي تُقرُّها الحكوماتُ. ومنْ ثَمَّ، فإنَّ الدعمَ الحكوميَّ المحدودَ، والتغيُّرَ الكبيرَ في السياساتِ والإجراءاتِ الحكوميةِ، وعدمَ تقديمِ الحوافزِ والمزايا للمُستثمِرينَ؛ قدْ يؤدّي إلى عرقلةِ الاستثمارِ، إضافةً إلى قوانينِ العملِ التي تتعلَّقُ بالعَمالةِ والحَدِّ الأدنى للأجورِ. أنظرُ الشكلَ (1).

الشكلُ (1): أبرزُ تحدّياتِ الاستثمارِ.

- أذكرُ مثالاً على كلٍّ منَ التحدّياتِ الفنيةِ والتحدّياتِ الماليةِ، ثمَّ أستنتجُ كيفَ يُمكِنُ للمُستثمِرِ مواجهةُ هذهِ التحدّياتِ.

الربطُ معَ التكنولوجيا

هلْ تُعَدُّ وسائلُ التكنولوجيا الحديثةُ مُحفِّزًا إلى الاستثمارِ أمْ مُعوِّقًا لهُ؟

في ظلِّ التطوُّرِ التكنولوجيِّ المُتسارِعِ، يُمكِنُ للتغيُّراتِ التكنولوجيةِ أنْ تَحدَّ منْ فعّاليةِ بعضِ الاستثماراتِ بسببِ قِدَمِها وعدمِ مُواكَبتِها للمُستجدّاتِ في عالَمِ التكنولوجيا. في مُقابِلِ ذلكَ، فإنَّ استخدامَ أدواتِ التكنولوجيا الحديثةِ (مثلُ: أنظمةِ الأتمتةِ، والبرمجياتِ الذكيةِ) يُسهِمُ في خفضِ تكاليفِ الإنتاجِ، ويزيدُ منَ الكفاءةِ؛ ما يُحفِّزُ المُستثمِرينَ إلى توسيعِ نطاقِ استثماراتِهِمْ بدلًا منْ تقليصِها أوِ التراجعِ عنْها.

النشاط 1 مواجهةُ تحدِّياتِ مشروعي.

- سأعملُ ضمنَ مجموعةٍ.
- أُشارِكُ أفرادَ مجموعتي في دراسةِ الموقفِ الآتي:

«قرَّرَتْ سارةُ استثمارَ مُدَّخراتِها في مشروعٍ صغيرٍ يتمثَّلُ في صنعِ قطعٍ منَ الجواهرِ يدويًّا باستخدامِ موادَّ بسيطةٍ، مثلِ الخرزِ والسلاسلِ المعدنيةِ، ثمَّ بيعِها. وقدْ أمكنَ لسارةَ الترويجُ لمُنتَجاتِها عبرَ إحدى مِنصّاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ، لكنَّها واجهَتِ التحدِّياتِ الآتيةَ:

محدوديةُ رأسِ المالِ، والمنافسةُ الشديدةُ، وارتفاعُ تكاليفِ الموادِّ الخامِ، وعدمُ وجودِ صديقةٍ أوْ قريبةٍ تُتقِنُ هذا العملَ لمساعدتِها وإدارةِ الوقتِ».

- أُجيبُ معَ أفرادِ مجموعتي عنِ الأسئلةِ الآتيةِ:
  - ما التحدِّياتُ التي واجهَتْها سارةُ أثناءَ تطويرِ مشروعِها؟
  - أُفكِّرُ: ما التحدِّياتُ الأُخرى التي قدْ تعترضُ هذا المشروعَ؟
  - أقترحُ أفكارًا ابتكاريةً لتذليلِ التحدِّياتِ التي واجهَتْها سارةُ.
  - أُقدِّمُ نصيحةً لسارةَ تساعدُها على الاستمرارِ في مشروعِها الاستثماريِّ.
- أَعرِضُ النتائجَ التي نتوصَّلُ إليْها في المجموعةِ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى، ثمَّ نُناقِشُهُمْ فيها.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

يُواجِهُ المُستثمِرُ العديدَ مِنَ التحدِّياتِ (مثلَ: التحدِّياتِ الاقتصاديةِ، والتحدِّياتِ الفنيةِ، والتحدِّياتِ الإداريةِ)، لكنَّهُ يستطيعُ تجنُّبَ كثيرٍ مِنْ هذهِ التحدِّياتِ عنْ طريقِ التخطيطِ الدقيقِ والتحليلِ العميقِ؛ ما يَحولُ دونَ تكبُّدِهِ الخسائرَ، ويساعدُهُ على تحقيقِ العوائدِ المنشودةِ.

نصيحةٌ

كلُّ استثمارٍ أختارُهُ بنفسي سيعودُ عليَّ بعائدٍ مُضاعَفٍ؛ فنجاحُ الاستثمارِ مشروطٌ بالوقتِ، والانضباطِ، وبذلِ الجُهْدِ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بدورانِ العملِ.

السؤالُ الثاني: أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – منَ التحدِّياتِ الاقتصاديةِ:

أ) أسعارُ الفائدةِ.
ب) دورانُ العملِ.
جـ) نقصُ العَمالةِ المُؤهَّلةِ.
د) الرسومُ الإداريةُ.

2 – جميعُ ما يأتي منَ التحدِّياتِ الماليةِ، ما عدا:

أ) قِلَّةُ رؤوسِ الأموالِ.
ب) نقصُ التمويلاتِ الماليةِ.
جـ) صيانةُ الأصولِ.
د) قوانينُ العملِ.

3 – الإجراءاتُ الحكوميةُ الطويلةُ والمُعقَّدةُ التي يعانيها المُستثمِرونَ هيَ منَ التحدِّياتِ:

أ) الإداريةِ.
ب) الاقتصاديةِ.
جـ) القانونيةِ والتنظيميةِ.
د) الفنيةِ.

السؤالُ الثالثُ: أضعُ إشارةَ (✓) بجانبِ العبارةِ الصحيحةِ، وإشارةَ (✗) بجانبِ العبارةِ غيرِ الصحيحةِ في ما يأتي:

1 – تُعَدُّ صيانةُ الأصولِ (في العقاراتِ خاصةً) منَ التحدِّياتِ الإداريةِ. ( )

2 – يُعَدُّ الجهلُ العامُّ بالأفكارِ الاستثماريةِ واحدًا منَ التحدِّياتِ التنظيميةِ. ( )

3 – تحرصُ الحكوماتُ على تقديمِ الحوافزِ والمزايا لتشجيعِ الاستثمارِ. ( )

4 – عدمُ إجراءِ دراساتِ جدوى اقتصاديةٍ للمشروعاتِ منَ التحدِّياتِ الفنيةِ. ( )

الدرسُ السادسُ 6

تأثيرُ التحوُّلِ الرَّقْميِّ في عملياتِ الاستثمارِ

أستكشفُ

أفترضُ أنَّ لديَّ فكرةً استثماريةً مُبتكَرةً، وأنَّني أسعى إلى استخدامِ وسائلِ التكنولوجيا الحديثةِ لتحقيقِ هذهِ الفكرةِ بكفاءةٍ وفعّاليةٍ وسرعةٍ أكبرَ.

- كيفَ يُمكِنُ لوسائلِ التكنولوجيا الحديثةِ أنْ تُسهِمَ في تطويرِ أساليبِ الاستثمارِ التقليديةِ؟
- كيفَ يُمكِنُ للتحوُّلِ الرَّقْميِّ، مُمثَّلًا في استخدامِ الأدواتِ والتقنياتِ الرَّقْميةِ، أنْ يفتحَ آفاقًا جديدةً للاستثمارِ، ويَحدَّ منَ المخاطرِ؟

أتعلَّمُ

مفهومُ التحوُّلِ الرَّقْميِّ في الاستثمارِ:

يشيرُ **التحوُّلُ الرَّقْميُّ في الاستثمارِ** (Digital Transformation in Investment) إلى استخدامِ وسائلِ التكنولوجيا الحديثةِ والابتكاراتِ الرَّقْميةِ في تحسينِ عمليةِ الاستثمارِ وتطويرِها في مختلفِ المراحلِ. ويشملُ ذلكَ تطبيقَ الأدواتِ والتقنياتِ الحديثةِ مثلِ الذكاءِ الاصطناعيِّ، وتحليلَ البياناتِ الضخمةِ، والتداولَ عبرَ شبكةِ الإنترنتْ، إضافةً إلى استخدامِ التقنياتِ والتطبيقاتِ الماليةِ في تبسيطِ العملياتِ وزيادةِ مستوى الكفاءةِ والدِّقَّةِ؛ ما يساعدُ المُستثمِرينَ على اتِّخاذِ القراراتِ الصحيحةِ، ويُمكِّنُهُمْ منْ تحقيقِ أهدافِهِمْ.

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- تعرُّفُ مفهومِ التحوُّلِ الرَّقْميِّ.
2- بيانُ تأثيرِ التحوُّلِ الرَّقْميِّ في عملياتِ الاستثمارِ.
3- تعرُّفُ الأدواتِ الرَّقْميةِ المُستخدَمةِ في الاستثمارِ.
4- استنتاجُ مُعوِّقاتِ التحوُّلِ الرَّقْميِّ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

التحوُّلُ الرَّقْميُّ في الاستثمارِ، الاستثمارُ الآليُّ، المستشارُ الآليُّ، التطبيقاتُ الماليةُ، روبوتاتُ التداولِ، المواطنةُ الرَّقْميةُ الإيجابيةُ، المِحفظةُ الاستثماريةُ.

أثرُ التحوُّلِ الرَّقْميِّ في الاستثمارِ:

أُفكّرُ

- كيفَ يُمكِنُ لوسائلِ التكنولوجيا الحديثةِ أنْ تساعدَ المُستثمِرَ على اتِّخاذِ قراراتٍ استثماريةٍ أفضلَ؟
- ما الأدواتُ الرَّقْميةُ التي يُمكِنُني اختيارُها – بوصفي مُستثمِرًا– مستقبلًا؟ أُبرِّرُ إجابتي.

في ظلِّ التطوُّراتِ المُتسارِعةِ التي يشهدُها العالَمُ الرَّقْميُّ اليومَ، شهدَتْ بيئةُ الاستثمارِ تحوُّلًا جذريًّا في مختلفِ الجوانبِ؛ إذْ أصبحَ المُستثمِرونَ قادرينَ على الوصولِ إلى الأسواقِ بسرعةٍ أكبرَ وكفاءةٍ أعلى؛ ما أسهمَ في تحقيقِ عوائدَ أفضلَ، وخفضِ التكاليفِ، وتقليلِ المخاطرِ المُرتبِطةِ بالاستثمارِ.

وقدْ أدّى التحوُّلُ الرَّقْميُّ دورًا محوريًّا في تحسينِ بيئةِ الاستثمارِ، وتعزيزِ مبدأِ التنافسِ بينَ الشركاتِ، وظهرَ أثرُ ذلكَ جَلِيًّا في جوانبَ رئيسةٍ عِدَّةٍ، أبرزُها:

1 – **تسريعُ العملياتِ وتسهيلُها:** أسهمَتِ التكنولوجيا في تسريعِ مراحلِ عمليةِ الاستثمارِ بصورةٍ كبيرةٍ. على سبيلِ المثالِ، أخذَ المُستثمِرونَ يُنفِّذونَ الصفقاتِ (مثلُ شراءِ الأسهمِ وبيعِها) بصورةٍ مباشرةٍ وآمنةٍ عنْ طريقِ مِنصّاتِ التداولِ الرَّقْميةِ عبرَ شبكةِ الإنترنتِ؛ ما وفَّرَ عليْهِمْ كثيرًا منَ الوقتِ والجُهْدِ مقارنةً بالطرائقِ التقليديةِ التي تتطلَّبُ تدخُّلَ الوسطاءِ.

2 – **تقليلُ التكاليفِ، وزيادةُ الكفاءةِ:** قلَّصَتِ التكنولوجيا الحاجةَ إلى الوسطاءِ التقليديينَ بعدَ اعتمادِ الأتمتةِ وانتشارِ مِنصّاتِ التداولِ الإلكترونيِّ؛ ما أدّى إلى خفضِ التكاليفِ الإداريةِ وتقليلِ العمولاتِ المدفوعةِ، ثمَّ زيادةِ كفاءةِ عملياتِ الاستثمارِ.

3 – **تحسينُ درجةِ الشفافيةِ:** وفَّرَتِ التكنولوجيا أدواتٍ يُمكِنُ استخدامُها في الوصولِ إلى البياناتِ المُتعلِّقةِ بالأصولِ والاستثماراتِ على نحوٍ واضحٍ ومُحدَّثٍ؛ ما يُمكِّنُ المُستثمِرينَ منْ تتبُّعِ أداءِ استثماراتِهِمْ بسهولةٍ، ويعملُ على تعزيزِ مبدأِ الشفافيةِ في الأسواقِ الماليةِ.

4 – **تقليلُ حجمِ المخاطرِ:** أسهمَتْ أدواتُ التكنولوجيا المُتقدِّمةُ في تغييرِ أنماطِ الاستثمارِ؛ إذْ أصبحَ بإمكانِ المُستثمِرينَ استخدامُ أنظمةِ تحليلِ الأسواقِ، وإدارةُ المخاطرِ على نحوٍ أكثرَ دِقَّةً، ومنْ ثَمَّ قلَّ احتمالُ اتِّخاذِهِمْ قراراتٍ استثماريةً مغلوطةً.

5 – **توسيعُ نطاقِ الفرصِ الاستثماريةِ:** أتاحَتِ التكنولوجيا للمُستثمِرينَ الأفرادِ الوصولَ إلى الأسواقِ العالميةِ بسهولةٍ عنْ طريقِ المِنصّاتِ الرَّقْميةِ المُتعدِّدةِ؛ ما مكَّنَهُمْ منْ تنويعِ مَحافظِهِمُ الاستثماريةِ، وإيجادِ فرصٍ استثماريةٍ جديدةٍ في مختلفِ أنحاءِ العالَمِ. أنظرُ الشكلَ (1).

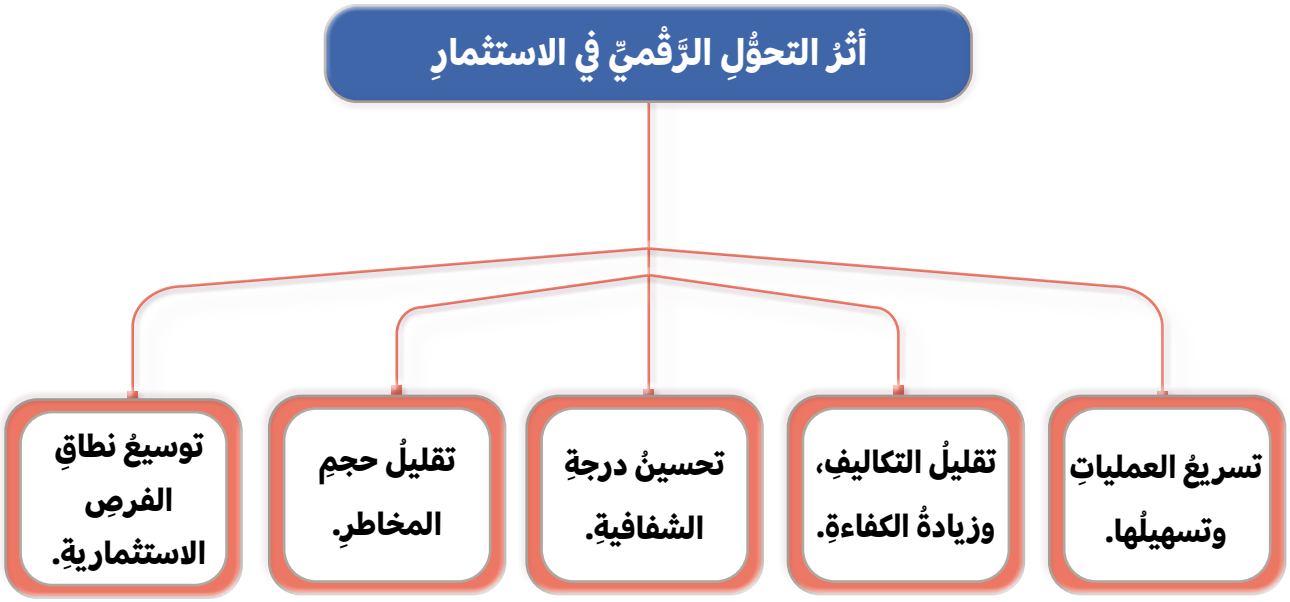

الشكلُ (1): أثرُ التحوُّلِ الرَّقْميِّ في الاستثمارِ.

- كيفَ يُمكِنُ للتحوُّلِ الرَّقْميِّ أنْ يعملَ على توسيعِ نطاقِ الفرصِ الاستثماريةِ؟

إثراءٌ

تجربةُ استخدامِ التكنولوجيا في تحسينِ الاستثمارِ.

- أختارُ تطبيقًا استثماريًّا، مثلَ: تطبيقِ (Robinhood)، وتطبيقِ (Acorns)، أوْ أيِّ تطبيقٍ مُشابِهٍ يتيحُ الاستثمارَ بسهولةٍ عنْ طريقِ التكنولوجيا الرَّقْميةِ.
- أُجرِّبُ استخدامَ التطبيقِ مُدَّةَ أسبوعٍ، وأُركِّزُ على الجوانبِ الآتيةِ:
  - سهولةُ الاستخدامِ والتسجيلِ.
  - المزايا المُقدَّمةُ للمُستثمِرينَ المُبتدِئينَ، مثلَ: التوصياتِ، والتحديثاتِ، وأدواتِ التحليلِ.
  - مدى شموليةِ التطبيقِ في تقديمِ معلوماتٍ عنِ السوقِ.
  - آليّاتُ تحفيزِ الادِّخارِ والاستثمارِ المستدامِ.
- أكتبُ تقريرًا عنْ هذهِ التجربةِ، وأُضمِّنُهُ مُلخَّصًا عنِ التطبيقِ المختارِ ووظائفِهِ الأساسيةِ، وأتحدَّثُ فيهِ عنِ التحدِّياتِ والمزايا التي لاحظْتُها أثناءَ الاستخدامِ.

الأدواتُ الرَّقْميةُ المُستخدَمةُ في الاستثمارِ:

تؤدّي الأدواتُ الرَّقْميةُ دورًا أساسيًّا في تطويرِ مجالاتِ الاستثمارِ؛ إذْ تُسهِمُ في تحسينِ أساليبِ العملِ، وزيادةِ كفاءةِ الأداءِ لدى المؤسساتِ الماليةِ والمُستثمِرينَ. كذلكَ تساعدُ هذهِ الأدواتُ وتطبيقاتُها المُستثمِرينَ على اتِّخاذِ قراراتٍ ماليةٍ مدروسةٍ تُناسِبُ جميعَ أهدافِهِمْ.

في ما يـأتي أبرزُ الأدواتِ الرَّقْميةِ المُستخدَمةِ في الاستثمارِ:

1 – المِنصّاتُ الرَّقْميةُ:

تُعَدُّ المِنصّاتُ الرَّقْميةُ واحدةً منَ الأدواتِ الأساسيةِ في دعمِ المُستثمِرينَ وتعزيزِ تجربتِهِمُ الاستثماريةِ؛ فهيَ تُوفِّرُ بيئةً إلكترونيةً مُتكامِلةً تُسهِّلُ الوصولَ إلى المعلوماتِ، وتتيحُ تنفيذَ العملياتِ، وتُيسِّرُ ديمومةَ التعلُّمِ المُستمِرِّ.

تُصنَّفُ المِنصّاتُ الرَّقْميةُ إلى أنواعٍ مختلفةٍ بحسبِ الغرضِ منْها، وتتمثَّلُ أبرزُ أنواعِ هذهِ المِنصّاتِ في ما يأتي:

أ- مِنصّاتُ التداولِ الإلكترونيِّ:

يوجدُ العديدُ منَ التطبيقاتِ (مثلُ تطبيقِ (Robinhood)) التي تتيحُ للمُستثمِرينَ شراءَ الأسهمِ وبيعَها بسهولةٍ منْ دونِ حاجةٍ إلى وسيطٍ تقليديٍّ؛ ما يُقلِّلُ منَ التكاليفِ، ويزيدُ منْ سرعةِ تنفيذِ العملياتِ.

ب- المِنصّاتِ التعليميةِ الرَّقْميةِ المُتخصِّصةِ:

تُقدِّمُ هذهِ المِنصّاتُ تعليمًا ماليًّا عبرَ شبكةِ الإنترنتْ؛ ما يُمكِّنُ المُستثمِرينَ منْ تعلُّمِ مهاراتٍ جديدةٍ، مثلَ: تحليلِ الأسواقِ الماليةِ، وإدارةِ المخاطرِ، وتخطيطِ المِحفظةِ الاستثماريةِ (Investment Portfolio)؛ وهيَ مجموعةٌ منَ الأصولِ الماليةِ التي يملكُها المُستثمِرُ، مثلَ: الأسهمِ، والسنداتِ، والصناديقِ الاستثماريةِ، والعقاراتِ، والنقدِ، وغيرِ ذلكَ. وبها يُمكِنُ تحقيقُ عوائدَ ماليةٍ مُتوازِنةٍ تَتَّسِقُ معَ أهدافِ المُستثمِرِ ودرجةِ تحمُّلِهِ للمخاطرِ، علمًا بأنَّ التنويعَ في المِحفظةِ الاستثماريةِ يساعدُ على تقليلِ الخسائرِ المُحتمَلةِ.

جـ- الاستثمارُ الآليُّ (Automated Investing):

يُعَدُّ الاستثمارُ الآليُّ أحدَ أبرزِ مظاهرِ التحوُّلِ الرَّقْميِّ، وهوَ يُعرَّفُ بأنَّهُ مِنصّاتٌ تعتمدُ على الذكاءِ الاصطناعيِّ، وتُستخدَمُ في تقديمِ استشاراتٍ استثماريةٍ وخُطَطٍ لإدارةِ الأموالِ منْ دونِ حاجةٍ إلى تدخُّلٍ بشريٍّ كبيرٍ؛ ما يُوفِّرُ الوقتَ والجُهْدَ على المُستثمِرينَ. منَ الأمثلةِ على الاستثمارِ الآليِّ المستشارُ الآليُّ (Robo–Advisors)؛ وهوَ برنامجٌ حاسوبيٌّ أوْ نظامٌ ذكيٌّ تُستخدَمُ فيهِ تقنياتُ الذكاءِ الاصطناعيِّ لتقديمِ استشاراتٍ ماليةٍ وخُطَطٍ استثماريةٍ مُخصَّصةٍ بناءً على أهدافِ المُستخدِمِ الماليةِ. كذلكَ يعملُ هذا البرنامجُ أوِ النظامُ على إدارةِ المَحافظِ الاستثماريةِ آليًّا.

استخدامُ الأدواتِ التكنولوجيةِ في تحسينِ القراراتِ الاستثمارية.

- أُجرِّبُ استخدامَ إحدى أدواتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ (مثلُ أداةِ (ChatGPT)) للحصولِ على نصائحَ استثماريةٍ مُخصَّصةٍ بناءً على أهدافي الماليةِ، مثلَ: الاستثمار الطويلِ الأجلِ، والاستثمارِ القصيرِ الأجلِ. بعدَ ذلكَ أطرحُ أسئلةً عنِ استراتيجياتِ الاستثمارِ المناسبةِ، وعنْ تحليلِ الفرصِ المتاحةِ.
- أستخدمُ برنامجَ تحليلِ البياناتِ (Power BI) في تحليلِ أداءِ أسهمٍ مُعيَّنةٍ، أوْ مجموعةٍ منَ الأصولِ الماليةِ، ثمَّ أُنشِئُ رسومًا بيانيةً، وأكتبُ تقاريرَ تُوضِّحُ أداءَ هذهِ الأصولِ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُعيَّنةٍ، وأستخلصُ رؤًى عنِ الفرصِ الاستثماريةِ المتاحةِ.
- أُحدِّدُ أهدافي الاستثماريةَ قبلَ بَدْءِ التجربةِ.
- أُوثِّقُ كُلًّا منَ الأسئلةِ التي طرحْتُها على أداةِ الذكاءِ الاصطناعيِّ (ChatGPT) والإجاباتِ التي حصلْتُ عليْها، ثمَّ أُوضِّحُ مدى فائدةِ هذهِ النصائحِ في تحسينِ فهمِ الاستثمارِ.
- أُعِدُّ تقريرًا باستخدامِ برنامجِ تحليلِ البياناتِ (Power BI)، وأُضمِّنُهُ تحليلًا رسوميًّا لأداءِ الأسهمِ المختارةِ، واستنتاجاتٍ عنِ الأنماطِ والفرصِ التي لاحظْتُها.

2 – الذكاءُ الاصطناعيُّ وأدواتُ تحليلِ البياناتِ:

يُعَدُّ الذكاءُ الاصطناعيُّ وأدواتُ تحليلِ البياناتِ منْ أبرزِ الأدواتِ الرَّقْميةِ في مجالِ الاستثمارِ؛ إذْ تتيحُ هذهِ الأدواتُ للمُستثمِرينَ التعاملَ معَ كَمٍّ هائلٍ منَ البياناتِ، وتحليلَها بصورةٍ دقيقةٍ؛ ما يساعدُهُمْ على اتِّخاذِ قراراتٍ استثماريةٍ مستنيرةٍ، وتجنُّبِ المخاطرِ المُحتمَلةِ.

3 – التطبيقاتُ الماليةُ (Financial Applications):

هيَ برامجُ رَقْميةٌ تُستخدَمُ في الهواتفِ أوِ الحواسيبِ لتسهيلِ التعاملاتِ الماليةِ، وتيسيرِ عمليةِ الوصولِ الشاملِ إلى الأسواقِ؛ إذْ أصبحَ بإمكانِ المُستثمِرينَ دخولُ الأسواقِ الماليةِ بسهولةٍ عنْ طريقِ تطبيقاتِ الهاتفِ المحمولِ والمِنصّاتِ الرَّقْميةِ؛ ما يتيحُ لهُمُ الاستثمارَ حتّى لوْ كانَتِ المبالغُ قليلةً. كذلكَ تساعدُ بعضُ التطبيقاتِ الماليةِ (مثلُ تطبيقِ (Acorns)) المُستخدِمينَ على استثمارِ مبالغَ قليلةٍ تلقائيًّا عنْ طريقِ تقريبِ معاملاتِ الشراءِ إلى أقربِ دولارٍ واستثمارِ الفرقِ؛ ما يتيحُ لهُمْ إنشاءَ مَحافظَ استثماريةٍ بصورةٍ تدريجيةٍ ومريحةٍ.

4- روبوتاتُ التداولِ (Trading Robos):

هيَ برامجُ مُتخصِّصةٌ في تنفيذِ الصفقاتِ آليًّا دونَ حاجةٍ إلى تدخُّلٍ مُستمِرٍّ منَ المُستخدِمِ، وذلكَ وَفقَ شروطٍ يُحدِّدُها المُستخدِمُ مُسبَقًا، مثلَ: سعرِ الدخولِ والخروجِ، وحجمِ الصفقةِ. يستخدمُ المُستثمِرونَ والمُتداوِلونَ هذا النوعَ منَ البرامجِ لتحسينِ كفاءةِ التداولِ، وتقليلِ حجمِ الأخطاءِ الناتجةِ منَ التدخُّلِ البشريِّ. أنظرُ الشكلَ (2).

؟ - أُفسِّرُ: يستخدمُ المُستثمِرونَ والمُتداوِلونَ روبوتاتِ التداولِ.

الشكلُ (2): أبرزُ الأدواتِ الرَّقْميةِ المُستخدَمةِ في الاستثمارِ.

تحدِّياتُ التحوُّلِ الرَّقْميِّ:

أسهمَ التحوُّلُ الرَّقْميُّ في مجالِ الاستثماراتِ إسهامًا فعّالًا في تطويرِ الأداءِ الماليِّ وتحقيقِ الكفاءةِ المطلوبةِ، لكنَّ هذا التحوُّلَ يُواجِهُ العديدَ منَ التحدِّياتِ التي قدْ تُبطِّئُ منْ وتيرةِ عملِهِ وفعّاليتِهِ. وفي ما يأتي أبرزُ هذهِ التحدِّياتِ:

أ- عدمُ امتلاكِ بعضِ المُستخدِمينَ المعرفةَ التقنيةَ الكافيةَ، وافتقارُهُمْ إلى مهاراتِ **المواطنةِ الرَّقْميةِ الإيجابيةِ** (Positive Digital Citizenship) التي تعني القدرةَ على استخدامِ الأدواتِ الرَّقْميةِ بوعيٍ ومسؤوليةٍ.

ب- المخاطرُ المُرتبطةُ بالأمنِ الرَّقْميِّ والهجماتِ الإلكترونيةِ وعملياتِ الاحتيالِ والنصبِ الرَّقْميِّ التي تُعَدُّ مصدرَ قلقٍ دائمٍ؛ ما يوجِبُ تعزيزَ الوعيِ بأساليبِ الحمايةِ الإلكترونيةِ.

ج- ضَعْفُ البنيةِ التحتيةِ التكنولوجيةِ في بعضِ المناطقِ، وتفاوتُ فرصِ الوصولِ إلى شبكةِ الإنترنتْ، وتراجعُ جودةِ الاتِّصالِ في بعضِ المناطقِ؛ ما شكَّلَ فجوةً رَقْميةً أثَّرَتْ سلبًا في مدى شمولِيةِ هذا التحوُّلِ.

د- مقاومةُ بعضِ الأفرادِ والمؤسساتِ نهجَ التغييرِ؛ نظرًا إلى تفضيلِهمُ الأساليبَ التقليديةَ في هذا الجانبِ.

هـ- البُطْءُ في تحديثِ التشريعاتِ الرَّقْميةِ؛ ما قدْ يَحدُّ منْ مواكبةِ الابتكاراتِ والتطوُّراتِ التقنيةِ.

- ما أبرزُ التحدِّياتِ التقنيةِ التي يُواجِهُها المُستثمِرونَ في التحوُّلِ الرَّقْميِّ؟

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

يُعَدُّ التحوُّلُ الرَّقْميُّ مُحرِّكًا رئيسًا لتطويرِ عملياتِ الاستثمارِ؛ إذْ يُسهِمُ في تسريعِ اتِّخاذِ القراراتِ عنْ طريقِ تحليلِ البياناتِ الضخمةِ، وتوفيرِ منصّاتٍ استثماريةٍ مُبتكَرةٍ، إضافةً إلى تعزيزِ درجةِ الشفافيةِ، وخفضِ التكاليفِ باستخدامِ تقنياتٍ حديثةٍ، مثلَ: تقنيةِ الذكاءِ الاصطناعيِّ، وتقنيةِ البلوكتشين. كذلكَ يفتحُ التحوُّلُ الرَّقْميُّ آفاقًا جديدةً للاستثمارِ في القطاعاتِ التقنيةِ والرَّقْميةِ.

نصيحةٌ

منَ المُهِمِّ أنْ نُحسِنَ استخدامَ الأدواتِ الرَّقْميةِ؛ لِما تحويهِ منْ مزايا ومصادرَ للمعلوماتِ تدعمُ اتِّخاذَ قراراتٍ استثماريةٍ ذكيةٍ بكفاءةٍ وفاعليةٍ. منَ المُهِمِّ أيضًا أنْ نُجرِّبَ التقنياتِ التي تتواءمُ معَ أهدافِنا الاستثماريةِ. وتحقيقًا لذلكَ، يتعيَّنُ على المُستخدِمِ أنْ يكونَ واعيًا بأساليبِ الحمايةِ الإلكترونيةِ؛ لتجنُّبِ الوقوعِ في فَخِّ الاحتيالِ أوِ النصبِ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بكلٍّ ممّا يأتي:
التحوُّلُ الرَّقْميُّ، الاستثمارُ الآليُّ.

السؤالُ الثاني: أُعدِّدُ أربعًا منَ الأدواتِ الرَّقْميةِ المُستخدَمةِ في الاستثمارِ.

السؤالُ الثالثُ: أُعلِّلُ ما يأتي:
1 – يُسهِمُ التحوُّلُ الرَّقْميُّ في تقليلِ حجمِ المخاطرِ في الاستثمارِ.
2 – تساعدُ الأدواتُ الرَّقْميةُ، مثلُ أدواتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ، على اتِّخاذِ قراراتٍ استثماريةٍ مستنيرةٍ.

السؤالُ الرابعُ: أُوضِّحُ أثرَ التحوُّلِ الرَّقْميِّ في تحسينِ بيئةِ الاستثمارِ وزيادةِ كفاءتِها.

السؤالُ الخامسُ: أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:
1 – روبوتاتُ التداولِ هيَ برامجُ مُتخصِّصةٌ في:
أ) تنفيذِ الصفقاتِ آليًّا دونَ تدخُّلٍ منَ المُستخدِمِ.
ب) التعليمِ الماليِّ عبرَ شبكةِ الإنترنتْ والمِنصّاتِ.
جـ) تمكينِ المُستثمِرينَ منْ تعلُّمِ مهاراتٍ جديدةٍ.
د) تحويلِ الأصولِ إلى رموزٍ رَقْميةٍ قابلةٍ للتداولِ.

2 – قلَّصَتِ التكنولوجيا الحاجةَ إلى الوسطاءِ التقليديينَ بعدَ اعتمادِ الأتمتةِ وانتشارِ مِنصّاتِ التداولِ الإلكترونيِّ؛ ما أدّى إلى:
أ) خفضِ التكاليفِ التسويقيةِ.
ب) زيادةِ كفاءةِ عملياتِ الاستثمارِ.
جـ) تقليلِ عددِ العملاءِ المُستهدَفينَ.
د) زيادةِ العمولاتِ المدفوعةِ.

3 – المواطنةُ الرَّقْميةُ الإيجابيةُ تعني:
أ) زيادةَ الوعيِ بأساليبِ الحمايةِ الإلكترونيةِ.
ب) تسهيلَ تنفيذِ الصفقاتِ بصورةٍ مباشرةٍ وآمنةٍ.
جـ) زيادةَ درجةِ الشفافيةِ في الأسواقِ الماليةِ.
د) القدرةَ على استخدامِ الأدواتِ الرَّقْميةِ بوعيٍ ومسؤوليةٍ.

اختبارُ نهايةِ الوحدةِ

السؤالُ الأوَّلُ:

أُوضِّحُ المقصودَ بكلٍّ ممّا يأتي:

الأصولُ، الاستثمارُ الأخلاقيُّ، السنداتُ، أُسسُ الاستثمارِ، التطبيقاتُ الماليةُ، المِحفظةُ الاستثماريةُ.

السؤالُ الثاني:

أضعُ إشارةَ (✓) بجانبِ العبارةِ الصحيحةِ، وإشارةَ (✗) بجانبِ العبارةِ غيرِ الصحيحةِ في ما يأتي:

1- يُعَدُّ الاستثمارُ وسيلةً فعّالةً لتعزيزِ الادِّخارِ وتنميتِهِ على المدى الطويلِ. ( )

2- يزيدُ الاستثمارُ في المشروعاتِ منْ مُعدَّلاتِ البطالةِ في المجتمعاتِ. ( )

3- منْ مخاطرِ الاستثمارِ في المشروعاتِ الاقتصاديةِ قِلَّةُ العوائدِ التي يحصلُ عليْها المُستثمِرُ. ( )

4- يُعَدُّ الجهلُ العامُّ بالأفكارِ الاستثماريةِ أحدَ التحدِّياتِ الماليةِ التي يُواجِهُها الاستثمارُ. ( )

5- تعملُ الاستثماراتُ الماديةُ على زيادةِ الدخلِ القوميِّ. ( )

6- يعملُ المستشارُ الآليُّ على إدارةِ المَحافظِ الاستثماريةِ آليًّا. ( )

السؤالُ الثالثُ:

أُبيِّنُ رأيي في كلٍّ منَ العباراتِ الآتيةِ:

1- يُراعى دمجُ القِيَمِ الأخلاقيةِ في اتِّخاذِ القراراتِ الماليةِ.

2- تعودُ فوائدُ الاستثمارِ بالنفعِ على الأفرادِ خاصةً، وعلى المجتمعِ بوجهٍ عامٍّ.

3- يتعيَّنُ على المُستثمِرِ أنْ يُحدِّدَ أهدافَهُ بوضوحٍ قبلَ بَدْءِ عمليةِ الاستثمارِ.

السؤالُ الرابعُ:

أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1- جميعُ ما يأتي منْ دوافعِ الاستثمارِ، ما عدا:

أ) الاستقرارَ الماليَّ. ب) زيادةَ الدخلِ. جـ) النموَّ الماليَّ. د) الاقتراضَ.

2- **جميعُ ما يأتي منْ مزايا الاستثمارِ وفوائدِهِ، ما عدا:**

أ) بناءَ الثروةِ. ب) تعزيزَ الابتكارِ. جـ) زيادةَ الدخلِ القوميِّ. د) زيادةَ التضخُّمِ.

3- **تشيرُ عبارةُ: «البيئةُ المحيطةُ بالمشروعاتِ الإنتاجيةِ التي يُستثمَرُ فيها إمّا أنْ تكونَ جاذبةً للاستثمارِ ومُلائِمةً لهُ، وإمّا أنْ تكونَ طاردةً للاستثمارِ ومُنفِّرةً منْهُ» إلى مفهومِ:**

أ) الموقعِ الاستراتيجيِّ. ب) الحوافزِ الاستثماريةِ.

جـ) المُناخِ الاستثماريِّ. د) المزايا الاستثماريةِ.

4- **يُطلَقُ على المُستثمِرِ الذي يُفضِّلُ الاستثماراتِ ذاتَ المخاطرِ المُنخفِضةِ، ويحرصُ على حفظِ رأسِ المالِ بدلًا منْ تحقيقِ أرباحٍ كثيرةٍ، اسمُ المُستثمِرِ:**

أ) المُغامِرِ. ب) المُتحفِّظِ. جـ) المُعتدِلِ. د) المُخاطِرِ.

5- **نوعُ الاستثمارِ الذي يمتازُ بسهولةِ التداولِ والشراءِ والبيعِ هوَ:**

أ) الأسهمُ. ب) العقاراتُ. جـ) المشروعاتُ الاقتصاديةُ. د) العلاماتُ التجاريةُ.

6- **يُعَدُّ عدمُ إجراءِ دراساتِ جدوى اقتصاديةٍ للمشروعاتِ واحدًا منَ التحدِّياتِ:**

أ) الاقتصاديةِ. ب) الفنيةِ. جـ) القانونيةِ. د) التنظيميةِ.

7- **كلُّ ما يأتي منْ مُعوِّقاتِ التحوُّلِ الرَّقْميِّ في مجالِ الاستثمارِ، ما عدا:**

أ) تسريعَ اتِّخاذِ القراراتِ، وتحليلَ البياناتِ الضخمةِ.

ب) عدمَ امتلاكِ بعضِ المُستخدِمينَ المعرفةَ التقنيةَ الكافيةَ.

جـ) ضَعْفَ البِنيةِ التحتيةِ التكنولوجيةِ في بعضِ المناطقِ.

د) المخاطرَ المُرتبِطةَ بالأمنِ الرَّقْميِّ والهجماتِ الإلكترونيةِ.

السؤالُ الخامسُ:

أذكرُ ثلاثًا منْ مزايا الأصولِ غيرِ الملموسةِ.

السؤالُ السادسُ:

أُعدِّدُ أنواعَ الاستثماراتِ تبعًا لطبيعةِ الأصولِ.

السؤالُ السابعُ:

أُعلِّلُ ما يأتي:

1- يُعَدُّ الاستثمارُ في العقاراتِ مصدرًا للدخلِ.

2- تلجأُ الدولُ أحيانًا إلى تخفيضِ أسعارِ الفائدةِ على قروضِ الاستثمارِ في قطاعٍ مُعيَّنٍ.

3- إقبالُ كثيرٍ منَ الأشخاصِ على الاستثمارِ في صناديقِ الاستثمارِ.

السؤالُ الثامنُ:

أذكرُ أربعةً منَ التحدِّياتِ التي تُواجِهُها أنواعُ الاستثمارِ بوجهٍ عامٍّ.

السؤالُ التاسعُ:

أُوضِّحُ ثلاثًا منَ المِنصّاتِ الرَّقْميةِ المُستخدَمةِ في الاستثمارِ.

أهدافُ المشروعِ:

1 – تعزيزُ فهمِ الطلبةِ لمفهومِ الاستثمارِ.

2 – بيانُ كيفَ يُمكِنُ تحقيقُ الأرباحِ وتجنُّبُ المخاطرِ المُحتمَلةِ.

3 – تحفيزُ الطلبةِ إلى التفكيرِ الاستثماريِّ، وإدارةِ الأموالِ بصورةٍ إبداعيةٍ، عنْ طريقِ البحثِ والاستقصاءِ والتحليلِ لتجاربِ بعضِ المُستثمِرينَ الناجحينَ محلِّيًّا وعربيًّا وعالميًّا.

4 – التركيزُ على عناصرِ النجاحِ، والتحدِّياتِ، وأثرِ الاستثمارِ في الفردِ والمجتمعِ.

5 – ربطُ المعرفةِ النظريةِ بتجاربَ واقعيةٍ.

خطواتُ العملِ:

1 – تقسيمُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ الطلبةَ إلى خمسِ مجموعاتٍ، وتوجيهُ أفرادِ كلِّ مجموعةٍ إلى البحثِ في محورٍ مُعيَّنٍ وَفقَ الآتي:

المجموعةُ الأولى: البحثُ عنْ قصصِ نجاحٍ لطلبةٍ استثمروا في مشروعاتٍ صغيرةٍ في الأردنِّ.

المجموعةُ الثانيةُ: البحثُ عنْ قصصِ نجاحٍ لمُستثمِرينَ منَ المجتمعِ المحلِّيِّ في المنطقةِ التي يسكنُ فيها الطلبةُ.

المجموعةُ الثالثةُ: البحثُ عنْ قصصِ نجاحٍ لمُستثمِرينَ أردنيينَ داخلَ الأردنِّ.

المجموعةُ الرابعةُ: البحثُ عنْ قصصِ نجاحٍ لمُستثمِرينَ عربٍ في دولٍ عربيةٍ مختلفةٍ.

المجموعةُ الخامسةُ: البحثُ عنْ قصصِ نجاحٍ لمُستثمِرينَ عالميينَ معروفينَ على مستوى العالَمِ.

2 – توجيهُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ أفرادَ كلِّ مجموعةٍ إلى جمعِ معلوماتٍ وافيةٍ عنْ تجربةِ المُستثمِرِ، ومراعاةِ تنوُّعِ المصادرِ ما أمكنَ (مقابلاتٌ، مواقعُ إلكترونيةٌ موثوقةٌ، مقالاتٌ إخباريةٌ، أفلامٌ وثائقيةٌ)، والالتزامِ بالعملِ الجماعيِّ، وتوزيعِ الأدوارِ داخلَ كلِّ مجموعةٍ، والإجابةِ عنِ الأسئلةِ الآتيةِ:

- كيفَ بدأَتْ فكرةُ المشروعِ؟
- ما الدافعُ إلى خوضِ تجربةِ الاستثمارِ؟
- ما المبلغُ الذي خُصِّصَ للبَدْءِ بالمشروعِ؟
- ما مصدرُ التمويلِ (مُدَّخراتٌ، قرضٌ، غيرُ ذلكَ)؟
- ما نوعُ الاستثمارِ؟
- ما الأُسسُ أوِ المبادئُ التي التزمَ بها المُستثمِرُ لتحقيقِ النجاحِ؟
- ما أبرزُ التحدِّياتِ والصعوباتِ التي واجهَها المُستثمِرُ؟ وكيفَ تغلَّبَ عليْها؟
- ما الفوائدُ والمزايا التي حقَّقَها المشروعُ للفردِ والمجتمعِ؟
- هلِ استُخدِمَتِ التكنولوجيا في المشروعِ؟ إذا كانَتِ الإجابةُ (نَعَمْ)، فما أثرُ ذلكَ في نجاحِ المشروعِ وتطوُّرِهِ؟

عرضُ النتائجِ:

- طلبُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ إلى أفرادِ كلِّ مجموعةٍ كتابةَ بحثٍ عنِ المشروعِ المختارِ، وإعدادَ عرضٍ تقديميٍّ عنْهُ، ثمَّ مشاركةَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى في النتائجِ التي توصَّلَتْ إليْها المجموعةُ.
- تحفيزُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ الطلبةَ إلى عرضِ الصورِ الخاصةِ بالمشروعاتِ والمُستثمِرينَ، أوْ عرضِ المقاطعِ المرئيةِ القصيرةِ لهُما (إنْ توافرَتْ).
- توجيهُ المُعلِّمِ/ المُعلِّمةِ الطلبةَ إلى استخدامِ أدواتِ عرضٍ مُتنوِّعةٍ، مثلَ: البطاقاتِ، والملصقاتِ، والرسومِ البيانيةِ، والعروضِ التقديميةِ (PowerPoint)، ومقاطعِ الفيديو القصيرةِ.

الوحدةُ الثانيةُ

2

الاقتراضُ وإدارةُ الديونِ

- لماذا يلجأُ الأفرادُ والمؤسساتُ والحكوماتُ إلى الاقتراضِ؟
- هلْ يُعَدُّ الاقتراضُ قرارًا ماليًّا سليمًا في جميعِ الأحوالِ؟

الدرسُ الأوَّلُ 1

مفهومُ الاقتراضِ ودوافعُهُ

أستكشفُ

يسكنُ ماجدٌ وعائلتُهُ في شقَّةٍ مُستأجَرةٍ، ويدفعُ والدُهُ لقاءَ ذلكَ 300 دينارٍ شهريًّا. سألَ ماجدٌ أباهُ: لماذا لا نشتري منزلًا خاصًّا للعائلةِ؟ فأجابَ الأبُ: إنَّني لا أملكُ المالَ اللازمَ لشراءِ منزلٍ، ورُبَّما لنْ أستطيعَ توفيرَهُ مستقبلًا. عندئذٍ اقترحَ ماجدٌ على أبيهِ أنْ يقترضَ منْ أحدِ البنوكِ لتمويلِ شراءِ منزلٍ خاصٍّ؛ على أنْ يدفعَ للبنكِ ثمنَ المنزلِ عنْ طريقِ أقساطٍ شهريةٍ يُتَّفَقُ عليْها معَ إدارةِ البنكِ. وبذلكَ يصبحُ للعائلةِ منزلٌ خاصٌّ بها بعدَ الانتهاءِ منْ تسديدِ كاملِ المبلغِ المُقترَضِ.

- أُفكِّرُ: هلْ أُؤيِّدُ فكرةَ ماجدٍ بخصوصِ الاقتراضِ منَ البنكِ؟ أُبرِّرُ إجابتي.
- أُعبِّرُ عنْ مفهومِ الاقتراضِ بكلماتي الخاصةِ.
- لماذا يقترضُ الأفرادُ؟

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- توضيحُ مفهومِ الاقتراضِ.

2- تحديدُ دوافعِ الاقتراضِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

الاقتــراضُ، المَديــنُ، الدائــنُ، الفائــدةُ.

أتعلَّمُ

الاقتراضُ:

يضطرُّ بعضُ الأشخاصِ والمؤسساتِ أحيانًا إلى الاستدانةِ أوِ الاقتراضِ منْ أفرادِ أُسَرِهِمْ، أوْ أصدقائِهِمْ، أوْ منْ أصحابِ المَحالِّ التجاريةِ، أوْ منَ المؤسساتِ الماليةِ؛ للوفاءِ باحتياجاتِهِمُ الضروريةِ.

أخذَ الناسُ يعتمدونَ الدَّيْنَ في العملياتِ التجاريةِ منْ بيعٍ وشراءٍ منذُ القِدَمِ. وقدْ تمثَّلَ ذلكَ في صورةِ وعدٍ بدفعِ ثمنِ البضائعِ جميعِها أوْ بعضِها لاحقًا لقاءَ بضائعَ أُخرى. ومنْ ثَمَّ يُمكِنُ القولُ إنَّ استخدامَ الدَّيْنِ بدأَ قبلَ ظهورِ العملاتِ النقديةِ.

مفهومُ **الاقتراضِ** (Borrowing): هوَ عمليةٌ يحصلُ بها الطرفُ الأوَّلُ (المَدينُ) على مالٍ أوْ أصلٍ منَ الطرفِ الثاني (الدائنُ)؛ على أنْ يكونَ السدادُ خلالَ مُدَّةٍ مُحدَّدةٍ، وذلكَ بإعادةِ المبلغِ المُقترَضِ كاملًا، أوْ على أجزاءٍ ودفعاتٍ. وقدْ يتضمَّنُ الاتِّفاقُ سدادَ المبلغِ الأصليِّ، وإضافةَ فائدةٍ (أيْ نسبةٍ مئويةٍ تضافُ إلى هذا المبلغِ خلالَ سنةٍ واحدةٍ) عليْهِ. وفي ما يخصُّ البنوكَ الإسلاميةَ، فإنَّ عمليةَ الاقتراضِ تستندُ إلى صيغِ تمويلٍ أُخرى، مثلَ: المرابحةِ، والمشاركةِ.

يُعرَّفُ المَدينُ في القانونِ بأنَّهُ الشخصُ أوِ الكيانُ الذي يتعيَّنُ عليْهِ سدادُ دَيْنٍ إلى صاحبِ الدَّيْنِ. وقدْ يكونُ الكيانُ شخصًا، أوْ شركةً، أوْ مؤسسةً، أوْ حكومةً.

يُطلَقُ على الطرفِ الثاني في هذهِ الحالةِ اسمُ الدائنِ أوْ صاحبِ الدَّيْنِ. وإذا كانَ أحدُ المُتعاقِدينِ على الدَّيْنِ مؤسسةً ماليةً مثلَ البنوكِ، فإنَّ المَدينَ يُسمّى مُقترِضًا.

- أُوضِّحُ المقصودَ بمفهومِ الاقتراضِ.

أُفكِّرُ

هلْ خطرَ ببالي يومًا السؤالُ الآتي: كيفَ يُمكِنُ للفائدةِ أنْ تُؤثِّرَ في ميزانيةِ الفردِ أوِ الأُسْرةِ؟

تعرَّفْنا سابقًا مفهومَ الميزانيةِ، وكيفَ يُمكِنُ إعدادُها لضمانِ تحقيقِ أهدافِنا الماليةِ، وتجنُّبِ تراكمِ الديونِ. ولكنْ، إذا احتجْنا إلى الاقتراضِ لتحقيقِ بعضِ الأهدافِ، فإنَّهُ يتعيَّنُ علينا دفعُ فائدةٍ مُعيَّنةٍ لقاءَ ذلكَ. فكيفَ يُمكِنُنا إدارةُ الفائدةِ لتجنُّبِ زيادةِ الأعباءِ الماليةِ والحفاظِ على استقرارِ ميزانيتِنا الشخصيةِ؟

النشاط 1 دوافعُ الاقتراضِ لدى عائلتي.

أتحدَّثُ إلى أحدِ أفرادِ عائلتي (مِنْ دونِ تحديدِ صلةِ القرابةِ) مِمَّنْ سبقَ لهُ الاقتراضُ، وأسألُهُ أثناءَ ذلكَ عنْ كلٍّ ممّا يأتي:

- سببُ الاقتراضِ: ما السببُ الرئيسُ الذي دفعَكَ إلى الاقتراضِ؟
- مُدَّةُ السدادِ: كم استغرقَتْ (أوْ ستستغرقُ) عمليةُ السدادِ؟
- درجةُ الرضا: هلْ كنْتَ راضيًا عنْ قرارِ الاقتراضِ؟ وهلْ حقَّقَ لكَ الاقتراضُ الفائدةَ المُتوقَّعةَ؟

بعدَ الانتهاءِ منْ ذلكَ، وجمعِ المعلوماتِ اللازمةِ، أُفكِّرُ في إجابةِ السؤالينِ الآتيينِ:

- هلْ كانَ الاقتراضُ هوَ الحَلَّ الأمثلَ لهذهِ الحالةِ؟
- ما البدائلُ المُمكِنةُ الأُخرى التي كانَتْ متاحةً بدلًا منَ اللجوءِ إلى الاقتراضِ؟

بعدَ ذلكَ أُعِدُّ عرضًا تقديميًّا مُختصَرًا لِما توصَّلْتُ إليْهِ منْ نتائجَ، وأحرصُ فيهِ على احترامِ خصوصيةِ الفردِ، وعدمِ ذكرِ تفاصيلَ شخصيةٍ عنْهُ.

ملحوظةٌ: يُمكِنُ استخدامُ هذهِ النتائجِ في تحسينِ قراراتِ الاقتراضِ مستقبلًا.

دوافعُ الاقتراضِ:

الاقتراضُ وسيلةٌ ماليةٌ يلجأُ إليْها الأفرادُ والشركاتُ والحكوماتُ لدوافعَ عِدَّةٍ، تختلفُ تبعًا لاختلافِ الحاجةِ والظروفِ، وهيَ تشملُ ما يأتي:

1 - دوافعُ الاقتراضِ للأفرادِ:

أ- **توفيرُ الاحتياجاتِ الاستهلاكيةِ**، مثلَ: شراءِ منزلٍ أوْ سيّارةٍ أوْ أثاثٍ، وتمويلِ تكاليفِ الزواجِ والتعليمِ.

ب- **مواجهةُ الحالاتِ الطارئةِ**، مثلَ: تأمينِ النفقاتِ الصِّحِّيةِ المُفاجِئةِ، وفقدانِ مصدرِ الدخلِ.

ج- **الاستثمارُ الشخصيُّ**، مثلَ: اقتراضِ المالِ لبَدْءِ مشروعٍ صغيرٍ، وشراءِ أدواتٍ خاصةٍ بالإنتاجِ.

د- **سدادُ ديونٍ قائمةٍ**، مثلَ: إعادةِ هيكلةِ الديونِ، أوْ تحويلِها إلى قرضٍ جديدٍ بشروطٍ أفضلَ.

2 – دوافعُ الاقتراضِ للشركاتِ:

أ- **تمويلُ رأسِ المالِ العاملِ**؛ لدفعِ التكاليفِ اليوميةِ والشهريةِ، مثلَ: المشترياتِ، والرواتبِ.

ب- **التوسُّعُ والتطويرُ**، مثلَ: افتتاحِ فروعٍ جديدةٍ، وشراءِ معدّاتٍ حديثةٍ، والدخولِ في أسواقٍ جديدةٍ.

ج- **تمويلُ المشروعاتِ الطويلةِ الأجلِ**، مثلَ: مشروعاتِ البِنيةِ التحتيةِ، والمُنتَجاتِ الجديدةِ.

د- **مواجهةُ الأزماتِ**، مثلَ: تعويضِ الخسائرِ أوِ النقصِ في الإيراداتِ بسببِ حالةِ الركودِ الاقتصاديِّ.

3 – دوافعُ الاقتراضِ للحكوماتِ:

أ- **تمويلُ العجزِ في الميزانيةِ**؛ لسدِّ الفجوةِ بينَ الإيراداتِ العامةِ والنفقاتِ.

ب- **تمويلُ المشروعاتِ الوطنيةِ**، مثلَ: مشروعاتِ البِنيةِ التحتيةِ، والتعليمِ، والصِّحَّةِ.

ج- **تحفيزُ الاقتصادِ عنْ طريقِ الإنفاقِ العامِّ في أوقاتِ الركودِ**؛ لزيادةِ الطلبِ.

د- **سدادُ ديونٍ سابقةٍ**، في ما يُعرَفُ بإعادةِ تمويلِ الديونِ، أوْ إدارةِ الدَّيْنِ العامِّ. أنظرُ الشكلَ (1).

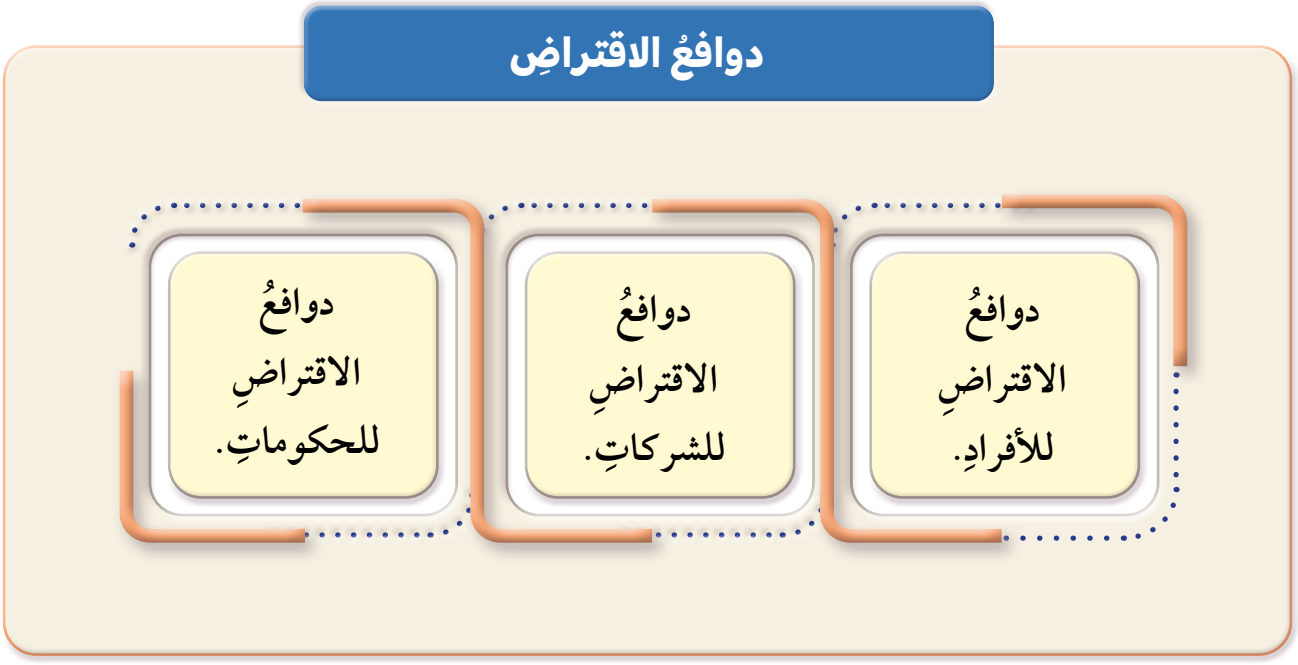

الشكلُ (1): دوافعُ الاقتراضِ.

- أُوضِّحُ دوافعَ الاقتراضِ، ثمَّ أذكرُ أمثلةً واقعيةً تُبيِّنُ كيفَ يلجأُ الأفرادُ أوِ الشركاتُ أوِ الحكوماتُ إلى الاقتراضِ لتحقيقِ أهدافِهِمُ المختلفةِ.

الربطُ معَ التكنولوجيا

القروضُ الرَّقْميةُ وخدماتُ الاقتراضِ عبرَ شبكةِ الإنترنتْ

في ظلِّ التطوُّرِ التكنولوجيِّ المُتسارِعِ وانتشارِ الخدماتِ المصرفيةِ الرَّقْميةِ، أصبحَ بإمكانِ الأفرادِ في العديدِ منَ الدولِ، بما في ذلكَ المملكةُ الأردنيةُ الهاشميةُ، التقدُّمُ للحصولِ على القروضِ إلكترونيًّا منْ دونِ حاجةٍ إلى زيارةِ البنوكِ.

تمتازُ هذهِ الخدمةُ بمزايا عِدَّةٍ، أبرزُها:

1- التقديمُ الإلكترونيُّ: يُمكِنُ للعميلِ تعبئةُ طلبِ القرضِ عنْ طريقِ الموقعِ الإلكترونيِّ للبنكِ، أوْ عبرَ تطبيقِ الهاتفِ الذكيِّ الخاصِّ بالبنكِ.

2- رفعُ الوثائقِ إلكترونيًّا: يُقدِّمُ العميلُ الوثائقَ المطلوبةَ (مثلُ: الهُويَّةِ الشخصيةِ، وإثباتِ الدخلِ، والكشوفاتِ البنكيةِ) للبنكِ عنْ طريقِ تحميلِها عبرَ المِنصَّةِ الإلكترونيةِ الخاصةِ بالبنكِ.

3- التدقيقُ والموافقةُ الآليَّةُ: تعملُ أنظمةُ البنكِ على معالجةِ طلبِ العميلِ بصورةٍ آليَّةٍ أوْ بالدمجِ بينَ المعالجةِ الآليَّةِ والمعالجةِ اليدويةِ؛ ما يُسرِّعُ عمليةَ المراجعةِ واتِّخاذَ القرارِ.

4- إيداعُ المبلغِ مباشرةً في الحسابِ: بعدَ موافقةِ البنكِ على القرضِ، فإنَّ المبلغَ يودَعُ مباشرةً في حسابِ العميلِ منْ دونِ حاجةٍ إلى زيارةِ البنكِ.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

يُمكِنُ لأيِّ أُسْرةٍ أنْ تقترضَ منْ مؤسساتِ التمويلِ لسدِّ احتياجاتِها؛ شرطَ ضمانِ قدرتِها على السدادِ. ولا يُمكِنُ ضمانُ ذلكَ إلّا بإعدادِ الأُسْرةِ ميزانياتٍ خاصةً بها باستمرارٍ عنْ طريقِ تحديدِ احتياجاتِها ورغباتِها الحاليةِ والمستقبليةِ ومصادرِ الدخلِ والإنفاقِ لديْها.

نصيحةٌ

يجبُ أنْ أنظرَ إلى الاقتراضِ بحكمةٍ ورَوِيَّةٍ، وأُدرِكَ أنَّهُ يُمثِّلُ التزامًا جادًّا. ومنْ ثَمَّ، فلا أقترضُ إلّا إذا كنْتُ مُتأكِّدًا أنَّني قادرٌ على السدادِ في الوقتِ المُحدَّدِ. كذلكَ يجبُ أنْ أُقارِنَ دائمًا بينَ الفوائدِ والتكاليفِ قبلَ اتِّخاذِ قرارٍ بالاقتراضِ، وأتذكَّرَ أنَّ التخطيطَ الجيِّدَ يُقلِّلُ منَ المخاطرِ، ويُمكِّنُني منَ استخدامِ القرضِ في تحقيقِ أهدافي بفعّاليةٍ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بكلٍّ ممّا يأتي:

الاقتراضُ، الفائدةُ.

السؤالُ الثاني: يوجدُ للاقتراضِ دوافعُ عديدةٌ، أذكرُها.

السؤالُ الثالثُ: أدرسُ الموقفَ الآتيَ، ثمَّ أُجيبُ عنِ السؤالِ الذي يليهِ:

أخذَتْ حَلا قرضًا منْ أحدِ البنوكِ لشراءِ سيّارةٍ ثمنُها 7000 دينارٍ. أُحدِّدُ كُلًّا ممّا يأتي:

- الطرفُ الدائنُ.
- الطرفُ المَدينُ.
- دافعُ الاقتراضِ.

السؤالُ الرابعُ: أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1- بدأَ استخدامُ الدَّيْنِ:

أ) بُعَيْدَ استخدامِ العملةِ النقديةِ.

ب) في بدايةِ القرنِ العشرينَ الميلاديِّ.

جـ) قُبَيْلَ استخدامِ العملةِ النقديةِ.

د) بعدَ ظهورِ المؤسساتِ الماليةِ.

2- إذا كانَ الطرفُ الدائنُ مؤسسةً ماليةً، فإنَّ الطرفَ المَدينَ يُسمّى:

أ) دائنًا.

ب) مُقترِضًا.

جـ) مُقرِضًا.

د) ضامنًا.

3- الاقتراضُ هوَ:

أ) التزامٌ يُسدَّدُ فورًا منْ دونِ اشتراطِ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُعيَّنةٍ.

ب) تقديمُ المالِ للأفرادِ أوِ الشركاتِ منْ دونِ أيِّ مُقابِلٍ.

جـ) أخذُ مالٍ منْ طرفٍ ثانٍ؛ على أنْ يُسدَّدَ هذا المالُ خلالَ مُدَّةٍ مُحدَّدةٍ.

د) اتِّفاقٌ ينصُّ على التنازلِ عنِ المبلغِ الأصليِّ للطرفِ الدائنِ.

4- منَ الشروطِ التي يتضمَّنُها الاتِّفاقُ عندَ الاقتراضِ:

أ) دفعُ المبلغِ الأصليِّ معَ فائدةٍ غيرِ مُحدَّدةٍ.

ب) إعادةُ المبلغِ الأصليِّ معَ فائدةٍ مُحدَّدةٍ.

جـ) التنازلُ عنْ جزءٍ منَ الدَّيْنِ معَ الفائدةِ.

د) عدمُ تحديدِ مُدَّةٍ زمنيةٍ للسدادِ.

الدرسُ الثاني 2

أنواعُ القروضِ

أستكشفُ

شاركَ سالمٌ والديْهِ في ما تعلَّمَهُ عنِ الاقتراضِ ودوافعِهِ. وقدْ قرَّرَتِ العائلةُ أخذَ قرضٍ منْ أحدِ البنوكِ لشراءِ سيّارةٍ جديدةٍ لها، لكنَّها حارَتْ في تحديدِ نوعِ القرضِ الأنسبِ لتمويلِ شراءِ السيّارةِ، بسببِ التخوُّفِ منْ تأثيرِ ارتفاعِ أسعارِ الفائدةِ عالميًّا في زيادةِ قيمةِ القرضِ مستقبلًا.

- ما الأثرُ الذي قدْ يُحدِثُهُ ارتفاعُ أسعارِ الفائدةِ عالميًّا في قرضِ السيّارةِ؟
- إذا فضَّلَ والدُ سالمٍ الحصولَ على قرضٍ يشملُ رَهْنَ السيّارةِ، وفضَّلَتْ والدتُهُ أنْ يكونَ القرضُ شخصيًّا منْ دونِ رَهْنٍ، فما المزايا والعيوبُ المُحتمَلةُ لكلِّ نوعٍ منَ القرضيْنِ؟
- ما العواملُ التي يتعيَّنُ على عائلةِ سالمٍ أنْ تُراعِيَها عندَ اختيارِ نوعِ القرضِ الأنسبِ؟
- ما الخياراتُ المُتوافِرةُ لتجنُّبِ تأثيرِ تقلُّباتِ أسعارِ الفائدةِ في القرضِ مستقبلًا؟

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1 – التمييزُ بينَ أنواعِ القروضِ المختلفةِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

الضماناتُ، الكفيلُ.

أتعلَّمُ

أنواعُ القروضِ بحسبِ الضمانِ:

يُقصَدُ **بالضمانِ** وجودُ أصولٍ أوِ التزاماتٍ يُقدِّمُها المُقترِضُ للمُقرِضِ بوصفِها وسيلةً لتأمينِ استردادِ الدَّيْنِ في حالِ تعثُّرِ المُقترِضِ عنَ السدادِ؛ لذا يُعَدُّ الضمانُ وسيلةً لخفضِ درجةِ المخاطرِ التي يتحمَّلُها المُقرِضُ.

تُصنَّفُ القروضُ بحسبِ الضمانِ إلى نوعينِ، هما:

1 – القرضُ منْ دونِ ضمانٍ:

في هذا النوعِ منَ القروضِ، لا يُطلَبُ إلى المُقترِضِ تقديمُ ضماناتٍ في حالِ تخلُّفِهِ عنِ السدادِ؛ لذا يعملُ المُقرِضُ (الجهةُ المُموِّلةُ) عادةً على فرضِ نسبةٍ أعلى منَ الفائدةِ، بسببِ ارتفاعِ نسبةِ المخاطرةِ التي يتحمَّلُها (أيِ المُقرِضُ). منَ الأمثلةِ على ذلكَ: القروضُ الشخصيةُ.

2 – قرضُ الضامنِ:

في هذا النوعِ منَ القروضِ، يُقدِّمُ المُقترِضُ ضماناتٍ للمُقرِضِ في حالِ عدمِ السدادِ. فإذا تخلَّفَ المُقترِضُ عنِ السدادِ، فإنَّهُ يخسرُ الضمانَ لمصلحةِ المُقرِضِ. بوجهٍ عامٍّ، تكونُ الضماناتُ على هيئةِ سيّارةٍ، أوْ منزلٍ، أوْ قطعةِ أرضٍ. ومنْ ثَمَّ، فإنَّ نسبةَ الفائدةِ على هذا النوعِ منَ القروضِ تكونُ أقلَّ؛ لأنَّ نسبةَ المخاطرةِ بالنسبةِ إلى المُقرِضِ تكونُ مُنخفِضةً في ظلِّ وجودِ الضماناتِ.

قد يتطلَّبُ هذا النوعُ منَ القروضِ وجودَ شخصٍ آخرَ غيرِ المُقترِضِ يُسمّى الكفيلَ، وهوَ يضمنُ سدادَ القرضِ في حالِ تخلُّفِ المُقترِضِ عنِ الدفعِ. بوجهٍ عامٍّ، يكونُ الكفيلُ أحدَ الأقاربِ أوِ الأصدقاءِ؛ شرطَ استيفائِهِ المعاييرَ التي يُحدِّدُها المُقرِضُ، علمًا بأنَّ وجودَ الكفيلِ يزيدُ منْ فرصِ المُقترِضِ في الحصولِ على القرضِ. وفي جميعِ الأحوالِ، فإنَّ امتناعَ المُقترِضِ والكفيلِ عنِ السدادِ يُعرِّضُهُما للمخاطرِ والمساءلةِ في آنٍ معًا. أنظرُ الشكلَ (1).

الكفيلُ (Guarantor): هوَ شخصٌ يضمنُ سدادَ القرضِ إذا تخلَّفَ المُقترِضُ عنِ السدادِ؛ أيْ هوَ الشخصُ الذي يقومُ مَقامَ المَدينِ، وتُضَمُّ ذِمَّتُهُ إليْهِ في تنفيذِ الالتزامِ بأداءِ مبلغِ الدَّيْنِ في حالِ تعذُّرِ على المَدينِ الوفاءُ بالتزاماتِ الدَّيْنِ.

؟ – كيفَ يُؤثِّرُ نوعُ القرضِ الذي يُقدِّمُهُ المُقرِضُ في قرارِ المُقترِضِ؟

الشكلُ (1): أنواعُ القروضِ بحسبِ الضمانِ.

أنواعُ القروضِ بحسبِ مُدَّةِ القرضِ:

تُصنَّفُ القروضُ بحسبِ مُدَّةِ القرضِ إلى الأنواعِ الثلاثةِ الآتيةِ:

1 – القروضُ القصيرةُ الأجلِ:

قروضٌ تُقدَّمُ للأفرادِ والشركاتِ؛ بُغْيَةَ الإسهامِ في سدِّ عجزِ السيولةِ، أوِ الرغبةِ في اقتناءِ تجهيزاتٍ أوْ شراءِ معدّاتٍ، أوِ استبدالِها. وهيَ تُستخدَمُ غالبًا لتوفيرِ احتياجاتٍ ماليةٍ طارئةٍ للأفرادِ أوِ المؤسساتِ، ويستغرقُ سدادُها سنةً واحدةً أوْ أقلَّ.

2 – القروضُ المُتوسِّطةُ الأجلِ:

قروضٌ تُقدَّمُ للأفرادِ والشركاتِ؛ بُغْيَةَ تمويلِ احتياجاتٍ مُتوسِّطةِ المدى، مثلَ: شراءِ سيّارةٍ، وتنفيذِ مشروعٍ صغيرٍ. يُسدَّدُ هذا النوعُ منَ القروضِ في مُدَّةٍ زمنيةٍ حَدُّها الأدنى سنةٌ واحدةٌ، وحَدُّها الأعلى خمسُ سنواتٍ.

3 – القروضُ الطويلةُ الأجلِ:

تُستخدَمُ هذهِ القروضُ في تمويلِ مشروعاتٍ كبيرةٍ، مثلَ شراءِ منزلٍ، أوْ تمويلِ مشروعاتٍ استثماريةٍ كُبرى. يُسدَّدُ هذا النوعُ منَ القروضِ في مُدَّةٍ زمنيةٍ تتجاوزُ خمسَ سنواتٍ. أمّا حَدُّها الأعلى فيَتَّفِقُ عليْهِ العميلُ معَ البنكِ أوْ معَ الجهةِ المُقرِضةِ. أنظرُ الشكلَ (2).

؟ – أُقارِنُ بينَ أنواعِ القروضِ منْ حيثُ مُدَّةُ القرضِ.

الشكلُ (2): أنواعُ القروضِ بحسبِ مُدَّةِ القرضِ.

أنواعُ القروضِ بحسبِ سعرِ الفائدةِ:

تُصنَّفُ القروضُ بحسبِ سعرِ الفائدةِ إلى ثلاثةِ أنواعٍ، هيَ:

1 – القرضُ ذو سعرِ الفائدةِ الثابتِ:

يمتازُ هذا النوعُ منَ القروضِ بثبوتِ الدفعاتِ أوِ الأقساطِ الشهريةِ وقيمةِ الفائدةِ طَوالَ مُدَّةِ عمرِ القرضِ، حتّى لوْ كانَ القرضُ طويلَ الأجلِ. ومنْ ثَمَّ، فلا يوجدُ أيُّ احتمالٍ لزيادةِ سعرِ الفائدةِ.

2 – القرضُ ذو سعرِ الفائدةِ المُتغيِّرِ:

يرتبطُ هذا النوعُ منَ القروضِ بنسبةِ الفائدةِ المُتغيِّرةِ، وهيَ نسبةٌ تَحْكمُها عادةً أسعارُ الفائدةِ التي تُحدِّدُها الأسواقُ الماليةُ العالميةُ. في هذهِ الحالةِ، يقبلُ المُقترِضُ المخاطرةَ المُتمثِّلةَ في احتمالِ ارتفاعِ سعرِ الفائدةِ في الأشهرِ اللاحقةِ، ويُدرِكُ – في الوقتِ نفسِهِ– احتمالَ انخفاضِ سعرِ الفائدةِ. يُذكَرُ أنَّ سعرَ الفائدةِ المُتغيِّرَ يكونُ منطقيًّا إذا أمكنَ سدادُ قيمةِ القرضِ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ، وأنَّ سعرَ الفائدةِ السنويَّ لهذا القرضِ هوَ أقلُّ منْهُ للقرضِ ذي سعرِ الفائدةِ الثابتِ. ومنْ ثَمَّ، فإنَّ اختيارَ هذا النوعِ منَ القروضِ – في حالِ ضمانِ تسديدِهِ خلالَ مُدَّةٍ قصيرةٍ لنْ يتغيَّرَ فيها سعرُ الفائدةِ على الأرجحِ– هوَ الخيارُ المناسبُ للقروضِ القصيرةِ الأجلِ.

الربطُ معَ التكنولوجيا

توجدُ تطبيقاتٌ ذكيةٌ لحسابِ قيمةِ القرضِ، ومنْ ثَمَّ يُمكِنُ استخدامُ هذهِ التطبيقاتِ في إيجادِ قيمةِ الأقساطِ الشهريةِ، ومعرفةِ المُدَّةِ المطلوبةِ لسدادِ القرضِ، وتحديدِ التكاليفِ الإجماليةِ بدِقَّةٍ وسرعةٍ فائقتينِ.

3 – القرضُ ذو سعرِ الفائدةِ المُختلَطِ:

يجمعُ هذا النوعُ منَ القروضِ بينَ الفائدةِ الثابتةِ والفائدةِ المُتغيِّرةِ. وفيهِ يبدأُ القرضُ بفائدةٍ ثابتةٍ مُدَّةً مُحدَّدةً، ثمَّ يتحوَّلُ إلى فائدةٍ مُتغيِّرةٍ. أنظرُ الشكلَ (3).

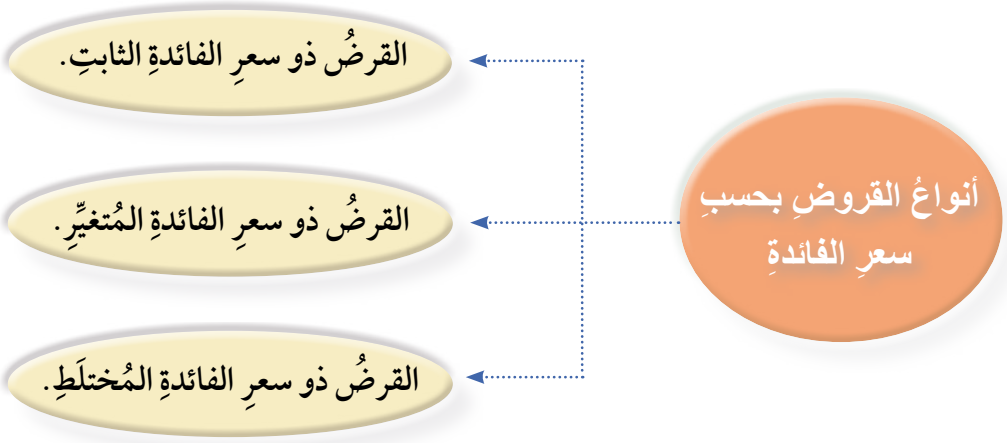

الشكلُ (3): أنواعُ القروضِ بحسبِ سعرِ الفائدةِ.

النشاطُ 1 ثابتٌ أمْ مُتغيِّرٌ؟

- يُقسِّمُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ طلبةَ الصفِّ إلى مجموعتينِ.
- يُوزِّعُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ المهامَّ على المجموعتينِ كما يأتي:
  - المجموعةُ الأولى: تبنّي وِجهةِ النظرِ القائلةِ بأنَّ القرضَ الذي يكونُ فيهِ سعرُ الفائدةِ ثابتًا أفضلُ منَ القرضِ الذي يكونُ فيهِ سعرُ الفائدةِ مُتغيِّرًا.
  - المجموعةُ الثانيةُ: تبنّي وِجهةِ النظرِ القائلةِ بأنَّ القرضَ الذي يكونُ فيهِ سعرُ الفائدةِ مُتغيِّرًا أفضلُ منَ القرضِ الذي يكونُ فيهِ سعرُ الفائدةِ ثابتًا.
- يُوجِّهُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ أفرادَ كلِّ مجموعةٍ إلى تنظيمِ جلسةِ عصفٍ ذهنيٍّ لاستنتاجِ مَواطنِ القوَّةِ في وِجهةِ نظرِهِمْ ومَواطنِ الضَّعْفِ في وِجهةِ نظرِ أفرادِ المجموعةِ الأُخرى.
- تختارُ كلُّ مجموعةٍ مُناظِرًا يتحدَّثُ باسمِها، ويحاولُ إقناعَ أفرادِ المجموعةِ الأُخرى بوِجهةِ نظرِ مجموعتِهِ.
- يُقدِّمُ مُناظِرُ كلِّ مجموعةٍ حُجَجَهُ مُدعَّمةً بالأدلَّةِ والبراهينِ لمُناظِرِ المجموعةِ الأُخرى.
- يتبادلُ أفرادُ المجموعتينِ التغذيةَ الراجعةَ في ما بينَهُمْ.
- يُقدِّمُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ التغذيةَ الراجعةَ اللازمةَ بعدَ الاستماعِ لأفرادِ المجموعتينِ.

- أُحدِّدُ أثرَ القرضِ في المُقترِضِ إذا كانَ سعرُ الفائدةِ في القرضِ ثابتًا أوْ مُتغيِّرًا.
- أُصمِّمُ - بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي - خريطةً مفاهيميةً تُوضِّحُ جميعَ أنواعِ القروضِ.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

يتعيَّنُ على أفرادِ الأُسْرةِ تحديدُ مدى حاجتِهِمْ إلى الاقتراضِ، وتعرُّفُ أنواعِ القروضِ المختلفةِ، وفهمُ مُتطلَّباتِ كلِّ نوعٍ منْها، وتحديدُ الضماناتِ التي يستطيعونَ توفيرَها؛ ما يساعدُهُمْ على اتِّخاذِ قراراتٍ ماليةٍ صحيحةٍ بخصوصِ نوعِ القرضِ المُناسِبِ لسدِّ حاجاتِهِمْ ضمنَ الحَدِّ الأدنى منَ المخاطرِ.

نصيحةٌ

يتعيَّنُ على المُقترِضِ قبلَ اختيارِ نوعِ القرضِ أنْ يعرفَ تأثيرَ سعرِ الفائدةِ في قدرتِهِ على السدادِ، وأنْ يُراعِيَ المخاطرَ المُحتمَلةَ التي قدْ تؤدّي إلى تعثُّرِهِ في السدادِ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بكلٍّ ممّا يأتي:

الكفيلُ، الضمانُ.

السؤالُ الثاني: أذكرُ أنواعَ القروضِ بحسبِ الضمانِ.

السؤالُ الثالثُ: أُحدِّدُ نوعَ القرضِ الذي تشيرُ إليْهِ كلُّ عبارةٍ ممّا يأتي:

1- قرضٌ يمتازُ بثباتِ الأقساطِ الشهريةِ وقيمةِ الفائدةِ طَوالَ مُدَّةِ عمرِ القرضِ.

2- قرضٌ يجبُ سدادُهُ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ حَدُّها الأدنى سنةٌ واحدةٌ، وحَدُّها الأعلى خمسُ سنواتٍ.

3- قرضٌ يشترطُ فيهِ المُقرِضُ وجودَ شخصٍ آخرَ غيرِ المُقترِضِ يكفلُ سدادَ القرضِ في حالِ تخلَّفَ المُقترِضُ عنِ السدادِ.

السؤالُ الرابعُ: أُعلِّلُ ما يأتي:

1- يُعَدُّ القرضُ ذو سعرِ الفائدةِ المُتغيِّرِ خيارًا مناسبًا في حالةِ القروضِ القصيرةِ الأجلِ.

2- قدْ يكونُ القرضُ ذو سعرِ الفائدةِ المُختلَطِ خيارًا مُغرِيًا لبعضِ المُقترِضينَ.

السؤالُ الخامسُ: أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1- نوعُ القرضِ الذي يتطلَّبُ وجودَ كفيلٍ لضمانِ السدادِ في حالِ تخلُّفِ المُقترِضِ عنِ السدادِ هوَ:

أ) القرضُ منْ دونِ ضمانٍ.
ب) قرضُ الضامنِ.
جـ) القرضُ ذو الفائدةِ الثابتةِ.
د) القرضُ العقاريُّ.

2- نوعُ القرضِ الذي تكونُ نسبةُ فائدتِهِ أعلى بسببِ المخاطرِ المُرتفِعةِ على المُقرِضِ هوَ:

أ) قرضُ الضامنِ.
ب) القرضُ منْ دونِ ضمانٍ.
جـ) القرضُ السكنيُّ.
د) القرضُ معَ كفيلٍ.

3 – **نوعُ القرضِ الذي يتطلَّبُ منَ المُقترِضِ تقديمَ ضماناتٍ (مثلُ: السيّارةِ، والمنزلِ) لضمانِ سدادِ القرضِ هوَ:**

أ) القرضُ منْ دونِ ضمانٍ.
ب) قرضُ الضامنِ.
جـ) القرضُ الطويلُ الأجلِ.
د) القرضُ ذو سعرِ الفائدةِ المُتغيِّرِ.

4 – **إذا امتنعَ المُقترِضُ والكفيلُ عنِ السدادِ في قرضِ الضامنِ، فإنَّ الذي يتحمَّلُ المسؤوليةَ في هذهِ الحالةِ هوَ:**

أ) المُقترِضُ.
ب) الكفيلُ.
جـ) الكفيلُ والمُقترِضُ معًا.
د) الجهةُ المُموِّلةُ.

5 – **يُشترَطُ في قرضِ الضامنِ أنْ يُقدِّمَ المُقترِضُ ضماناتٍ بهدفِ:**

أ) زيادةِ نسبةِ الفائدةِ.
ب) تقليلِ المخاطرِ على المُقرِضِ.
جـ) تسهيلِ الحصولِ على القرضِ.
د) ضمانِ سدادِ المُقترِضِ فقطْ للقرضِ.

الدرسُ الثالثُ 3

أساسياتُ الاقتراضِ

أستكشفُ

- كيفَ يُمكِنُ للأفرادِ تحديدُ حجمِ القرضِ المناسبِ لاحتياجاتِهِمْ؟
- كيفَ يُمكِنُ للأفرادِ اختيارُ الجهةِ المناسبةِ للاقتراضِ؟
- كيفَ يُمكِنُ للأفرادِ ضمانُ قدرتِهِمْ على السدادِ مستقبلًا؟

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1 – تعرُّفُ أساسياتِ الاقتراضِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

نسبةُ التمويلِ، مُدَّةُ السدادِ، سعرُ الفائدةِ.

أتعلَّمُ

أساسياتُ الاقتراضِ:

يُعَدُّ الاقتراضُ وسيلةً مُهِمَّةً للأفرادِ؛ إذْ يُمكِّنُهُمْ منَ الحصولِ على المالِ اللازمِ للوفاءِ باحتياجاتِهِمْ، لكنَّهُ – في الوقتِ نفسِهِ– قدْ يُمثِّلُ عِبْئًا على الأفرادِ وأُسَرِهِمْ إذا لمْ يُدَرْ بحكمةٍ؛ ما يتطلَّبُ التخطيطَ الجيِّدَ، وتقييمَ القدرةِ على السدادِ.

لضمانِ الاستفادةِ المُثلى منْ عمليةِ الاقتراضِ، يجبُ مراعاةُ الأُسسِ والمعاييرِ الرئيسةِ الآتيةِ:

1 – تحديدُ مدى الحاجةِ الحقيقيةِ إلى القرضِ:

قبلَ أنْ يَشْرعَ الشخصُ في الاقتراضِ، يجبُ أنْ يطرحَ على نفسِهِ الأسئلةَ الآتيةَ:

أ– هلِ القرضُ ضروريٌّ؟

ب– ما الهدفُ الذي يُرادُ تحقيقُهُ عنْ طريقِ القرضِ؟

ج– هلْ يُعَدُّ الاقتراضُ الوسيلةَ الوحيدةَ لتحقيقِ الهدفِ المنشودِ؟

2 – تحديدُ حجمِ الاقتراضِ المناسبِ، والتأكُّدُ منَ القدرةِ على السدادِ:

يتطلَّبُ تحديدُ حجمِ الاقتراضِ المناسبِ، والتأكُّدُ منَ القدرةِ على السدادِ، مراعاةَ مجموعةٍ منَ العواملِ الرئيسةِ، أبرزُها:

أ– تحديدُ القيمةِ المطلوبةِ لتحقيقِ الهدفِ منْ عمليةِ الاقتراضِ: إذا كانَ الهدفُ منَ القرضِ هوَ شراءَ سلعةٍ مثلًا، فيجبُ تحديدُ مواصفاتِ السلعةِ، والمقارنةُ بينَ عروضِ الأسعارِ في أكثرَ منْ مصدرٍ؛ لضمانِ الحصولِ على القيمةِ المُثلى.

ب– تطويرُ خُطَّةِ سدادٍ واقعيةٍ ومُحدَّدةٍ: يجبُ حسابُ قيمةِ القسطِ الشهريِّ؛ لضمانِ أنَّهُ يتناسبُ معَ قدرةِ المُقترِضِ الماليةِ، إضافةً إلى مراعاةِ النفقاتِ الأساسيةِ ومصروفاتِ الحياةِ اليوميةِ.

3 – الاطِّلاعُ على شروطِ الجهةِ المُقرِضةِ، ومدى مُلاءَمةِ هذهِ الشروطِ للمُقترِضِ:

منَ المُهِمِّ جدًّا فهمُ الشروطِ والأحكامِ قبلَ التوقيعِ على عقدِ القرضِ؛ لذا يجبُ قراءةُ بنودِ العقدِ بتأنٍّ ورَوِيَّةٍ، وتوضيحُ أيِّ بنودٍ قدْ تكونُ مُبهَمةً، مثلَ: العقوباتِ المُترتِّبةِ على التأخُّرِ في دفعِ القسطِ، ومزايا السدادِ المُبكِّرِ. على سبيلِ المثالِ، تشترطُ بعضُ الجهاتِ المُقرِضةِ مُدَّةَ سدادٍ مُعيَّنةً، أوْ وجودَ ضماناتٍ مُحدَّدةٍ لمنحِ القرضِ، مثلَ: إحضارِ كفيلٍ، أوْ تحويلِ الراتبِ، أوْ رَهْنِ أحدِ العقاراتِ.

4 – الاختيارُ بينَ أنواعِ القروضِ وعروضِ التمويلِ:

يجبُ الاطِّلاعُ على أكثرَ منْ عرضٍ، ثمَّ اختيارُ العرضِ الذي يُناسِبُ وضعَ المُقترِضِ، ويُلائِمُ عرضَهُ التمويليَّ.

؟ – ما الخطوةُ الأولى التي يجبُ القيامُ بها قبلَ الاقتراضِ؟

عروضُ التمويلِ:

تتضمَّنُ عروضُ التمويلِ ما يأتي:

1 – مبلغُ القرضِ:

يُقصَدُ بذلكَ القيمةُ الماليةُ التي يُقدِّمُها المُقرِضُ (مثلُ: البنكِ، والمؤسسةِ الماليةِ) إلى المُقترِضِ؛ شرطَ التزامِ الأخيرِ بسدادِها وَفقَ شروطٍ مُتَّفَقٍ عليْها، تشملُ غالبًا الفوائدَ والرسومَ المُترتِّبةَ على القرضِ.

2 – مُدَّةُ السدادِ:

تُعرَّفُ **مُدَّةُ السدادِ** (Repayment Period) بأنَّها المُدَّةُ الزمنيةُ المُحدَّدةُ التي يجبُ على المُقترِضِ خلالَها سدادُ كاملِ المبلغِ المستحقِّ (الأصلُ والفوائدُ) وَفقًا لشروطِ الاتِّفاقِ.

قدْ تكونُ مُدَّةُ السدادِ طويلةَ الأجلِ، أوْ مُتوسِّطةَ الأجلِ، أوْ قصيرةَ الأجلِ. ويُمكِنُ للمُقترِضِ اختيارُ المُدَّةِ المناسبةِ لهُ منْ تلكَ المُدَدِ بحسبِ مقدارِ دخلِهِ الشهريِّ؛ ما يجعلُهُ قادرًا على السدادِ.

3 – سعرُ الفائدةِ:

سعرُ الفائدةِ (Interest Rate): هوَ النسبةُ المئويةُ التي يفرضُها المُقرِضُ على المُقترِضِ لقاءَ استخدامِ مبلغِ القرضِ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُعيَّنةٍ.

يختارُ المُقترِضُ الجهةَ التي تمنحُهُ أقلَّ نسبةِ فائدةٍ، ويُمكِنُهُ حسابُ قيمةِ الفائدةِ بصورتِها البسيطةِ باستخدامِ المعادلةِ المجاورةِ.

الفائدةُ البسيطةُ =

أساسَ المبلغِ × الزمنِ × نسبةِ الفائدةِ.

الربطُ معَ التكنولوجيا

خدمةُ الاستعلامِ الائتمانيِّ

هيَ منصَّةٌ إلكترونيةٌ تتولّى شركةُ (كريف الأردنِّ) إدارتَها وتشغيلَها. وفيها تعملُ الشركةُ على جمعِ البياناتِ والمعلوماتِ الائتمانيةِ عنِ الأفرادِ والشركاتِ منْ مصادرَ مُحدَّدةٍ قانونيًّا، ثمَّ تُعالِجُ هذهِ البياناتِ والمعلوماتِ، وتُظهِرُها ضمنَ ما يُسمّى التقريرَ الائتمانيَّ.

النشاطُ 1 حسابُ الفائدةِ البسيطةِ.

– سأعملُ ضمنَ مجموعةٍ.

– أُشارِكُ أفرادَ مجموعتي في دراسةِ الحالةِ الآتيةِ:

" اقترضَ مُرادٌ مبلغَ 1000 دينارٍ منْ أحدِ البنوكِ بفائدةٍ بسيطةٍ نسبتُها 5٪ سنويًّا " .

– أُجيبُ معَ أفرادِ مجموعتي عنِ السؤالِ الآتي:

* كمْ دينارًا سيكونُ إجماليُّ المبلغِ الذي يجبُ على مُرادٍ سدادُهُ بعدَ مرورِ 3 سنواتٍ؟

– أعرِضُ الناتجَ الذي توصَّلْنا إليْهِ في المجموعةِ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى، وذلكَ بعدَ مناقشةِ الخطواتِ المُستخدَمةِ في الحَلِّ، والتحقُّقِ منْ صِحَّةِ الإجابةِ.

4- نسبةُ التمويلِ:

تُعرَّفُ **نسبةُ التمويلِ** (Financing Ratio) بأنَّها النسبةُ المئويةُ التي تُحدِّدُ مقدارَ القرضِ (التمويلُ) الذي تُقدِّمُهُ جهةُ الإقراضِ مقارنةً بالقيمةِ الإجماليةِ للأصلِ أوِ المشروعِ الذي يُرادُ تمويلُهُ.

يختارُ المُقترِضُ الجهةَ التي تمنحُهُ نسبةَ تمويلٍ كافيةً لشراءِ السلعةِ التي يريدُها، ولا يختارُ الجهةَ التي تمنحُهُ النسبةَ العُليا منْ ثمنِ السلعةِ. فعندما يُسهِمُ المُقترِضُ في دفعِ نسبةٍ مُعيَّنةٍ منْ ثمنِ السلعةِ، فإنَّهُ يُخفِّفُ منْ قيمةِ مبلغِ القرضِ، ومنْ ثَمَّ يستفيدُ منْ قِصَرِ مُدَّةِ القرضِ، أوْ يُقلِّلُ منَ الفوائدِ المُترتِّبةِ عليْهِ.

● **مثالٌ:**

إذا كانَتْ نسبةُ التمويلِ 80% منْ قيمةِ الأصلِ، فهذا يعني أنَّ الجهةَ المُموِّلةَ ستتكفَّلُ بما نسبتُهُ 80% منَ القيمةِ الإجماليةِ، في حينِ يتحمَّلُ المُقترِضُ دفعَ ما نسبتُهُ 20% منَ القيمةِ بوصفِ ذلكَ دفعةً أُولى. ومنْ ثَمَّ، فإذا كانَتْ تكلفةُ شراءِ منزلٍ 100000 دينارٍ، وبلغَتْ نسبةُ التمويلِ 80%، فإنَّ مبلغَ التمويلِ سيكونُ 80000 دينارٍ، وسيدفعُ المُقترِضُ دفعةً أُولى مقدارُها 20000 دينارٍ.

5- العمولاتُ المُترتِّبةُ على القرضِ:

تستوفي الجهاتُ المُقرِضةُ عادةً رسومًا مُخصَّصةً لمنحِ القرضِ، أوْ بعضَ العمولاتِ، مثلَ: عمولةِ المنحِ، وعمولةِ التأمينِ على الحياةِ.

6- الامتيازاتُ والعروضُ والخدماتُ:

تمنحُ الجهةُ المُموِّلةُ المُقترِضَ بعضَ الامتيازاتِ، مثلَ: الإعفاءِ منْ عمولاتٍ مُحدَّدةٍ، وتقديمِ جوائزَ عينيةٍ، واسترجاعِ بعضِ المبالغِ النقديةِ، ومنحِ بطاقاتٍ مصرفيةٍ مجّانيةٍ. أنظرُ الشكلَ (1).

؟ - تتضمَّنُ العروضُ الماليةُ العديدَ منَ المزايا التي تُمكِّنُ المُقترِضَ منَ المفاضلةِ بينَ العروضِ المُقدَّمةِ. أذكرُ أهمَّ هذهِ المزايا، وأُرتِّبُها ترتيبًا تنازليًّا بحسبِ أهمِّيتِها منْ وِجهةِ نظري.

الشكلُ (1): عروضُ التمويلِ.

أُفكّرُ

- إذا تعيَّنَ عليَّ البحثُ عنْ مصدرٍ للتمويلِ يساعدُني على تحقيقِ هدفٍ مُعيَّنٍ، مثلِ التعليمِ أوِ البَدْءِ بمشروعٍ صغيرٍ، فكيفَ أختارُ ما يُناسِبُني منْ أنواعِ التمويلِ؟
- هلْ أُفضِّلُ تمويلًا مشروطًا بفائدةٍ، أمْ تمويلًا إسلاميًّا، أمْ مساعدةً منَ الشركاءِ؟ أُبرِّرُ إجابتي.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

ينبغي للفردِ قبلَ الاقتراضِ أنْ يكونَ مُلِمًّا بأساسياتِ الاقتراضِ منْ حيثُ تحديدُ حجمِ الاقتراضِ المناسبِ لهُ، والاطِّلاعُ على شروطِ الجهةِ المانحةِ للقرضِ. كذلكَ يتعيَّنُ على الفردِ أنْ يُحدِّدَ التزاماتِهِ؛ لضمانِ القدرةِ على السدادِ، إضافةً إلى المفاضلةِ بينَ عروضِ التمويلِ المختلفةِ، وعدمِ الاكتفاءِ بعرضٍ واحدٍ فقطْ.

نصيحةٌ

يُعَدُّ الاقتراضُ أداةً ماليةً مفيدةً إذا استُخدِمَ بحكمةٍ، وإلّا فإنَّهُ يصبحُ عِبْئًا كبيرًا ومُعضِلةً شائكةً. ولا شكَّ في أنَّ وجودَ خياراتٍ بديلةٍ للوفاءِ باحتياجاتِ الفردِ منْ دونِ اقتراضٍ (مثلُ: الادِّخارِ، وتقليلِ النفقاتِ) يُعَدُّ أكثرَ أمانًا واستدامةً.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: يعتمدُ حجمُ الاقتراضِ المناسبِ على مجموعةٍ منَ العواملِ، أذكرُ اثنينِ منْها.

السؤالُ الثاني: أضعُ إشارةَ (✓) بجانبِ العبارةِ الصحيحةِ، وإشارةَ (✗) بجانبِ العبارةِ غيرِ الصحيحةِ في ما يأتي:

1- يختارُ المُقترِضُ الجهةَ التي تمنحُهُ النسبةَ العُليا منْ ثمنِ السلعةِ. ( )

2- يختارُ المُقترِضُ العرضَ الذي يُوفِّرُ لهُ أكثرَ مبلغٍ مُمكِنٍ منْ قيمةِ القرضِ. ( )

3- يجبُ على المُقترِضِ أنْ يُوافِقَ على تفويضِ الجهةِ المانحةِ بالاستعلامِ عنْهُ عنْ طريقِ خدمةِ الاستعلامِ الائتمانيِّ. ( )

السؤالُ الثالثُ: أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1- **الخطوةُ الأولى التي يجبُ القيامُ بها قبلَ الشروعِ في الاقتراضِ هيَ:**

أ) تحديدُ خُطَّةِ السدادِ الواقعيةِ.
ب) تحديدُ مدى الحاجةِ الحقيقيةِ إلى القرضِ.
جـ) المقارنةُ بينَ عروضِ التمويلِ.
د) الاطِّلاعُ على شروطِ الجهةِ المُقرِضةِ.

2- **منَ المخاطرِ المُحتمَلةِ للاقتراضِ منْ دونِ وجودِ خُطَّةِ سدادٍ واضحةٍ:**

أ) عدمُ تحقيقِ الهدفِ منَ القرضِ.
ب) زيادةُ القدرةِ على الادِّخارِ.
جـ) التعرُّضُ لعِبْءٍ ماليٍّ، وعدمُ القدرةِ على السدادِ.
د) انخفاضُ النفقاتِ اليوميةِ.

3- **يتطلَّبُ حجمُ الاقتراضِ المناسبِ:**

أ) معرفةَ عددِ الأقساطِ.
ب) تحديدَ القيمةِ المطلوبةِ، وتطويرَ خُطَّةِ سدادٍ واقعيةٍ.
جـ) الاطِّلاعَ على عروضِ التمويلِ المختلفةِ.
د) الاتِّفاقَ على الشروطِ معَ الجهةِ المُقرِضةِ.

4- **إحدى الآتيةِ تُعَدُّ مثالاً على شرطٍ منْ شروطِ بعضِ الجهاتِ المُقرِضةِ:**

أ) تحديدُ مقدارِ القسطِ الشهريِّ.

ب) إمكانيةُ السدادِ المُبكِّرِ منْ دونِ غراماتٍ.

جـ) وجودُ ضماناتٍ، مثلَ: الكفيلِ، وتحويلِ الراتبِ.

د) المقارنةُ بينَ أسعارِ السلعِ الماليةِ.

5- **المقارنةُ بينَ عروضِ التمويلِ قبلَ الاقتراضِ هدفُها:**

أ) زيادةُ النفقاتِ اليوميةِ.

ب) ضمانُ الحصولِ على القيمةِ المُثلى.

جـ) تقليلُ الحاجةِ إلى الاقتراضِ.

د) تسريعُ الحصولِ على القرضِ.

6- **عندَ اختيارِ مُدَّةِ السدادِ المناسبةِ للقرضِ، فإنَّ العاملَ الرئيسَ الذي يجبُ أنْ يُراعِيَهُ المُقترِضُ هوَ:**

أ) مقدارُ دخلِهِ الشهريِّ.

ب) عددُ العروضِ المُقدَّمةِ منْ جهاتِ الإقراضِ.

جـ) نوعُ السلعةِ التي يُرادُ شراؤُها.

د) نسبةُ العمولةِ التي تترتَّبُ على القرضِ.

الدرسُ الرابعُ 4

إدارةُ الديونِ

أستكشفُ

لاحظَ وليدٌ أنَّ صديقَهَ عليًّا يعاني ضغوطًا نفسيةً نتيجةَ تراكمِ الديونِ، وفقدانِهِ السيطرةَ على وضعِهِ الماليِّ بعدَ اعتمادِهِ المُفرِطِ على القروضِ، واستسهالِ عمليةِ اللجوءِ إلى الاقتراضِ، فقرَّرَ مساعدتَهُ على الوفاءِ بالتزاماتِهِ الماليةِ بإعدادِ خُطَّةٍ إجرائيةٍ لإدارةِ ديونِهِ.

- أُفكِّرُ: كيفَ يُمكِنُ لوليدٍ أنْ يساعِدَ صديقَهُ عليًّا على تجاوزِ أزمتِهِ الماليةِ؟
- ما المقصودُ بإدارةِ الديونِ؟ وما أهمِّيتُها؟ وما الخطواتُ الإجرائيةُ اللازمةُ لإدارتِها؟
- أستنتجُ بعضَ المخاطرِ التي تترتَّبُ على الاقتراضِ المُفرِطِ.

أتعلَّمُ

إدارةُ الديونِ:

إدارةُ الديونِ (Debt Management): هيَ عمليةٌ تشملُ تنظيمَ الديونِ المستحقةِ على الأفرادِ أوِ الشركاتِ أوِ الحكوماتِ وتحليلَها؛ لضمانِ سدادِها بصورةٍ فعّالةٍ.

تشتملُ عمليةُ إدارةِ الديونِ على تقييمِ الالتزاماتِ الماليةِ، ووضعِ خُطَطٍ للسدادِ، وإيجادِ توازنٍ بينَ الاستدانةِ والإيراداتِ؛ لتحقيقِ الاستقرارِ الماليِّ.

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- تعرُّفُ مفهومِ إدارةِ الديونِ.
2- استنتاجُ أهمِّيةِ إدارةِ الديونِ.
3- تحديدُ الخطواتِ الإجرائيةِ لإدارةِ الديونِ.
4- تعرُّفُ كيفَ تُدارُ جميعُ أنواعِ الديونِ بصورةٍ صحيحةٍ.
5- تعرُّفُ مخاطرِ الديونِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

إدارةُ الديونِ، السجلُّ الائتمانيُّ.

أهمِّيةُ إدارةِ الديونِ:

تُسهِمُ إدارةُ الديونِ إسهامًا كبيرًا في تحقيقِ الاستقرارِ الماليِّ للأفرادِ؛ ذلكَ أنَّها تُعَدُّ سببًا رئيسًا لكلٍّ ممّا يأتي:

1- **تقليلُ تكلفةِ الديونِ:** تُوفِّرُ إدارةُ الديونِ فرصةً لتحصيلِ شروطٍ أفضلَ للديونِ منْ حيثُ سعرُ الفائدةِ المُنخفِضُ، ومُدَدُ السدادِ المرنةُ.

2- **تحقيقُ الأهدافِ الماليةِ:** تتيحُ إدارةُ الديونِ اتِّخاذَ قراراتٍ ماليةٍ أفضلَ، وتحقيقَ الأهدافِ الماليةِ الطويلةِ الأجلِ، مثلَ: شراءِ سيّارةٍ، وشراءِ منزلٍ، وافتتاحِ مشروعٍ خاصٍّ.

3- **توفيرُ فرصٍ للادِّخارِ:** إنَّ سدادَ الديونِ بصورةٍ مُنظَّمةٍ ومُخطَّطٍ لها يُفْضي إلى تحقيقِ وَفْرٍ في موازنةِ الفردِ الشخصيةِ، ثمَّ وضعِ خُطَّةٍ للادِّخارِ.

4- **التقليلُ منْ حِدَّةِ التوتُّرِ والقلقِ:** إنَّ تراكمَ الديونِ، وعدمَ القدرةِ على السدادِ، يُسبِّبانِ ضغوطًا نفسيةً للفردِ؛ ما يجعلُهُ في توتُّرٍ وقلقٍ دائمينِ.

5- **إمكانيةُ الاستدانةِ مستقبلًا عندَ الحاجةِ:** يؤدّي سدادُ الأفرادِ للديونِ إلى زرعِ الثقةِ المُتبادَلةِ بينَ الدائنِ والمُستدينِ؛ ما يجعلُ الدائنَ يَطمئنُّ لمساعدتِهِ مستقبلًا بدَيْنٍ جديدٍ. والشيءُ نفسُهُ ينطبقُ على المؤسساتِ الماليةِ؛ إذْ يُحافِظُ السدادُ المُنتظِمُ للديونِ على سجلٍّ ائتمانيٍّ جيِّدٍ يُسهِّلُ على الفردِ طلبَ القرضِ والموافقةَ عليْهِ مستقبلًا.

يُعرَّفُ **السجلُّ الائتمانيُّ** (Credit history) بأنَّهُ سجلٌّ يحوي معلوماتٍ تفصيليةً عنِ التاريخِ الماليِّ والائتمانيِّ للفردِ أوِ الشركةِ. يشملُ هذا السجلُّ كُلًّا منَ البياناتِ المُتعلِّقةِ بالقروضِ التي تمَّ الحصولُ عليْها، وبطاقاتِ الائتمانِ، وأيِّ تأخُّرٍ أوْ تعثُّرٍ في السدادِ، إضافةً إلى المعلوماتِ الخاصةِ بالالتزاماتِ الماليةِ الأُخرى، وأيَّةِ أحكامٍ قضائيةٍ ماليةٍ (إنْ وُجِدَتْ).

6- **تجنُّبُ العِبْءِ الماليِّ الزائدِ:** يعملُ سدادُ الديونِ على تجنُّبِ تراكمِ الديونِ المستحقةِ، ويَحولُ دونَ اللجوءِ إلى الاستدانةِ منْ جديدٍ لسدادِ الديونِ القديمةِ.

7- **تجنُّبُ حدوثِ الأزماتِ الماليةِ:** تضمنُ إدارةُ الديونِ التخطيطَ الجيِّدَ للسدادِ؛ ما يُقلِّلُ منْ مخاطرِ التخلُّفِ عنِ الدفعِ، أوِ الدخولِ في أزماتٍ ماليةٍ.

- أُبيِّنُ بكلماتي الخاصةِ كيفَ تساعدُ إدارةُ الديونِ على استقرارِ الفردِ ماليًّا.

مخاطرُ الديونِ:

تشيرُ مخاطرُ الديونِ إلى الآثارِ السلبيةِ التي قدْ تنجمُ عنِ الاعتمادِ المُفرِطِ أوْ غيرِ المُنظَّمِ على الاقتراضِ؛ سواءٌ أكانَ ذلكَ للأفرادِ، أمِ المؤسساتِ، أمِ الحكوماتِ.

في ما يأتي أبرزُ هذهِ المخاطرِ:

1- **خطرُ التعثُّرِ في السدادِ:** إنَّ عدمَ القدرةِ على سدادِ الأقساطِ أوِ الفوائدِ في الوقتِ المُحدَّدِ قدْ يؤدّي إلى فرضِ غراماتٍ على المُقترِضِ، ويُؤثِّرُ سلبًا في سمعتِهِ الائتمانيةِ.

النشاط 1

أبحثُ في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ تفسيرِ آيةِ الدَّيْنِ، ثمَّ أكتبُ تقريرًا مُختصَرًا أُبيِّنُ فيهِ أهمَّ الدروسِ المُستخلَصةِ منْ إدارةِ الدَّيْنِ كما جاءَ في الآيةِ الكريمةِ.

2- **ارتفاعُ تكلفةِ الاقتراضِ:** قدْ تؤدّي زيادةُ حجمِ الديونِ أوْ سوءُ الإدارةِ إلى فرضِ أسعارِ فائدةٍ أعلى بسببِ ارتفاعِ مستوى المخاطرةِ.

3- **الضغوطُ النفسيةُ والاجتماعيةُ:** قدْ يتسبَّبُ تراكمُ الديونِ في توتُّرِ المُقترِضِ وقلقِهِ، ويُؤثِّرُ سلبًا في علاقاتِهِ الشخصيةِ والمَعيشيةِ.

4- **فقدانُ الأصولِ والضماناتِ:** إذا تخلَّفَ المُقترِضُ عنِ السدادِ، فقدْ تلجأُ الجهةُ المُموِّلةُ إلى الحجزِ على الأصولِ أوْ بيعِها، وهيَ الأصولُ التي قدَّمَها المُقترِضُ ضمانًا للحصولِ على القرضِ.

5- **الإفلاسُ أوِ الإعسارُ:** إذا زادَتِ الحالةُ سوءًا، فقدْ يضطرُّ الفردُ أوِ الشركةُ إلى إعلانِ الإفلاسِ نتيجةَ عدمِ القدرةِ على الوفاءِ بالديونِ.

الخطواتُ الإجرائيةُ لإدارةِ الديونِ:

تشملُ الخطواتُ الإجرائيةُ لإدارةِ الديونِ ما يأتي:

1- تحليلُ الوضعِ الماليِّ الحاليِّ:

يُقصَدُ بذلكَ إجراءُ تحليلٍ لمصادرِ الدخلِ (الإيراداتُ) والنفقاتِ (المصروفاتُ)، وتحديدُ الديونِ الحاليةِ منْ حيثُ قيمتُها، ومُدَدُ سدادِها، ومواعيدُ استحقاقِها (التركيزُ على مُدَّةِ السدادِ، وسعرِ الفائدةِ).

2- وضعُ خُطَّةٍ لخفضِ النفقاتِ و/ أوْ زيادةِ الدخلِ:

يساعدُ ذلكَ على توفيرِ مبلغٍ مُعيَّنٍ يُخصَّصُ جميعُهُ أوْ جزءٌ منْهُ لسدادِ الديونِ.

3- تصنيفُ الديونِ بحسبِ الأولويةِ:

تُرتَّبُ الديونُ بناءً على مُعدَّلاتِ الفائدةِ، والمبالغِ المستحقةِ، ومواعيدِ السدادِ النهائيةِ. كذلكَ تُعطى الديونُ ذاتُ الفائدةِ المُرتفِعةِ الأولويةَ منْ حيثُ الترتيبُ.

4- إعدادُ خُطَّةٍ لسدادِ الديونِ:

تُعَدُّ خُطَّةٌ تُحدَّدُ فيها أولوياتُ الدفعِ لسدادِ الديونِ، وتتضمَّنُ استراتيجياتٍ مُعيَّنةً سيشارُ إليْها في الدرسِ الخامسِ.

5- وضعُ بندٍ في الميزانيةِ لسدادِ الديونِ:

يُقصَدُ بذلكَ تحديدُ المبلغِ المُحدَّدِ لسدادِ الديونِ بوصفِهِ عنصرًا أساسيًّا في الميزانيةِ الشخصيةِ أوْ ميزانيةِ الأُسْرةِ، ومراعاةُ خُطَّةِ خفضِ النفقات و/ أوْ زيادةِ الدخلِ، وخُطَّةِ سدادِ الديونِ.

6- مراقبةُ مستوى التقدُّمِ دوريًّا:

يكونُ ذلكَ بالتجربةِ والتحسينِ، وهوَ ما يتطلَّبُ الالتزامَ بتنفيذِ الخُطَطِ والميزانيةِ، وإخضاعَ مستوى التقدُّمِ للتجريبِ. ولا بُدَّ منَ التنويهِ هنا باعتمادِ المرونةِ في تحسينِ جودةِ الخُطَطِ بحسبِ نتائجِ التجربةِ، وعدمِ اليأسِ، والمثابرةِ لتحقيقِ الأهدافِ الماليةِ المنشودةِ.

؟ - أُوضِّحُ الخطواتِ الإجرائيةَ لإدارةِ الديونِ.

النشاطُ 2

- سأعملُ ضمنَ مجموعةٍ.
- أبحثُ - بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي- في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ أهمِّيةِ إدارةِ الديونِ بالنسبةِ إلى الحكوماتِ، وضمانِ عدمِ ارتفاعِ الدَّيْنِ العامِّ إلى مستوياتٍ تُؤثِّرُ سلبًا في الاقتصادِ الوطنيِّ للدولِ.
- أَعرِضُ النتائجَ التي نتوصَّلُ إليْها في المجموعةِ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى، ثمَّ نُناقِشُهُمْ فيها؛ أوْ نكتبُ تقريرًا عنْ ذلكَ، ثمَّ نحفظُهُ في ملفِّ الأعمالِ.

الربطُ معَ التكنولوجيا

توجدُ برمجياتٌ وتطبيقاتٌ عديدةٌ تُستخدَمُ في تحليلِ الوضعِ الماليِّ وإدارةِ الديونِ، مثلَ تطبيقِ (You Need A Budget: YNAB) الذي يساعدُ على إعدادِ ميزانيةٍ فعّالةٍ لتقليلِ حجمِ الديونِ، وهوَ يُقدِّمُ تقاريرَ ماليةً مُتميِّزةً، ويعرضُ تحليلًا شاملًا للمصروفاتِ والإيراداتِ باستخدامِ تقنياتٍ مُتقدِّمةٍ.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

تُعَـدُّ إدارةُ الديـونِ عمليةً مُهِمَّةً للحفاظِ على الاسـتقرارِ المالـيِّ، وعدمِ تراكـمِ الالتزاماتِ، وتجنُّبِ التعثُّرِ الـذي قدْ يُؤثِّرُ سـلبًا في حياتِنـا اليوميةِ.

نصيحةٌ

التخطيطُ الماليُّ الجيِّدُ اليومَ هوَ مفتاحُ الاستقرارِ الماليِّ غدًا.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بمفهومِ إدارةِ الديونِ.

السؤالُ الثاني: أذكرُ ثلاثةً منَ المخاطرِ المُترتِّبةِ على الاقتراضِ.

السؤالُ الثالثُ: أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – **أُولى الخطواتِ الإجرائيةِ لإدارةِ الديونِ هيَ:**

أ) وضعُ خُطَّةٍ لخفضِ النفقاتِ.
ب) زيادةُ الدخلِ.
جـ) مراقبةُ مستوى التقدُّمِ دوريًّا.
د) تحليلُ الوضعِ الماليِّ الحاليِّ.

2 – **الخطوةُ الإجرائيةُ التي تشيرُ إلى أنَّ المرونةَ في تحسينِ الخُطَطِ تكونُ بحسبِ نتائجِ تجريبِ خُطَّةِ سدادِ الديونِ هيَ:**

أ) مراقبةُ مستوى التقدُّمِ دوريًّا.
ب) تصنيفُ الديونِ بحسبِ الأولوياتِ.
جـ) وضعُ بندٍ في ميزانيةِ الأُسْرةِ لسدادِ الديونِ.
د) إعدادُ خُطَّةٍ لخفضِ النفقاتِ.

السؤالُ الرابعُ: أُعلِّلُ ما يأتي:

1 – إدارةُ الديونِ بصورةٍ صحيحةٍ تمنحُ الأفرادَ فرصةً للادِّخارِ.

2 – سدادُ الديونِ المُنتظِمُ يُحافِظُ على سجلٍّ ائتمانيٍّ جيِّدٍ، يُسهِّلُ على الفردِ طلبَ القرضِ، والموافقةَ عليْهِ مستقبلًا.

استراتيجياتُ إدارةِ الديونِ

أستكشفُ

تراكمَتِ الديونُ على خالدٍ، فاقترحَتْ زوجتُهُ أنْ يبدأَ بتسديدِ الدَّيْنِ الأقلِّ أوَّلًا؛ وهوَ الدَّيْنُ المستحقُّ لجارِهِمُ البالغُ 500 دينارٍ، في حينِ اقترحَ خالدٌ أنَّهُ منَ الأفضلِ البَدْءُ بتسديدِ دَيْنِ بطاقةِ الائتمانِ البالغِ 1500 دينارٍ؛ لأنَّهُ يُمثِّلُ نسبةَ الفائدةِ العُليا.

- أُفكِّرُ: ما الخيارُ الأنسبُ لسدادِ الديونِ؟
- هلْ يجبُ البَدْءُ بأصغرِ الديونِ أمْ يتعيَّنُ التركيزُ على الديونِ ذاتِ الفائدةِ العُليا لتقليلِ التكلفةِ الإجماليةِ؟

أتعلَّمُ

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- تحليلُ استراتيجياتِ تخفيفِ أعباءِ الديونِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

استراتيجيةُ كرةِ الثلجِ، استراتيجيةُ الانهيارِ الجليديِّ، استراتيجيةُ الدمجِ، استراتيجيةُ التسويةِ، عِبْءُ الدَّيْنِ.

● استراتيجياتُ إدارةِ الديونِ:

تعتمدُ إدارةُ الديونِ على استراتيجياتٍ عديدةٍ يُمكِنُ استخدامُها في سدادِ الالتزاماتِ على نحوٍ فعّالٍ ومستدامٍ.

في ما يأتي أبرزُ هذهِ الاستراتيجياتِ:

1 – استراتيجيةُ كرةِ الثلجِ (Snowball Strategy):

استراتيجيةٌ لإدارةِ الديونِ وسدادِها، وهيَ تقومُ على سدادِ الدَّيْنِ الأصغرِ أوَّلًا بصرفِ النظرِ عنِ الفائدةِ، معَ الاستمرارِ في دفعِ الحَدِّ الأدنى لبقيَّةِ الديونِ.

لتطبيقِ استراتيجيةِ كرةِ الثلجِ، يجبُ اتِّباعُ الخطواتِ الآتيةِ:

أ- إدراجُ جميعِ الديونِ المستحقةِ في قائمةٍ تحوي الرصيدَ المستحقَّ، والحَدَّ الأدنى للدفعِ الشهريِّ.

ب- ترتيبُ الديونِ تصاعديًّا، بحيثُ يكونُ الدَّيْنُ الأصغرُ في رأسِ القائمةِ.

ج – دفعُ الحَدِّ الأدنى منَ الدفعةِ الشهريةِ لجميعِ الديونِ؛ لتجنُّبِ الغراماتِ والمساءلةِ القانونيةِ.

د – تخصيصُ مبلغٍ إضافيٍّ لسدادِ جزءٍ منَ الدَّيْنِ الأصغرِ.

هـ- بعدَ الانتهاءِ منْ سدادِ أصغرِ دَيْنٍ، يتمُّ تخصيصُ مبلغِ الدفعِ الشهريِّ الخاصِّ بهِ للدَّيْنِ الأصغرِ التالي.

و – تَكرارُ العمليةِ لتحقيقِ الأثرِ المنشودِ منْ كرةِ الثلجِ، التي بتَكرارِ تدحرجِها تتضخَّمُ بصورةٍ سريعةٍ.

تعملُ هذهِ الاستراتيجيةُ على تشجيعِ الفردِ، وتحفيزِهِ إلى الاستمرارِ، ومنْ ثَمَّ يُلاحَظُ الأثرُ الماليُّ على نحوٍ سريعٍ. فكلُّ دَيْنٍ يتمُّ سدادُهُ يتيحُ مبلغًا إضافيًّا يُمكِنُ استخدامُهُ في تسديدِ أكبرِ القروضِ بسرعةٍ أكبرَ.

؟ – كيفَ تُحفِّزُ استراتيجيةُ كرةِ الثلجِ الأفرادَ إلى إدارةِ ديونِهِمْ؟

أُفكِّرُ

- متى يصبحُ الدَّيْنُ عبئًا على الفردِ؟
- كيفَ تُؤثِّرُ كثرةُ القروضِ والالتزاماتِ الشهريةِ (مثلُ: القروضِ الشخصيةِ، وبطاقاتِ الائتمانِ) في حياةِ الفردِ وقدرتِهِ على توفيرِ احتياجاتِهِ اليوميةِ؟

2 – استراتيجيةُ الانهيارِ الجليديِّ (Debt Avalanche):

استراتيجيةٌ لإدارةِ الديونِ وسدادِها، وهيَ تقومُ على سدادِ الديونِ ذاتِ الفائدةِ العُليا؛ ما يُسهِمُ في توفيرِ المالِ للمُقترِضِ على المدى الطويلِ.

لتطبيقِ استراتيجيةِ الانهيارِ الجليديِّ، يجبُ اتِّباعُ الخطواتِ الآتيةِ:

أ- إدراجُ جميعِ الديونِ المستحقةِ في قائمةٍ تحوي الرصيدَ المستحقَّ، والحَدَّ الأدنى للدفعِ الشهريِّ، وسعرَ الفائدةِ على القرضِ.

ب- ترتيبُ الديونِ تنازليًّا، بحيثُ يكونُ الدَّيْنُ ذو الفائدةِ العُليا في رأسِ القائمةِ.

ج- دفعُ الحَدِّ الأدنى منَ الدفعةِ الشهريةِ لجميعِ الديونِ؛ لتجنُّبِ الغراماتِ والمساءلةِ القانونيةِ.

د- تخصيصُ مبلغٍ إضافيٍّ لسدادِ جزءٍ منَ الدَّيْنِ ذي الفائدةِ العُليا.

هـ- بعدَ الانتهاءِ منَ القرضِ ذي الفائدةِ العُليا، يتمُّ تَكرارُ العمليةِ للقرضِ التالي.

صحيحٌ أنَّ التأثيرَ النفسيَّ لهذهِ الاستراتيجيةِ - في المُقترِضِ- قدْ يكونُ أقلَّ؛ نظرًا إلى بُطْءِ ظهورِ نتائجِها مقارنةً باستراتيجيةِ كرةِ الثلجِ، لكنَّها تُسهِمُ إسهامًا كبيرًا في توفيرِ المالِ عنْ طريقِ تقليلِ الفوائدِ المُتراكِمةِ على الديونِ.

3 – استراتيجيةُ الدمجِ (Debt Consolidation):

استراتيجيةٌ لإدارةِ الديونِ وسدادِها، وهيَ تقومُ على دمجِ جميعِ الديونِ في دَيْنٍ واحدٍ؛ ما يُفْضي إلى وجودِ دفعةٍ واحدةٍ لجهةٍ واحدةٍ، ثمَّ تسهيلِ إدارةِ الديونِ.

يُمكِنُ تطبيقُ استراتيجيةِ الدمجِ بطرائقَ عِدَّةٍ، منْها:

أ- القرضُ الشخصيُّ الواحدُ: يتمثَّلُ ذلكَ في الحصولِ على قرضٍ شخصيٍّ يشملُ دفعةً ماليةً أقلَّ منْ مجموعِ الديونِ الحاليةِ، وسعرَ فائدةٍ أقلَّ، علمًا بأنَّ هذا القرضَ يُستخدَمُ لسدادِ جميعِ الديونِ الأُخرى.

ب- بطاقاتُ الائتمانِ: يكونُ ذلكَ بتحويلِ أرصدةِ بطاقةِ الفردِ الائتمانيةِ الحاليةِ إلى بطاقةٍ جديدةٍ، نسبةُ الفائدةِ الابتدائيةِ فيها 0٪. وهذهِ النسبةُ مُحدَّدةٌ بزمنٍ مُعيَّنٍ؛ ما يمنحُ الفردَ الوقتَ الكافيَ للتركيزِ على سدادِ المبلغِ الأصليِّ بدلًا منْ تراكمِ الديونِ بسببِ الفوائدِ المُرتفعةِ لبطاقاتِ الائتمانِ.

منَ المُهِمِّ في هذا النوعِ الانتباهُ - قبلَ اتِّخاذِ القرارِ الماليِّ - إلى الشروطِ والأحكامِ الخاصةِ بدمجِ القروضِ، والحرصُ على مناقشتِها معَ إدارةِ البنكِ بما يُفْضي إلى تحقيقِ أهدافِ الفردِ الماليةِ، وذلكَ بالتركيزِ على أسعارِ الفائدةِ والرسومِ وشروطِ السدادِ.

4- استراتيجيةُ التسويةِ (Debt Settlement):

استراتيجيةٌ لإدارةِ الديونِ وسدادِها، وهيَ تقومُ على التفاوضِ معَ الدائنينَ؛ لتخفيضِ المبلغِ المستحقِّ، أوْ إعادةِ جدولتِهِ. ويتمثَّلُ ذلكَ في التواصلِ معَ الدائنينَ، وشرحِ الوضعِ الماليِّ لهُمْ، ثمَّ الطلبِ إليْهِمْ أنْ يُخفِّضوا المبلغَ المستحقَّ، أوْ يعملوا على تمديدِ مُدَّةِ السدادِ. أنظرُ الشكلَ (1).

الشكلُ (1): استراتيجياتُ إدارةِ الديونِ.

- ما الفروقُ الرئيسةُ بينَ استراتيجيةِ الانهيارِ الجليديِّ واستراتيجيةِ الدمجِ منْ حيثُ إدارةُ الديونِ؟

النشاطُ 1

- سأعملُ ضمنَ مجموعةٍ.
- أختارُ - بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي - إحدى استراتيجياتِ إدارةِ الديونِ، ثمَّ نبحثُ معًا في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ مزايا هذهِ الاستراتيجيةِ وسلبياتِها.
- أعرِضُ النتائجَ التي نتوصَّلُ إليْها في المجموعةِ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى، ثمَّ نُناقِشُهُمْ فيها.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

أتذكَّرُ أنَّ أفضلَ الاستراتيجياتِ هيَ تلكَ التي تتواءمُ معَ أهدافي الماليةِ ووضعي الحاليِّ، إلى جانبِ الالتزامِ والانضباطِ الماليينِ. فإذا كنْتُ بحاجةٍ إلى دافعٍ نفسيٍّ وتحقيقِ إنجازٍ سريعٍ، فإنَّني أختارُ استراتيجيةَ كرةِ الثلجِ.

وإذا أردْتُ تقليلَ التكلفةِ على المدى الطويلِ، فإنَّني أختارُ استراتيجيةَ الانهيارِ الجليديِّ. أمّا إذا رغبْتُ في تسهيلِ العمليةِ وتيسيرِها، فإنَّني أختارُ استراتيجيةَ الدمجِ.

نصيحةٌ

يتعيَّنُ على الفردِ اختيارُ الاستراتيجيةِ المناسبةِ بناءً على وضعِهِ الماليِّ وأهدافِهِ؛ كيْ يتمكَّنَ منْ تخفيفِ عِبْءِ الديونِ، والتمتُّعِ بمستقبلٍ ماليٍّ مُستقِرٍّ وآمنٍ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُعدِّدُ ثلاثًا منَ استراتيجياتِ إدارةِ الديونِ.

السؤالُ الثاني: أُبيِّنُ بكلماتي الخاصةِ الفرقَ بينَ استراتيجيةِ كرةِ الثلجِ واستراتيجيةِ الانهيارِ الجليديِّ.

السؤالُ الثالثُ: أضعُ إشارةَ (✓) بجانبِ العبارةِ الصحيحةِ، وإشارةَ (✗) بجانبِ العبارةِ غيرِ الصحيحةِ في ما يأتي:

1 – عندَ إعدادِ خُطَّةٍ لسدادِ الديونِ، فإنَّها تتضمَّنُ سدادَ الحَدِّ الأدنى المستحقِّ على جميعِ الديونِ. ( )

2 – تُشجِّعُ استراتيجيةُ الانهيارِ الجليديِّ الفردَ، وتُحفِّزُهُ إلى الاستمرارِ، ومنْ ثَمَّ يُلاحَظُ الأثرُ الماليُّ سريعًا. ( )

3 – تُركِّزُ استراتيجيةُ الدمجِ على توحيدِ جميعِ الديونِ في دَيْنٍ واحدٍ. ( )

اختبارُ نهايةِ الوحدةِ

السؤالُ الأوَّلُ:
ما الفرقُ الرئيسُ بينَ القروضِ ذاتِ الفائدةِ الثابتةِ والقروضِ ذاتِ الفائدةِ المُتغيِّرةِ؟

السؤالُ الثاني:
متى يُفضَّلُ اختيارُ قرضٍ يكونُ فيهِ سعرُ الفائدةِ مُتغيِّرًا؟

السؤالُ الثالثُ:
كيفَ يُمكِنُ للتخطيطِ الماليِّ الجيِّدِ أنْ يساعدَ على تقليلِ العِبْءِ الماليِّ الناتجِ منَ القروضِ؟

السؤالُ الرابعُ:
ما أهمُّ المعاييرِ التي يجبُ مراعاتُها عندَ المقارنةِ بينَ عروضِ التمويلِ؟

السؤالُ الخامسُ:
كيفَ يُمكِنُ لنسبةِ التمويلِ أنْ تُؤثِّرَ في قرارِ المُقترِضِ؟

السؤالُ السادسُ:
ما أهمِّيةُ السجلِّ الائتمانيِّ للمُقترِضِ؟

السؤالُ السابعُ:
ما الخطواتُ الأساسيةُ لتحليلِ الوضعِ الماليِّ قبلَ سدادِ الديونِ؟

السؤالُ الثامنُ:
ما الاستراتيجيةُ التي أعتقدُ أنَّها أنسبُ منْ غيرِها لإدارةِ الديونِ؟ أُبرِّرُ إجابتي.

السؤالُ التاسعُ:

أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – **القرضُ ذو سعرِ الفائدةِ المُتغيِّرِ يُناسِبُ:**

أ) القروضَ الطويلةَ الأجلِ.
ب) القروضَ القصيرةَ الأجلِ.
جـ) القروضَ منْ دونِ ضماناتٍ.
د) القروضَ الثابتةَ.

2 – **القرضُ ذو الفائدةِ المُختلَطةِ يبدأُ:**

أ) بفائدةٍ مُتغيِّرةٍ، ثمَّ يتحوَّلُ إلى فائدةٍ ثابتةٍ.
ب) بفائدةٍ ثابتةٍ، ثمَّ يتحوَّلُ إلى فائدةٍ مُتغيِّرةٍ.
جـ) بفائدةٍ صفريةٍ، ثمَّ يتحوَّلُ إلى فائدةٍ ثابتةٍ.
د) بفائدةٍ مُتغيِّرةٍ فقطْ.

3 – **أُولى الخطواتِ التي يجبُ فعلُها قبلَ الشروعِ في عمليةِ الاقتراضِ هيَ:**

أ) اختيارُ نوعِ القرضِ.
ب) تحديدُ مدى الحاجةِ الحقيقيةِ إلى القرضِ.
جـ) البحثُ عنْ جهةِ تمويلٍ مناسبةٍ.
د) المقارنةُ بينَ أسعارِ الفائدةِ.

4 – **منَ المخاطرِ المُحتمَلةِ للاقتراضِ دونَ وجودِ خُطَّةِ سدادٍ واضحةٍ:**

أ) سهولةُ الحصولِ على قرضٍ آخرَ.
ب) زيادةُ فرصِ الادِّخارِ.
جـ) زيادةُ التوتُّرِ والقلقِ.
د) تحسينُ السجلِّ الائتمانيِّ.

5 – **السجلُّ الائتمانيُّ للفردِ يتضمَّنُ:**

أ) تفاصيلَ نفقاتِ الحياةِ اليوميةِ.
ب) المعلوماتِ الخاصةَ بالقروضِ والتاريخِ الماليِّ.
جـ) تفاصيلَ رواتبِهِ الشهريةِ.
د) أهدافَهُ الماليةَ المستقبليةَ.

6- **إحدى الخطواتِ الآتيةِ تُعَدُّ جزءًا منْ إدارةِ الديونِ:**

أ) تجاهلُ مواعيدِ السدادِ. ب) تصنيفُ الديونِ بحسبِ الأولويةِ.

جـ) تقليلُ مصادرِ الدخلِ. د) الاعتمادُ على الاقتراضِ المُستمِرِّ.

7- **الاستراتيجيةُ التي تُركِّزُ على سدادِ الدَّيْنِ الأصغرِ أوَّلًا هيَ :**

أ) كرةُ الثلجِ. ب) الانهيارُ الجليديُّ. جـ) الدمجُ. د) التسويةُ.

8- **استراتيجيةُ الانهيارِ الجليديِّ تُركِّزُ على:**

أ) دمجِ الديونِ في قرضٍ واحدٍ.

ب) سدادِ الديونِ ذاتِ الفائدةِ العُليا أوَّلًا.

جـ) التفاوضِ معَ الدائنينَ لتخفيضِ قيمةِ المبلغِ.

د) سدادِ الدَّيْنِ الأصغرِ بصرفِ النظرِ عنِ الفائدةِ.

9- **المُقترِضُ الذكيُّ يُفضِّلُ الجهةَ التي تمنحُهُ:**

أ) أعلى نسبةِ تمويلٍ. ب) أقلَّ سعرِ فائدةٍ.

جـ) أطولَ مُدَّةِ سدادٍ. د) أعلى قيمةٍ للعمولاتِ.

10- **مُدَّةُ السدادِ تشيرُ إلى:**

أ) قيمةِ القرضِ المستحقِّ. ب) الزمنِ المُحدَّدِ لتسديدِ القرضِ كاملًا.

جـ) نسبةِ الفائدةِ على القرضِ. د) المبلغِ الذي يمنحُهُ البنكُ بوصفِهِ تمويلًا.

فكرةُ المشروعِ:

تصميمُ مِنصَّةٍ (موقعٌ إلكترونيٌّ أوْ تطبيقٌ) تهدفُ إلى تعليمِ الأفرادِ أساسياتِ الاقتراضِ، وإدارةَ الديونِ بصورةٍ سهلةٍ ومُبتكَرةٍ. يُمكِنُ لهذهِ المِنصَّةِ أنْ تساعدَ الأفرادَ على اتِّخاذِ قراراتٍ ماليةٍ مدروسةٍ بخصوصِ القروضِ بناءً على أحوالِهِمُ الشخصيةِ وأهدافِهِمُ الماليةِ.

أهدافُ المشروعِ:

1- توعيةُ الأفرادِ بالأنواعِ المختلفةِ للقروض (قروضٌ ثابتةُ الفائدةِ، قروضٌ مُتغيِّرةُ الفائدةِ، قروضٌ مُختلَطةُ الفائدةِ).

2- مساعدةُ المُقترِضينَ على اختيارِ القرضِ المناسبِ بناءً على الدخلِ والهدفِ المنشودِ.

3- تعزيز مهاراتِ إدارةِ الديونِ عنْ طريقِ تقديمِ أدواتٍ واستراتيجياتٍ فعّالةٍ، مثلَ: استراتيجيةِ كرةِ الثلجِ، واستراتيجيةِ الانهيارِ الجليديِّ.

4- تشجيعُ التخطيطِ الماليِّ بتوفيرِ حاسباتٍ تفاعليةٍ للفائدةِ وخُطَطِ السدادِ.

5- نشرُ الوعيِ حيالَ أهمِّيةِ السجلِّ الائتمانيِّ وتأثيرِهِ في الفرصِ الماليةِ المستقبليةِ.

ملحوظةٌ: يُنفَّذُ المشروعُ بالتنسيقِ معَ مُعلِّمِ/ مُعلِّمةِ مبحثِ المهاراتِ الرَّقْميةِ في المدرسةِ.

مسردُ المصطلحاتِ

المصطلحُ (المفهومُ)		التعريفُ
الاستثمارُ	Investment	استخدامُ الأموالِ في أصولٍ أوْ مشروعاتٍ بهدفِ تحقيقِ دخلٍ أوْ زيادةٍ في القيمةِ بمرورِ الوقتِ.
الاستثمارُ الآليُّ	Robo–Advisors	مِنصّاتٌ تعتمدُ على الذكاءِ الاصطناعيِّ، وتُستخدَمُ في تقديمِ استشاراتٍ استثماريةٍ وخُطَطٍ لإدارةِ الأموالِ منْ دونِ حاجةٍ إلى تدخُّلٍ بشريٍّ كبيرٍ؛ ما يُوفِّرُ الوقتَ والجُهْدَ على المُستثمِرينَ.
أُسسُ الاستثمارِ	Principles of Investment	مجموعةٌ منَ المبادئِ والإرشاداتِ التي يعتمدُ عليْها الأفرادُ والمؤسساتُ عندَ اتِّخاذِ القراراتِ الاستثماريةِ؛ لتحقيقِ أفضلِ النتائجِ الماليةِ، وتقليلِ المخاطرِ.
الاستثماراتُ العقاريةُ	Real Estate	الاستثمارُ في مجالِ العقاراتِ (مثلُ شراءِ الأراضي والمباني) بهدفِ تأجيرِها أوْ بيعِها لاحقًا لتحقيقِ الربحِ.
الاستثماراتُ الماديةُ	Commodities	الاستثمارُ في السلعِ، مثلَ: الموارِدِ الطبيعيةِ التي تُستخدَمُ في مجالِ التعدينِ، وتلكَ التي تُستخرَجُ منْ باطنِ الأرضِ، مثلَ: الذهبِ، والنفطِ، والنحاسِ، والغازِ الطبيعيِّ. كذلكَ تشملُ الاستثماراتُ الماديةُ السلعَ الزراعيةَ، مثلَ: القهوةِ، والقمحِ، والقطنِ، إضافةً إلى السلعِ والمُنتَجاتِ الحيوانيةِ، مثلَ: اللحومِ، والجلودِ.
الأسهمُ	Stocks	أوراقٌ ماليةٌ تُمثِّلُ حَقَّ المُلْكيةِ لمُشتريها.
الأصولُ	Assets	أيُّ موردٍ اقتصاديٍّ يمتلكُهُ الفردُ أوِ المؤسسةُ، ولهُ قيمةٌ اقتصاديةٌ حاليةٌ أوْ مستقبليةٌ، ويهدفُ استخدامُهُ إلى تحقيقِ إيراداتٍ أوْ فوائدَ اقتصاديةٍ.
الأصولُ غيرُ الملموسةِ	invisible Assets	أصولٌ طويلةُ الأجلِ لا يُمكِنُ لمسُها أوْ رؤيتُها، مثلَ: براءاتِ الاختراعِ، والعلاماتِ التجاريةِ، وحقوقِ النشرِ، والتقنياتِ، والبرمجياتِ.
التحوُّلُ الرَّقْميُّ في الاستثمارِ	Digital Transformation in Investment	استخدامُ وسائلِ التكنولوجيا الحديثةِ والابتكاراتِ الرَّقْميةِ في تحسينِ عمليةِ الاستثمارِ وتطويرِها في مختلفِ المراحلِ.

المصطلحُ (المفهومُ)		التعريفُ
التطبيقاتُ الماليةُ	Financial Applications	برامجُ رَقْميةٌ تُستخدَمُ في الهواتفِ أوِ الحواسيبِ؛ لتسهيلِ التعاملاتِ الماليةِ، والوصولِ الشاملِ إلى الأسواقِ؛ إذْ أصبحَ بإمكانِ المُستثمِرينَ دخولُ الأسواقِ الماليةِ بسهولةٍ عنْ طريقِ تطبيقاتِ الهاتفِ المحمولِ والمِنصّاتِ الرَّقْميةِ.
الدخلُ القوميُّ	National Income	مجموعُ الدخلِ الذي تُحقِّقُهُ الدولةُ خلالَ سنةٍ واحدةٍ منْ إنتاجِ السلعِ والخدماتِ، وهوَ يُعَدُّ أداةً لقياسِ مستوى النشاطِ الاقتصاديِّ في الدولةِ، ويعملُ على مضاعفةِ حجمِ الإنتاجِ ورفعِهِ، ويزيدُ منْ إيراداتِ الدولةِ؛ ما يُحسِّنُ مستوى المَعيشةِ لأفرادِ المجتمعِ.
التضخُّمُ	Inflation	الزيادةُ المُستمِرَّةُ في المستوى العامِّ لأسعارِ السلعِ والخدماتِ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُعيَّنةٍ؛ ما يؤدّي إلى انخفاضِ القوَّةِ الشرائيةِ للعملةِ المُتداوَلةِ.
دورانُ العملِ	Staff Turnover	عددُ العاملينَ في المؤسسةِ الذينَ يتركونَ العملَ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُعيَّنةٍ.
روبوتاتُ التداولِ	Trading Robos	برامجُ مُتخصِّصةٌ في تنفيذِ الصفقاتِ آليًّا دونَ حاجةٍ إلى تدخُّلٍ مُستمِرٍّ منَ المُستخدِمِ، وذلكَ وَفقَ شروطٍ يُحدِّدُها المُستخدِمُ مُسبَقًا.
العائدُ	Return	قياسُ الأرباحِ التي حقَّقَها الاستثمارُ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُحدَّدةٍ بمعزلٍ عنِ الأصلِ.
السنداتُ	Bonds	أوراقٌ ماليةٌ تُستخدَمُ لإقراضِ الحكومةِ والشركاتِ المالَ اللازمَ لتمويلِ مشروعاتِها لقاءَ الحصولِ على فوائدَ دوريةٍ ثابتةٍ.
صناديقُ الاستثمارِ	Mutual Funds and ETFs	أدواتٌ ماليةٌ هدفُها تجميعُ الأموالِ منْ بعضِ المُستثمِرينَ، ثمَّ استثمارُها في مجموعةٍ مُتنوِّعةٍ منَ الأصولِ، مثلَ: الأسهمِ، والسنداتِ، والعقاراتِ.
المِحفظةُ الاستثماريةُ	Investment Portfolio	مجموعةٌ منَ الأصولِ الماليةِ التي يملكُها المُستثمِرُ، مثلَ: الأسهمِ، والسنداتِ، والصناديقِ الاستثماريةِ، والعقاراتِ، والنقدِ، وغيرِ ذلكَ. وبها يُمكِنُ تحقيقُ عوائدَ ماليةٍ مُتوازِنةٍ تَتَّسِقُ معَ أهدافِ المُستثمِرِ ودرجةِ تحمُّلِهِ للمخاطرِ.
المستشارُ الآليُّ	Robo–Advisors	برنامجٌ حاسوبيٌّ أوْ نظامٌ ذكيٌّ تُستخدَمُ فيهِ تقنياتُ الذكاءِ الاصطناعيِّ لتقديمِ استشاراتٍ ماليةٍ وخُطَطٍ استثماريةٍ مُخصَّصةٍ بناءً على أهدافِ المُستخدِمِ الماليةِ. كذلكَ يعملُ هذا البرنامجُ أوِ النظامُ على إدارةِ المَحافظِ الاستثماريةِ آليًّا.

المصطلحُ (المفهومُ)		التعريفُ
المُناخُ الاستثماريُّ	The Investment Climate	بيئةٌ محيطةٌ بالمشروعاتِ الإنتاجيةِ التي يُستثمَرُ فيها، مثلَ: مستوى الاستقرارِ السياسيِّ، والبِنيةِ التحتيةِ، وتوافرِ التمويلِ، والشفافيةِ، والأنظمةِ الضريبيةِ.
المواطنةُ الرَّقْميةُ الإيجابيةُ	Positive Digital Citizenship	القدرةُ على استخدامِ الأدواتِ الرَّقْميةِ بوعيٍ ومسؤوليةٍ.
الاقتراضُ	Borrowing	عمليةٌ يحصلُ فيها الطرفُ الأوَّلُ (المَدينُ) على مالٍ أوْ أصلٍ منَ الطرفِ الثاني (الدائنُ)؛ على أنْ يكونَ السدادُ خلالَ مُدَّةٍ مُحدَّدةٍ، وذلكَ بإعادةِ المبلغِ المُقترَضِ كاملًا، أوْ على أجزاءٍ ودفعاتٍ. وقدْ يتضمَّنُ الاتِّفاقُ سدادَ المبلغِ الأصليِّ، وإضافةَ فائدةٍ عليْهِ. وفي ما يخصُّ البنوكَ الإسلاميةَ، فإنَّ عمليةَ الاقتراضِ تستندُ إلى صيغِ تمويلٍ أُخرى، مثلَ: المرابحةِ، والمشاركةِ.
استراتيجيةُ الانهيارِ الجليديِّ	Debt Avalanche	استراتيجيةٌ لإدارةِ الديونِ وسدادِها، وهيَ تقومُ على سدادِ الديونِ ذاتِ الفائدةِ العُليا.
استراتيجيةُ التسويةِ	Debt Settlement	استراتيجيةٌ لإدارةِ الديونِ وسدادِها، وهيَ تقومُ على التفاوضِ معَ الدائنينَ؛ لتخفيضِ المبلغِ المستحقِّ، أوْ إعادةِ جدولتِهِ. ويتمثَّلُ ذلكَ في التواصلِ معَ الدائنينَ، وشرحِ الوضعِ الماليِّ لهُمْ، ثمَّ الطلبِ إليْهِمْ أنْ يُخفِّضوا المبلغَ المستحقَّ، أوْ يعملوا على تمديدِ مُدَّةِ السدادِ.
استراتيجيةُ الدمجِ	Debt Consolidation	استراتيجيةٌ لإدارةِ الديونِ وسدادِها، وهيَ تقومُ على دمجِ جميعِ الديونِ في دَيْنٍ واحدٍ؛ ما يُفْضي إلى وجودِ دفعةٍ واحدةٍ لجهةٍ واحدةٍ، ثمَّ تسهيلِ إدارةِ الديونِ.
استراتيجيةُ كرةِ الثلجِ	Snowball Strategy	استراتيجيةٌ لإدارةِ الديونِ وسدادِها، وهيَ تقومُ على سدادِ الدَّيْنِ الأصغرِ أوَّلًا بصرفِ النظرِ عنِ الفائدةِ، معَ الاستمرارِ في دفعِ الحَدِّ الأدنى لبقيَّةِ الديونِ.

المصطلحُ (المفهومُ)		التعريفُ
الضمانُ	Warranty	وجودُ ما يَطْمئنُّ لهُ الدائنُ للحصولِ على حقوقِهِ منَ المَدينِ عندَ استحقاقِها. يُعرَّفُ الضمانُ أيضًا بأنَّهُ ما يُقدِّمُهُ أحدُ طرفي العقدِ للطرفِ الآخرِ منْ ضماناتٍ تُلزِمُهُ بتنفيذِ التزاماتِهِ الواردِ ذكرُها في العقدِ، أوِ الحصولِ على مُقابلٍ في حالِ عدمِ تنفيذِها.
الكفيلُ	Guarantor	شخصٌ يضمنُ سدادَ القرضِ إذا تخلَّفَ المُقترِضُ عنِ السدادِ؛ أيْ هوَ الشخصُ الذي يقومُ مَقامَ المَدينِ، وتُضَمُّ ذِمَّتُهُ إليْهِ في تنفيذِ الالتزامِ بأداءِ مبلغِ الدَّيْنِ في حالِ تعذَّرَ على المَدينِ الوفاءُ بالتزاماتِ الدَّيْنِ، علمًا بأنَّهُ يُشترَطُ لانعقادِ الكفالةِ أنْ يكونَ الكفيلُ أهلًا لأدائِها.
إدارةُ الديونِ	Debt Management	عمليةٌ تشملُ تنظيمَ الديونِ المستحقةِ على الأفرادِ أوِ الشركاتِ أوِ الحكوماتِ وتحليلَها؛ لضمانِ سدادِها بصورةٍ فعّالةٍ.
دوافعُ الاقتراضِ	Reasons for Borrowing	أسبابٌ تدفعُ الأفرادَ والمؤسساتِ إلى الاقتراضِ.
مُدَّةُ السدادِ	Repayment Period	المُدَّةُ الزمنيةُ المُحدَّدةُ التي يجبُ على المُقترِضِ خلالَها سدادُ كاملِ المبلغِ المستحقِّ (الأصلُ والفوائدُ) وَفقًا لشروطِ الاتِّفاقِ.
السجلُّ الائتمانيُّ	Credit History	سجلٌّ يحوي معلوماتٍ تفصيليةً عنِ التاريخِ الماليِّ والائتمانيِّ للفردِ أوِ الشركةِ. يشملُ هذا السجلُّ كُلًّا منَ البياناتِ المُتعلِّقةِ بالقروضِ التي تمَّ الحصولُ عليْها، وبطاقاتِ الائتمانِ، وأيِّ تأخُّرٍ أوْ تعثُّرٍ في السدادِ، إضافةً إلى المعلوماتِ الخاصةِ بالالتزاماتِ الماليةِ الأُخرى، وأيَّةِ أحكامٍ قضائيةٍ ماليةٍ (إنْ وُجِدَتْ).
سعرُ الفائدةِ	Interest Rate	نسبةٌ مئويةٌ يفرضُها المُقرِضُ على المُقترِضِ لقاءَ استخدامِ مبلغِ القرضِ خلالَ مُدَّةٍ زمنيةٍ مُعيَّنةٍ.
نسبةُ التمويلِ	Financing Ratio	نسبةٌ مئويةٌ تُحدِّدُ مقدارَ القرضِ (التمويلُ) الذي تُقدِّمُهُ جهةُ الإقراضِ مقارنةً بالتكلفةِ الإجماليةِ للأصلِ أوِ المشروعِ الذي يُرادُ تمويلُهُ.